آفاق برلمانية

مواطن

٣٠ نيسان ٢٠٠٧ م المجلد الحادي عشر العدد ٢ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 30 April 2007 Volume 11, No. 2

عزمي بشارة في مواجهة حرب التصفية السياسية

هجمة عنصرية ضد وجود المواطنين الأصليين في وطنهم

- زحالقة: "الشاباك" يريد حسم النقاش السياسي والفكري في غرف التحقيق وقاعات المحاكم
- خطيب: باشرنا إعداد نشاطات داخل قرانا ومدننا لإظهار الوجه الحقيقي لهذه الهجمة وللتصدي لها
- بركة: اليمين يهدف إلى إخراج العرب من الحلبة السياسية، ومن ثم من وطنهم
- صلاح: الجماهير العربية الفلسطينية تواجه خطراً يهدد وجودها وبقاءها

كتب بلال ضاهر

أكثر من عشرة آلاف مواطن احتشدوا في المهرجان الشعبي التضامني مع د. عزمي بشارة، الذي نظمه التجمع الوطني الديمقراطي في مدينة الناصرة، السبت الماضي، بمشاركة ممثلين عن القوى الوطنية، إيذانا بانطلاق الحملة المضادة ردا على الحملة السلطوية العنصرية ضد الفلسطينيين في الداخل و "التجمع" وبشارة.

كانت الرسالة الأبرز لهذا المهرجان أن المطلوب ليس مجرد إعلان التضامن مع بشارة، بل التأكيد على أن الرد على الحملة السلطوية التي تستهدف القوى الوطنية وبشارة، يجب أن تقابل بوحدة صف تضم كافة القوى الوطنية، وتعلن بدء حملة مضادة لصد الهجمة الشرسة التي تحرض على بشارة والحركة الوطنية ووجود الفلسطينيين على أرض وطنهم.

وفي ذلك، كان أكثر من عشرة آلاف يهتفون "كلنا عزمي بشارة"، في رد جماعي على دعوة يعقوب بيري، رئيس جهاز "الشاباك" الأسبق، إلى وجوب "وضع حد لظاهرة عزمي بشارة". اليوم.. تدخل "ظاهرة بشارة" إلى كل بيت فلسطيني في الداخل، فكيف يمكن لبيري وأبواق التحريض العنصري أن تضع حدا لظاهرة قومية وطنية بمثل هذا الامتداد والعنفوان؟

يلخص عزمي بشارة جوهر الحملة السلطوية المتصاعدة، بقوله: يصعب تفسير شدة حملة التحريض الأخيرة على المواطنين العرب في الداخل، وعلى تيارهم الوطني بشكل خاص، بفتح التحقيق ضد نائب عربي في البرلمان بتهم أمنية. ولا شك أن المؤسسة الصهيونية بيسارها ويمينها تصفي حسابا طويلا مع أفكار طرحت ووصلت مؤخرا حد التفتح بألف لون وزهرة، وشكلت اقتراح مشروع فعلي للجماهير العربية. ولا يوجد مشروع يمكن تسميته بمشروع شامل للجماهير العربية تتميز به سوى: أولا، أن الدولة لكي تكون ديمقراطية ولكي تتحقق فيها المساواة يجب أن تكون لجميع مواطنيها، وهذا يعني أن المساواة والديمقراطية إذا طرحت بشكل مثابر وصحيح لا يصح أن تكون اندماجية في الصهيونية أو على هوامشها، بل مناقضة منافية لها. وثانيا، أنه في هذه البلاد تعيش قوميتان، واحدة منهما هي قومية الأصلانيين، وأن العرب الذين بقوا هم جزء من القومية الأصلانية. هذا إضافة لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا. وهم يعلمون أن هذا المشروع لم يعد حزبيا بل أصبح إرث كل شاب وفتاة عربية يرفضون التخلي عن عروبتهم وعن المساواة الكاملة، ويرفضون نظام الوصاية الاستعماري الطابع.

هجمة عنصرية تحت ستار "التهم الأمنية"

وكانت الحملة السلطوية اتخذت منحى تصعيديا جديدا عندما سمحت محكمة الصلح في مدينة "بيتاح تيكفا" وسط إسرائيل، الأسبوع الماضي، بإزالة جزء من أمر منع النشر على قضية رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، والنائب العربي السابق في الكنيست، عزمي بشارة، التي تتهم سلطات الأمن الإسرائيلية فيها بشارة بمساعدة حزب الله ونقل معلومات إليه أثناء حرب لبنان الثانية. وبحسب ما سمحت المحكمة الإسرائيلية بنشره، فإن وحدة التحقيقات في الجرائم الدولية التابعة للشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك) حققت مرتين مع بشارة في "شبهات تتعلق بمخالفات خطيرة جداً ضد أمن إسرائيل أثناء الحرب" على لبنان في تموز الماضي.

وكان بشارة غادر إسرائيل في نهاية شهر آذار الماضي ولم يعد إليها، فيما قالت الشرطة الإسرائيلية إنه جرى تنسيق جلستي تحقيق معه خلال هذه الفترة، لكن بشارة لم يحضر بسبب تواجده في الخارج، ولذلك فإن التحقيق معه لم يستكمل. كما نقلت وسائل إعلام عن مصادر في الشرطة قولها إنه

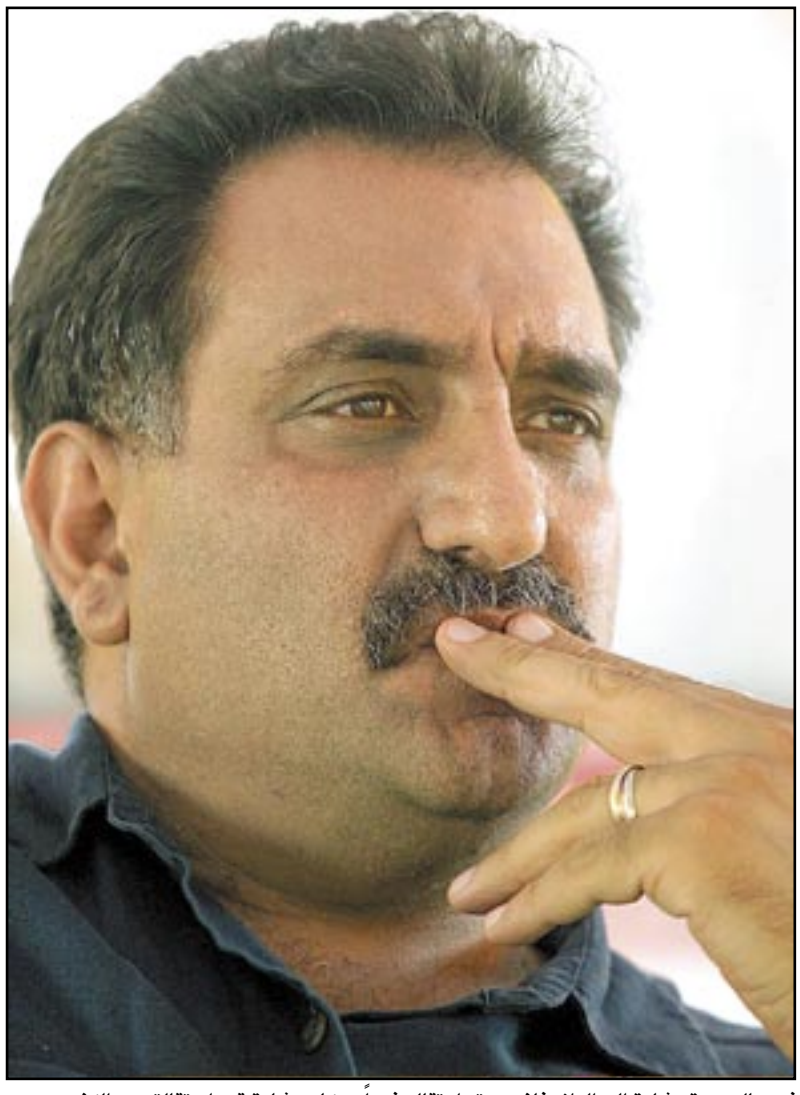

في حال عودة بشارة إلى البلاد فإنه سيتم اعتقاله فوراً. وكان بشارة قدم استقالته من الكنيست عبر السفارة الإسرائيلية في القاهرة يوم الأحد ١٥ نيسان ٢٠٠٧.

من جانبه، نفى بشارة في مقابلات أجرتها معه قناة الجزيرة القطرية وإذاعة "الشمس" التي تبث من الناصرة، جميع التهم الموجهة إليه، مشيراً إلى أن الأجهزة الأمنية جعلت من تحليلاته السياسية ومحادثاته الشخصية مع العالم العربي وعلاقاته بالمثقفين تهماً أمنية وحولتها إلى إعطاء معلومات للعدو. وقال "هل يعتقدون (في إسرائيل) أن تحليلات عزمي بشارة أدت إلى هزيمة إسرائيل .. لا يستبعد عنهم شيء، فهم في أزمة سياسية ويبحثون عن مخرج". ورأى بشارة أن الاتهامات ضده

يتبع ص (٢)

الافتتاحية

ما يجبُ أَنْ يُخشى في أيِّ مسارٍ سياسيٍّ قادم

ما زال من غير المؤكد أن مساراً سياسياً يلوح في الأفق في الأمد القريب. وكانت الدول العربية المجتمعة في الرياض تأمل من تأكيدها على المبادرة العربية التي أقرتها في قمة بيروت في آذار ٢٠٠٢، أن يشكل بداية إقلاع مسيرة سياسية تشارك فيها أيضاً الدول العربية.

وتحاول وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، بدعم أوروبي، بداية مسار سياسي يحقق "رؤية" السيد بوش، التي هي هلامية إلى درجة أن الصراع على ما تعنيه هذه "الرؤية" سيكون جوهر المفاوضات إن بدأت.

وفي كل الأحوال، العبرة الأساسية من فشل مسار أوسلو ومفاوضات كامب ديفيد، التي يجب أن يتعظ بها الجانب الفلسطيني والعربي أيضاً، هي أنه، ودون الاتفاق أولاً على "خط النهاية"؛ أي القضايا الخلافية الأساسية، لا حاجة للدخول في أية مفاوضات تفصيلية حول أية أمور أخرى. مسار أوسلو فشل لأسباب عدة، أهمها ترك ما سمي بقضايا الحل النهائي مؤجلاً.

الخشية إذاً هي "أوسلو ٢"؛ أي مسار على مراحل، يبدأ معه الآن التطبيع العربي ولو الجزئي أو التدريجي، ثم يتوقف المسار لسبب من الأسباب، وهي كثيرة، وبخاصة عند الوصول إلى قضايا القدس، وحق العودة، والحدود، والسيادة. فيتوقف المسار ولكن يبقى التطبيع العربي.

لذا، إن الموقف الفلسطيني يجب أن يصر على رفض أي تطبيع عربي قبل تحقيق حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، وكما هو أيضاً مؤكد عليه في المبادرة العربية.

الورقة الفلسطينية لها قوة خاصة. إنها "ورقة طرنيب" على أي تطبيع محتمل إن أحسن استخدامها الفلسطينيون أنفسهم.

ما بعد تشكيل الحكومة.. ما بعد قمة الرياض:

- حكومة الوحدة .. برنامج موحد أم برنامجان؟ ..... ص (٣)
- الخطة الأمنية في سباق القفز عن الحواجز ..... ص (٤)
- تغيب النواب وسيلة لتغييب دور المجلس التشريعي ..... ص (٦)
- أيُّ مصيربات يواجهه دور المعارضة النيابية؟! ..... ص (٧)
- آفاق محدودة أمام قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تجاوز الأزمة ... ص (٨)
- حراك سياسي محموم في غياب رؤية توحد الفلسطينيين ..... ص (١٠)

قضايا:

- العسكريون دون رواتب ..... ص (٥)
- "فلتان حضاني"! ..... ص (١٢)
- أسباب كارثة "أم النصر".. ص (١٣)
- هل ينجح الصحافيون في تحسين حالهم؟..... ص (١٥)

"ملفقة"، وتهدف إلى توجيه رسالتين: الأولى للعالم الغربي تزعم أن الفكر الديمقراطي ودولة المواطنين وما يطرحه بشارة في هذا الصدد هو مجرد غطاء لمخالفات أمنية، فيما الرسالة الثانية موجهة إلى العرب في إسرائيل، وتهدف إلى تخويفهم من الخطاب الذي يطرحه حزب التجمع. وأكد على أن القضية هي قضية سياسية محضة، وأن "شخصنتها" تخفي الأهداف التي تكمن وراء هذه الحملة.

"الهدف، التصفية السياسية"

وأكد رئيس كتلة حزب التجمع في الكنيست، النائب جمال زحالقة، على أن "الدكتور بشارة والتجمع ينفيان جملة وتفصيلاً كل التهم التي وجهها "الشاباك" والشرطة ضد الدكتور عزمي بشارة". واعتبر زحالقة أن "هذا ملف سياسي يهدف إلى التصفية السياسية ويحوي تهماً أمنية ملفقة. وجاء هذا الملف من دوافع أيديولوجية بسبب المواقف الفكرية المعروفة لبشارة حول كل ما يخص تحويل قضية الديمقراطية إلى مشروع مناهض للصهيونية عبر فكرة دولة جميع مواطنيها، وكذلك فيما يطرحه من تحد قومي والمطالبة بحقوق قومية كاملة للفلسطينيين في إسرائيل". ورأى أن قضية بشارة هي "عملية انتقام سياسي بسبب فشل إسرائيل في عدوانها على لبنان، والهستيريا التي أصابت المؤسسة الإسرائيلية وهوسها بترميم قوة الردع الإسرائيلية تجاه العرب ... كل العرب، بما في ذلك المواطنون العرب في إسرائيل. ومن المعروف أن "الشاباك" مختص في تلفيق الملفات، وهو يريد أن يحسم النقاش السياسي والفكري في غرف التحقيق وفي قاعات المحاكم. سبق أن أعلن "الشاباك" قبل البدء في التحقيق أن فكرة دولة المواطنين هي فكرة تآمرية على إسرائيل، كما سبق أن أعلن أنه سيحبط كل نشاط لتغيير طابع الدولة كدولة يهودية ديمقراطية، حتى لو جرى ذلك ضمن القانون. وهذا الكلام يعني أن "الشاباك" يضع نفسه رسمياً فوق القانون، ويصرح بشكل علني بأنه بوليس سياسي له الحق بالتحكم في العمل السياسي العربي".

وأشار زحالقة إلى أن "هناك حملة شاملة ضد المواطنين العرب الذين عرّفهم "الشاباك" بأنهم خطر إستراتيجي. و"الشاباك" كما هو معروف ليس مؤسسة أكاديمية أو بحثية، وإنما سلطة تنفيذية، وينبع من ذلك أن "الشاباك" ينوي القيام بخطوات قمعية اتجاه المواطنين العرب، وقضية الدكتور عزمي بشارة هي أول خطوة في هذه الهجمة الجديدة".

وذكّر أن بشارة "تعرض في الماضي إلى ملاحقة سياسية، حيث تم تقديمه للمحكمة مرتين، وحاول خلالها "الشاباك" والمستشار القضائي للحكومة منعه ومنع حزب التجمع من خوض الانتخابات. لكن هذه المرة نحن أمام مرحلة جديدة، حيث الهدف ليس الملاحقة السياسية، وإنما التصفية السياسية؛ لأن مواقف بشارة المبدئية والوطنية والديمقراطية تغضب المؤسسة الإسرائيلية، وبالمجمل لم تعد إسرائيل تتحمل الدكتور عزمي بشارة ومواقفه".

وتطرق إلى الخطوات التي سيتخذها حزب التجمع لمواجهة الهجمة عليه وعلى رئيسه، وقال "إن التجمع ينظم حملة مضادة، وهناك اتفاق بين القوى المركزية في الساحة السياسية العربية على تنظيم نشاطات احتجاجية في كل القرى والمدن العربية".

وحول احتمالات عودة بشارة إلى البلاد، قال زحالقة "نحن لسنا أمام حالة تحقيق عادي، وإنما أمام محاولة تصفية سياسية وقواعد لعبة جديدة. وأعلن الدكتور عزمي بشارة بوضوح أنه لن يخضع لقواعد اللعبة التي تحاول السلطة الإسرائيلية أن تفرضها عليه في محاولة لتصفيته سياسياً. ولهذا السبب، كان هناك تروٍّ وتريث في العودة وتأجيل العودة، ولكنه سيعود إلى البلاد".

اليمين الإسرائيلي يشن هجمة على بشارة والعرب

وفي أعقاب النشر عن التهم الموجهة لبشارة، بدأ أعضاء الكنيست من الأحزاب الإسرائيلية اليهودية بشن حملة ضد بشارة. واعتبر المرشح الأقوى لرئاسة حزب العمل ورئيس "الشاباك" الأسبق عضو الكنيست عامي أيالون، أنه في حال ثبتت صحة الشبهات الخطيرة ضد بشارة، فإن هذه ستكون "خيانة خطيرة وتحتم تنفيذ إجراءات ضد القوميين المتطرفين مثل بشارة".

وطالب عضو الكنيست ايفي ايتام من حزب "الوحدة القومية" اليميني المتطرف جهاز الأمن الإسرائيلي بإجراء تحقيق أمني مع جميع أعضاء الكنيست العرب، الذين زاروا "دولاً عدوة"، في إشارة إلى دول عربية لا تقيم أية علاقات مع إسرائيل. وأضاف ايتام أن "بشارة ليس حالة استثنائية بين أعضاء الكنيست العرب، والشبهة بأنه استغل حصانته البرلمانية لينقل أموالاً لمنظمات إرهابية تستوجب تحقيقاً جذرياً مع أعضاء الكنيست العرب، الذين قد يكونون على علم أو ساعدوا بالفعل على تنفيذ الخيانة".

وقال رئيس حزب المفدال اليميني المتطرف عضو الكنيست، زبولون أورليف، إن "الشبهات ضد بشارة تثبت أن حصان طروادة يستخدمه طابور خامس قد تسلل للكنيست".

وطالب أورليف سلطات الأمن الإسرائيلية "بإلقاء القبض على بشارة في أي مكان في العالم يحاول أن يجد مأوى فيه، وإحضاره إلى إسرائيل لمحاكمته على الخيانة".

ودعا رئيس كتلة حزب "شاس" في الكنيست يعقوب مرغي الشرطة إلى إصدار أمر اعتقال بحق بشارة والعمل على اعتقاله في الخارج وتسليمه لإسرائيل.

وقال عضو الكنيست ران كوهين من حزب "ميرتس"، إن "تهمة تجنيد أموال من أجل العدو خطيرة، وعلى بشارة الامتثال في إسرائيل وتسليم نفسه". ودعا عضو الكنيست يسرائيل حسون، من حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المتطرف، إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية لفحص "التصنيف الأمني" لأعضاء الكنيست العرب. واعتبر عضو الكنيست أرييه إلداد، من حزب "الوحدة القومية"، أن "بشارة هو ممثل مخلص لجمهور ناخبيه، لأن الكثيرين من عرب إسرائيل يتعاونون مع العدو".

"شرعية وجودنا أقوى من انفلات اليمين العنصري"

من جانبه، لفت رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، شوقي خطيب، إلى أن "ما نُشر لا يزال في إطار تحقيق وتوجيه تهم. وفي تقديري، أنه لا يمكن القول الفصل على أساس هذه المرحلة من توجيه التهم. الأمر الآخر هو أن ما يجري الآن ليس بعيداً عن نهج "الشاباك" اتجاه الجماهير العربية وقياداتها، فهذه الحملات لم تبدأ اليوم، وإنما نحن نرى الآن استمراراً لهذه الحملة. فقد كانت الحملة في الماضي ضد الحركة الإسلامية وقياداتها، والآن هي مستمرة ضد عزمي، والتجمع موجود اليوم في مواجهة هذه الهجمة. كذلك، فإن إضفاء صبغة اللاشرعية ليست جديدة، فهذه السياسة الإسرائيلية مستمرة منذ سنوات طويلة. ونرى ذلك بوضوح في البرلمان ضد قيادة النواب العرب فيه".

وحول الانعكاسات المحتملة لهذه الهجمة على العرب في إسرائيل، قال خطيب "إننا كجماهير عربية واجهنا حملات التحريض علينا بوحدتنا. إن الجمهور العربي الفلسطيني يعرف أن على صخرة وحدته تتكسر كل المؤامرات ضده. وفي تقديري، إننا لن نترك أحداً من أبنائنا ولا من أحزابنا وحده، لذلك فقد أعلنت عن أننا باشرنا في إعداد نشاطات في داخل قرانا ومدننا لإظهار الوجه الحقيقي لهذه الهجمة والتصدي لها".

بدوره، أشار النائب محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، إلى إن "اليمين الإسرائيلي العنصري زاد في الأيام الأخيرة من انفلاته اتجاه الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل، بهدف وضع علامة سؤال على شرعية وجودنا في وطننا وعلى أرضنا". وقال بركة "اليمين ليس بحاجة إلى حدث كهذا أو ذاك، ليثير قضية وجودنا في وطننا، وهناك من يريد أن يبني نفسه سياسيا، أو يُحسن وضعية حزبه في الشارع الإسرائيلي من خلال رصيد عدائه للعرب، كما هو الحال مع حزب المفدال اليميني المتطرف وزعيمه زبولون أورليف، الذي يحاول إعادة بناء حزبه من خلال نشاط متزايد يهدف إلى إخراج العرب من الحلبة السياسية، ومن ثم من وطنهم، من خلال حزمة قوانين عنصرية يبادر لها في الكنيست".

وأضاف بركة أن "اليمين العنصري، ولكن أيضاً المؤسستين السياسية والاستخباراتية في إسرائيل، يتعمدون بث أجواء التخويف والترهيب في الشارع الإسرائيلي، في كل ما يتعلق بنا كعرب، وهذا يظهر بوضوح في تقرير جهاز "الشاباك"، الذي يعتبر العرب في إسرائيل خطراً إستراتيجياً، وهذا يؤكد أن شرعية وجودنا مطروحة أيضاً، في هذه الدوائر وعلى أعلى المستويات. إن هذه الأجواء لا يمكن أن تردعنا عن نضالنا العادل من أجل حقوقنا المدنية والقومية، وما حققناه حتى اليوم في معركة البقاء المتواصلة والحقوق التي لا تزال مهضومة، هو بفضل هذا النضال، وليس منّة من حكومات إسرائيل واليمين، ولذلك فإن شرعية وجودنا أقوى من انفلات اليمين العنصري".

وفي المقابل، حذر بركة من "توجهات انعزالية في صفوف الجماهير الفلسطينية، فهناك ضرورة لإجراء حوار جدي ومعمق مع أوساط يهودية لضمها إلى نضالنا العادل ضد هذه الهجمة الفاشية، لأن ما يبدأ ضد العرب لن يتوقف عندهم، بل سيتوغل إلى قطاعات أخرى في داخل المجتمع الإسرائيلي، وهذا ما تدركه أوساط يهودية واسعة، نحن بحاجة إلى وقوفها إلى جانبنا في معركتنا".

وعقب على قضية بشارة رئيس الحركة الإسلامية الشيخ رائد صلاح، الذي تعرض لحملة مشابهة للحملة التي يتعرض لها بشارة، وقضى حوالي ٣٠ شهراً في السجن منذ العام ١٩٩٣، وقال "لا شك في أن الجماهير العربية الفلسطينية في الداخل لا تزال تواجه مطاردة أمنية من قبل المؤسسة الإسرائيلية وبشكل خاص من قبل أذرع مخابراتها. وقد بات واضحاً لدينا أن هذه الأجهزة المخابراتية ترصدنا وتسجل مكالماتنا وتراقب أجهزة اتصالنا في إطارنا الداخلي والعالمي. ويهدفون من وراء ذلك كله إلى حبك تهم وملفات قضائية ضد الحركات السياسية وقياداتها في الداخل الفلسطيني. وقد عاشت الحركة الإسلامية هذه المواجهة مع هذه الأجهزة المخابراتية، ثم ها هي المؤسسة الرسمية تعود مرة ثانية لتطالب بإخراج الحركة الإسلامية عن القانون، لا بل إن بعض الأصوات فيها طالبت على سبيل المثال بطردي إلى خارج البلاد وسحب مواطنتي. وواضح لدينا أن هذا العداء المتواصل لن يستثني أحداً من كل حركاتنا السياسية في الداخل، والمثال على ذلك ها هم بدأوا في مواجهة مكشوفة ضد حزب التجمع وقياداته. لذلك، فإننا نقول بشكل واضح إن الجماهير العربية الفلسطينية في الداخل في خطر، وهذا الخطر يهدد وجودها وبقاءها، وهي مطالبة الآن أكثر من أية مرة مضت بوحدة موقف بين كل الحركات والقيادات لمواجهة هذا الهجوم المخابراتي الأرعن".

ورأى صلاح أنه "من الضعف أن نستخدم كلمة تضامن فيما بيننا في هذه الظروف، لأن المطلوب أبعد من ذلك، وهو أن يكون الجميع على يقين، على صعيد الحركات السياسية وقياداتها، أنه لن يفلت أحد منا من حملة الأجهزة المخابراتية الإسرائيلية المتواصلة ضدنا. ولذلك، المطلوب ليس تضامناً فحسب، وإنما وحدة حال، نصمم من خلالها على ألا نسمح للمؤسسة الإسرائيلية بأن تنفرد بأي من حركاتنا أو بأي من قياداتها".

فلسطينيون يحيون ذكرى النكبة في مجدو. (أ. ف.ب)

في ظل غياب الانسجام داخلها والطلاق المتوقع في أية لحظة

حكومة الوحدة الوطنية .. برنامج سياسي موحد أم برنامجان مختلفان؟

حكومة الوحدة بعد أداء اليمين. (عدسة جمال العاروري)

كتب حسن جبر

هل تملك حكومة الوحدة الوطنية برنامجاً سياسياً موحداً يؤهلها لمواجهة الحصار والتحديات الخارجية المفروضة عليها؟ وإن وجد هذا البرنامج، هل تعمل الحكومة وفق برنامج سياسي موحد أم برنامجين مختلفين في الجوهر ومتفقين في الظاهر؟ وهل ما ورد في خطاب التكليف وخطاب رئيس الوزراء إسماعيل هنية يكفي لأن يكون برنامجاً سياسياً واضح المعالم من دون أن تتهدده الأخطار في أية لحظة وينهار، وبخاصة إذا واجهت الحكومة قضايا خلافية صعبة؟ وماذا ستفعل الفصائل المشاركة في الحكومة ببرامجها السياسية؟ متى ستلتزم ببرنامج الحكومة، ومتى ستلتزم ببرامجها الخاصة؟

هذه الأسئلة وغيرها مثار نقاش بين السياسيين والمثقفين الفلسطينيين، الذين تابعوا خطوات تشكيل الحكومة خلال الأشهر الماضية وانقسموا بين من يقول إن هناك برنامجاً سياسياً غير واضح المعالم، وبين من يقول إن هذا هو برنامج الحد الأدنى الذي يمكن التوافق عليه، في حين يذهب آخرون إلى حد المطالبة بتطوير هذا البرنامج، فيما يستصعب آخرون الحديث عن برنامج موحد.

"آفاق برلمانية" حاورت عدداً من السياسيين ووقفت على آرائهم، التي جاءت على النحو التالي:

مقداد: برنامج سياسي لم تكتمل معالمه بعد

قال ماهر مقداد، الناطق باسم حركة "فتح"، التي تعتبر الشريك الأساس في الحكومة مع حركة "حماس"، إن ما جرى من اتفاق حول برنامج سياسي جاء بعد صراع طويل بين برنامج سياسي لمنظمة التحرير بإيجابياته وسلبياته، وبين مجموعة من الشعارات الغامضة.

وأضاف: حاولنا من خلال برنامج حكومة الوحدة أن نقرب هذه الهوة السحيقة بين البرنامج والشعارات الغامضة حتى نلتقي على ملامح برنامج سياسي، مؤكداً أن هذا الاتفاق جاء بعد حدوث تحول سياسي كبير لدى حركة "حماس".

وأردف قائلاً: ربما هذا التحول ما زال خجولاً وغير مكتمل، لكنه إيجابي واقترب من أن يكون برنامجاً سياسياً، وأعتقد أن الوضع الآن أفضل بكثير من السابق.

ولفت مقداد إلى إنه بالإمكان القول إن هناك برنامجاً سياسياً لم تكتمل معالمه بعد، رافضاً الحديث عن وجود برنامجين سياسيين للحكومة.

وقال: كل ما حدث من نضال وأعباء ومواجهات وذهابنا إلى مكة كان من أجل أن لا يكون النظام السياسي الفلسطيني ببرنامجين ورأسين.

وأكد أن الهوة تضاءلت وأصبحت الحكومة حكومة الرئيس، ولديها رؤية واضحة، مشيراً إلى أن "فتح" تدعم حكومة الوحدة الوطنية.

برهوم: برنامج واحد .. ولسان واحد

بدوره، أكد فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس"، التي تمثل القوة الأكبر في الحكومة، أن برنامج حكومة الوحدة لا يمثل برنامج "حماس" أو "فتح"، لكنه برنامج توافقي تم التوصل إليه في مكة، ويقوم على أساس وثيقة الوفاق الوطني.

وقال: إن التوصل إلى هذا البرنامج جاء بعد صراع بين برنامجين تمثلا في برنامج الرئاسة الفلسطينية وبرنامج الحكومة العاشرة.

ورفض برهوم أي حديث عن وجود برنامجين للحكومة، مؤكداً أن "هناك برنامجاً واحداً فقط، يمكن أن ينجح .. ومعالم النجاح بدأت تتضح من خلال الإجماع الفلسطيني والعربي والإسلامي على دعم الحكومة وبرنامجها".

وتابع: كذلك، هناك الآن حالة من الحراك على المستوى الأوروبي وبوادر إيجابية لرفع الحصار.

ونوه برهوم إلى أن "البرنامج حقق نجاحات على المستوى البرلماني"، مؤكداً أن "البرنامج يحمل نجاحاً آخر تمثل في الإجماع الفلسطيني على الحقوق الفلسطينية والثوابت".

وأوضح أن "الحكومة تتحدث، الآن، بلسان واحد، وعن برنامج واحد، وهذا ما اتضح من خلال الجولتين المنفصلتين اللتين قام بهما الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، واللتين جرى التركيز خلالهما على برنامج الحكومة وضرورة دعمه".

الغول: موقف مركب

من جانبه، قال كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، التي لم تشارك كتلتها البرلمانية في الحكومة بسبب اعتراضها على ما جاء في خطاب التكليف، إن "هناك صعوبة في الحديث عن برنامج سياسي موحد"، مشيراً إلى أن "البرنامج يحاول أن يراعي متطلبات رسالة التكليف وخطاب هنية لنيل الثقة في التشريعي".

وأضاف: هناك موقف مركب فيما يتصل بالمرجعية السياسية، وهو ربما يشكل إرباكاً للحكومة.

ناصر: هناك برنامج لكنه بحاجة إلى تطوير

بدوره، قال صالح ناصر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، التي تشارك في الحكومة من خلال وزير الشؤون الاجتماعية صالح زيدان: بلا شك، برنامج الحكومة بحاجة إلى تطوير بشقيه السياسي والاجتماعي الديمقراطي، حتى يرقى إلى مستوى الضغط لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، والدعوة إلى مؤتمر دولي للانتقال من الحل الجزئي إلى قضايا الحل النهائي.

ولفت إلى أن "الحكومة، حتى الآن، ما زالت ملتزمة بالبرنامج السياسي وخطاب التكليف"، مؤكداً أن "الحكومة موحدة، ونالت الثقة على أساس البرنامج السياسي".

الهندي: برنامج يستجيب بالحد الأدنى للطموحات الفلسطينية

واعتبر عدي الهندي، القيادي في المبادرة الوطنية الفلسطينية، التي تشارك في الحكومة من خلال وزير الإعلام مصطفى البرغوثي، أن البرنامج السياسي للحكومة هو حصيلة لتوافق وطني بين قسم كبير من مكونات الشعب الفلسطيني، مؤكداً أنه يستجيب بالحد الأدنى لطموحات الشعب الفلسطيني ومصالحه.

وقال: إن التوافق على الخطوط السياسية العامة يرفع سقف البرنامج السياسي بعد اتفاق أوسلو، ويقرب برنامج "حماس" من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية.

وأضاف: ممثلو "حماس" في الحكومة أقروا بهذا البرنامج وملتزمون به، ولا شك في أنه لا يزال لدى "حماس" الكثير على الصعيد الداخلي لكي يتطابق موقفها مع برنامج الحكومة.

العوض: برنامج الحكومة يتطابق مع برنامج المنظمة

إلى ذلك، قال وليد العوض: عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، المشارك في الحكومة من خلال وزير الثقافة بسام الصالحي، إن "ما جرى هو محاولة لوضع النظام السياسي الفلسطيني في إطار من التعايش وقبول الأطراف الفلسطينية للتعايش مع بعضها في حكومة الوحدة، وبخاصة أن تجربة حركة "فتح" الطويلة في الحكم، وكذلك تجربة حركة "حماس"، وإن كانت قصيرة نسبياً، قد غرقتا بالنواقص، وهذا يدل على أن نظام الحزب الواحد لم يعد صالحاً للحكم".

ولفت إلى أن "التجارب دلت على أن حكم الحزبين سيصادف المعضلات ذاتها، والضمان الوحيد لاستقرار أي نظام سياسي يكمن في التعددية السياسية، وبخاصة في مرحلة التحرر الوطني التي يعيشها الشعب الفلسطيني".

وأكد العوض أن برنامج الحكومة، الذي شارك الحزب في صياغته عبر ممثله في الحكومة، "يتطابق على الصعيد السياسي مع برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، حيث يحدد بوضوح ما يسعى له شعبنا على صعيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة في الضفة الغربية والقدس، والتمسك بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم طبقاً للقرار ١٩٤".

وتابع: كما أكد البرنامج على ما جاء في اتفاق مكة فيما يتعلق باحترام الحكومة للاتفاقات كافة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وأقر أن الشأن السياسي العام وإدارة المفاوضات من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية.

ونوه إلى أن "تأكيد الحكومة في برنامجها على الالتزام بقرارات الشرعية العربية والدولية بشكل واضح، ساهم إلى حد كبير في ردم الهوة بين برنامجي الحكومة والرئاسة".

ماذا بعد: انسجام أم طلاق؟

وقال مقداد إن ما حدث من توافق على برنامج هو تقدم كبير، لافتاً إلى أن "الحديث عن كفاية هذا البرنامج من عدمها حساس جداً، حتى لا يقال إننا نؤيد شروط الرباعية إذا أعلنا أنه غير كاف".

وأضاف: المشكلة الرئيسية تكمن بشكل أساسي في موقف أميركا التي تحاول أن تمارس ضغوطاً، الأمر الذي يقطع الطريق أمام فرصة التطور السياسي لبرنامج الحكومة بعيدا عن هذه الضغوط.

وأضاف: ما لم يحدث تشجيع ستبقى الصورة ضبابية، وأعتقد أن رفع الحصار سيشجع "حماس" على أن تذهب في اتجاه مزيد من الوضوح والاعتدال.

من جانبه، يعتقد برهوم بعدم وجود خطر داخلي على برنامج الحكومة، لافتاً إلى أن "الخطر يتمثل في الخطر الخارجي ومحاولة فرض أجندات أميركية".

وقال إن "انفراط عقد الحكومة وبرنامجها يمكن أن يتم فقط إذا جرى فرض أجندات خارجية على الشعب الفلسطيني"، مؤكداً أن "هناك مشروعاً إسرائيلياً أميركياً يحارب حتى اللحظة حكومة الوحدة الوطنية".

وتابع: للاحتلال الإسرائيلي يد خفية تحاول اللعب بالشعب الفلسطيني والعبث بحكومة الوحدة الوطنية، إلا أن هناك عزيمة وإصراراً على مواجهة كل المؤامرات.

وأكد الغول أن "العمل في الحكومة يجري من خلال فريقين: فريق تقوم أطراف دولية وإقليمية باستقباله والتعامل معه، وفريق آخر لا يتم التعامل معه"، مضيفاً أن "هذا سيخلق لاحقاً تناقضاً في إطار الحكومة".

وأكد أن "الجبهة الشعبية، وباعتبار كتلتها البرلمانية الطرف الوحيد الذي لا يشارك في الحكومة، ستتصرف بصفتها معارضة وطنية مسؤولة، وستعارض كل السياسات التي تتجاوب مع الضغوط".

بدوره، يؤمن ناصر بإمكانية "تطوير البرنامج السياسي للحكومة إذا ظهرت عقبات جديدة أمام الحكومة، ليس من ناحية تخفيض السقف السياسي، بل من ناحية اتباع سياسة وطنية عقلانية تستجيب لمصلحة الشعب الفلسطيني".

وأكد أن الجبهة الديمقراطية أبدت ملاحظات على برنامج الحكومة، وأجرت تطويرات، لكنها لم تستطع أن تحقق كل ما تريد، لافتاً إلى أن "النضال متواصل من أجل تطوير برنامج الحكومة".

وبرأي العوض، فإن "التطبيق العملي لبرنامج الحكومة لم يصل بعد إلى مرحلة التكامل، لأن لدى رئاسة كل من المؤسستين فهماً خاصاً يحاول كل منهما تطبيقه خلال الممارسة العملية". وقال: إن ذلك يمكن أن يكون له مردود سلبي على الجهود المبذولة لفك الحصار، وهو يفتح شهية أميركا وإسرائيل لممارسة المزيد من الضغوط والإبقاء على شروط اللجنة الرباعية.

ودعا إلى "تنسيق المواقف والاتفاق على التكتيكات بين الرئاسة والحكومة حتى لا يبدو أن هناك تعارضاً تستفيد منه القوى الخارجية المتربصة بالشعب، أو حتى لا تتسع هذه الهوة وتقودنا إلى مربع التباعد مرة أخرى".

وقال الهندي إنه "في كل الحكومات قد تنشأ التعارضات، الأمر الذي يستوجب مواجهتها على قاعدة أهمية عدم العودة إلى الفرز السياسي السابق".

وأكد أن "الخطر يبقى قائماً، الأمر الذي يظهر الحاجة إلى عمل وجهد دؤوبين لإبعاد هذا الخطر الذي قد يجر الساحة الفلسطينية إلى الويلات، ومنها إمكانية انهيار السلطة الوطنية".

فهل يتواصل الانسجام داخل حكومة الوحدة الوطنية، ويتبلور برنامج سياسي موحد واضح المعالم، أم يترسخ وجود برنامجين مختلفين يقع بينهما الطلاق في أية لحظة؟ هذا ما ستحدده الفترة القادمة.

خطوة استقالة القواسمي أولى كبواتها!

الخطة الأمنية في سباق القفز عن الحواجز

كتب فايز أبو عون

تدريب لأجهزة الأمن. (أ.ف.ب)

لو كان رئيس الوزراء إسماعيل هنية قد قبل استقالة وزير الداخلية هاني القواسمي، التي قدمها لمجلس الوزراء في الثالث والعشرين من نيسان، أو لم يقبلها، كما فعل، فالأمر أصبح سيان بالنسبة للكل الفلسطيني من دون استثناء تقريباً، وبخاصة أن خطوة تقديم الاستقالة كشفت مجدداً، بما لا يدع مجالاً للشك، عن وجود أزمة حقيقية ما زالت قائمة لدى صُناع القرار، على الرغم مما يُعلن وما يشاع عن وجود "أجواء إيجابية" في التعامل بين طرفي المعادلة الأساسية في حكومة الوحدة الوطنية "فتح" و"حماس".

وكان الدكتور غازي حمد، الناطق باسم رئاسة الوزراء، الذي قطع الشك باليقين بالنسبة لاستقالة وزير الداخلية من عدمها، أكد أن الأخير قدم استقالته لرئيس الوزراء في بداية جلسة الحكومة، إلا أن رئيس الوزراء تمنى عليه أن يستمر في تسيير عمل الوزارة، لحين عودة الرئيس محمود عباس من جولته الأوروبية للبت في موضوع الاستقالة، موضحاً أن الاستقالة هذه مرتبطة بالوضع المهني داخل وزارة الداخلية، ووجود الكثير من العوائق أمام الوزير.

وإذا تم افتراض صحة ما أوردته بعض وسائل الإعلام بأن استقالة القواسمي من منصبه، جاءت على خلفية عدم منحه الصلاحيات الكافية للقيام بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقه، وبسبب خلاف عميق وكبير مع مدير عام الأمن الداخلي العميد رشيد أبو شباك، وأن الأخير يعمل على "إفشال" عمله بشكل مكثف منذ تسلم القواسمي مهام منصبه، فهذا الأمر سيحتاج، من جديد، إلى جهود كتلك التي اعتاد أن يبذلها مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان، الذي أُرسل له القواسمي رسالة بهذا الخصوص، وقرار يصدره الرئيس محمود عباس لوضع حد لذلك، ومنحه الصلاحيات بالتصرف بإدارة الأجهزة كافة التي هي تحت تصرفه كوزير للداخلية (الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني) وفق رؤيته والخطة الأمنية المقرة.

ومن هنا، يمكن الإشارة إلى ما قاله، ويقوله وزير الداخلية باستمرار، بأن "الخطة الأمنية سيتم تنفيذها من قبل الأجهزة الأمنية كافة، بما فيها القوة التنفيذية، وسنكون يداً واحدة على من سوانا، وسنفرض النظام العام ونعيد للقانون هيبته، وأن جل الخطة الأمنية وأساسها إنهاء ظاهرة ظهور السلاح في الشارع، الحمل ثقيل، والإرث كبير، وعلينا أن نقوم بإجراءات متتالية أو متوازية حتى نصل إلى وضع أمني مرض لكل أبناء شعبنا الفلسطيني".

بهذه الكلمات، أو مثلها، كان وزير الدّاخلية والأمن الوطني يبدأ حديثه في المؤتمرات الصحافية، والندوات، ومع جميع محدثيه.

لم يترك القواسمي فرصة واحدة يمكن الدعوة فيها لاستنهاض طاقات الجميع لحشد الدعم لهذه الخطة، إلا واستغلها، مؤكداً ضرورة تكاتف جهود الجميع لإنجاح الخطة الأمنية المقرة من قبل حكومة الوحدة الوطنية، وأن الوزارة عازمة على فرض النظام العام وإعادة الهيبة للقانون، من خلال محاربة الفوضى والفلتان الأمني المستشري في الأراضي الفلسطينية.

تخوفات وعراقيل

وكانت الخطة الأمنية التي قدمها وزير الداخلية وحظيت بموافقة الحكومة، تضمنت اقتراحاً يقضي بتشكيل قوات الأمن الداخلي المركزية، والبدء بنشر حواجز الردع ونقاط التفتيش المتحركة والنقاط الثابتة داخل المدن وعلى الطرق الرئيسية والتقاطعات المهمة على مدار الساعة، ونشر الدوريات الراجلة في المربعات الأمنية المقترحة، مع تغطيتها بالدوريات اللاسلكية والآلية على مدار ساعات الليل، بدءاً من الساعة الثامنة مساء حتى السابعة صباحاً، وبحسب الخطة يبدأ العمل بها في محافظتي غزة وشمال غزة، على أن يتم الانتقال إلى تطبيق المهمات في باقي محافظات غزة.

وأمام ذلك كله، لا بد من نقل تخوفات القواسمي من وجود معوقات قد تحول دون تنفيذ هذه الخطة، أهمها: عدم وجود دعم سياسي لإنجاح الخطة، واحتمال انعدام التوافق السياسي، وكذلك عدم التزام التنظيمات والفصائل السياسية والأجنحة العسكرية التابعة لها بما يتم الاتفاق عليه من إلغاء لكل المظاهر المسلحة، على الرغم من أن هناك، في الوقت نفسه، عوامل تدعم نجاح الخطة، مثل الدعم الكامل للرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي للإجراءات المزمع تنفيذها لإعادة فرض النظام والأمن، ومطالبة الجماهير بمساندة هذه الإجراءات.

خطة بلا "توافق فصائلي" حقيقي

وفي هذا السياق، قال مدير جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، العقيد يوسف عيسى، أن نجاح الخطة الأمنية يعتمد على عناصر أساسية، أولها توفر النية الصادقة لدى حركتي "فتح" و"حماس"، وتطبيق ما يتم الاتفاق عليه في الغرف المغلقة على أرض الواقع من خلال ضبط العناصر غير الملتزمة بأي اتفاق، وثانياً سرعة رفع الغطاء التنظيمي والعائلي عن كافة مرتكبي جرائم القتل والنهب والحرق دون استثناء، وتقديمهم للعدالة، مع تطبيق القانون على الجميع، بدءاً من رئيس الحكومة وانتهاء بأصغر مواطن في الشعب الفلسطيني، وثالثاً التفريق بين سلاح المقاومة والسلاح غير القانوني، سواء التنظيمي أم العائلي منه، وجمعه من أيدي حامليه حتى يستقر الوضع ويستتب الأمن والأمان في ربوع الوطن.

وأبدى عيسى استعداد جهاز الأمن الوقائي لتطبيق الخطة الأمنية التي ساهم الجهاز بوضع العديد من عناصرها، وضبط عناصره كافة، وإلزامهم بما جاء فيها من بنود، وذلك كون وظيفة جهاز الأمن الوقائي هو الحفاظ على الأمن وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

وحول ما إذا كان يلمس أن هناك نوايا صادقة لتنفيذ هذه الخطة لضبط حالة الفلتان الأمني التي راح ضحيتها المئات من المواطنين، ما بين قتيل وجريح، أوضح أنه "ما لم تكن هناك حالة توافق حقيقي يتم من خلاله ضبط السلوك التنظيمي على الأرض، وتحويل ما يدور في الجلسات والغرف المغلقة إلى سلوك وثقافة لكل المستويات التنظيمية، وبخاصة تلك التي لا تروق لها حالة الوفاق الوطني، فلن تنجح الخطة".

وأردف عيسى: وكما أن هناك عناصر وقيادات في حركة "حماس"، يُسَمون بأمراء الحرب، فهناك أيضاً عناصر وقيادات في حركة "فتح"، وباقي التنظيمات كذلك، قد يعملون على عرقلة تنفيذ هذه الخطة، ذلك لأن مصالحهم تُضرب في العمق، وبالتالي يكونون حسب خططهم وبرنامجهم خاسرين.

وقال: إذا افترضنا أنه يجب أن يبقى فقط سلاح المقاومة، فأين هي المقاومة الحقيقية، طالما أن الاحتلال انسحب من قطاع غزة إلى حدود العام ٦٧ التي أصبحت تنادى بها جميع الفصائل؟ وبالتالي لا يوجد مبرر لوجود سلاح غير سلاح السلطة الشرعي الذي يوفر الأمن والأمان للمواطنين وممتلكاتهم على حد سواء، وعدم البقاء في بوتقة الأسر لشعارات ربما تكون هي أقرب للحزبية والفئوية منها للوطنية.

أزمة تحتاج إلى معجزة!

من جانبه، قال المستشار القانوني في جهاز المخابرات العامة، المقدم محمد أبو بحر، أن "الموروث السلبي ثقيل وكبير جداً، لأن القيادة السياسية لم تتخذ قرارات حاسمة لمعالجة الأخطاء، بل لجأت إلى الحلول الترقيعية، وإرضاء المجرمين على حساب ما نصت عليه القوانين من معالجات حاسمة وعقاب للمخطئين، وهذا ما ولد حجماً كبيراً من الأخطاء والسلبيات التي تراكمت إلى أن تحولت إلى أزمة حقيقية تحتاج إلى معجزة للسيطرة عليها".

وأضاف أبو بحر: إنني لا أعتقد أن حكومة فلسطينية في المرحلة الحالية قادرة على تنفيذ أية خطة أمنية مهما كانت، في ظل هذا الحجم من الخراب والدمار للقيم والمبادئ والأخلاق وكل الأعراف الإنسانية، لأننا نتحدث عن واقع قلّ نظيره على صعيد المجتمعات.

ولفت إلى أن "الأجهزة الأمنية، هي أجهزة تنفيذية، يجب أن تعمل على إنفاذ القانون واحترامه، ولكن للأسف الشديد فإن هذه الأجهزة كافة، وقياداتها المتنفذة، هم متسيبون، وكل منهم يتبع اتجاهه السياسي، وبالتالي من الصعب جداً أن يقوم مجلس الأمن القومي الحالي بأية مهام مهنية بحتة، بل سيكرس واقعاً سياسياً متناحراً بين الاتجاهات، وسيبقى يدور في الدائرة نفسها، لأننا نتحدث عن أجهزة أمنية يفترض أن تعمل على تنفيذ القانون واحترامه، ومحاسبة الخارجين عليه بكل صرامة، حسب ما نص عليه القانون لا بأسلوب الاسترضاء".

وبين أبو بحر أن "الأزمة مُعقدة وتحتاج إلى إعادة تكوين في البنية الاجتماعية، كما أننا بحاجة إلى سياسة تثقيفية وتعليمية تدعو إلى احترام الآخر، واحترام القانون، والحد من الأنانية والنرجسية، والحد من الاستعراض والتفاخر، والدفع باتجاه تعزيز روح العمل الجماعي، وتعزيز روح المسؤولية الوطنية التي لا يمكن تجسيدها أو الحديث عنها خارج إطار الشعور بالهم العام والمسؤولية الجماعية واحترام الغير".

وقال إنه "للحديث عن شكل من أشكال العلاج المرحلي إن توفرت الإرادة السياسية، يجب العمل على إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية كافة، وإخراجها من نطاق الحزبية المقيتة، وتطبيق قانون الخدمة في قوى الأمن الذي يمنع صراحةً العاملين في قوى الأمن أن يكونوا منتمين إلى أي حزب سياسي، أو حتى إلى أية مؤسسة اجتماعية"، موضحاً أن "قادة الأجهزة الأمنية الحاليين، استُنفذوا تماماً، ولا يمكن أن يُراهَن عليهم في إنجاح أية خطة، وبالتالي يجب أن يتنحوا جانباً لأنهم جسدوا منهج الاسترضاء والمساومة والتمييع على حساب منهج المساءلة والمحاسبة والعقاب، وهذا ما دمر مجتمعنا الفلسطيني تماماً".

وأشار أبو بحر إلى أن التشكيل البنيوي لمجلس الأمن القومي، "حمل في طياته بذور فشله"، حيث أنه أُنشئ على أسس سياسية، وقام على اعتبارات المحاصصة على حساب الهدف الأساسي من إنشائه، متسائلاً في الوقت نفسه عن قدرة أية تشكيلة سياسية على اتخاذ القرار الحاسم بالحد من ظاهرة انتشار السلاح في المجتمع الفلسطيني، وإن اتُخذ هذا القرار هل التنظيمات الفلسطينية التي تفتقد إلى الالتزام والانضباط، قادرة على إلزام عناصرها أم لا؟! لافتاً إلى أن "قادة الأجهزة الأمنية الموجودين حالياً في مجلس الأمن القومي، هم أنفسهم من كانوا يكافئون المجرمين الذين يقومون بعملية اختطاف الأجانب لأهداف ذاتية ضيقة، وهذا ما شجع المجرمين على ارتكاب المزيد من الجرائم".

رفع الغطاء التنظيمي

بدوره، قال نائب نقيب المحامين عادل أبو جهل: باعتقادي أن نجاح أية خطة؛ سواء كانت أمنية أم سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، تعتمد بالأساس على وجود ثقافة راسخة لدى الجميع تؤمن بسيادة القانون، ومحاربة لغة السلاح، وضبط الفلتان الأمني، ووقف كل مظاهر الزعرنة والعربدة، سواء أكانت التنظيمية أم العائلية أم زعرنة الأجهزة الأمنية، وهذا يجب أن يشارك فيه الجميع دون استثناء بنوايا صادقة بعيداً عن المصالح الفئوية والحزبية الضيقة، سواء الفضائل الصغيرة أم الكبيرة، والأجهزة الأمنية على اختلاف مسمياتها، والعائلات.

وأشار أبو جهل إلى أنه "من الضروري البدء بخطوات عملية من قبل الفصيلين الكبيرين ("فتح" و"حماس")، لإثبات صدق نواياهم بنجاح حكومة الوحدة الوطنية، وما تتمخض عنه من خطط أمنية واقتصادية، وهذا لا يتأتى إلا إذا سارع كل طرف إلى رفع الغطاء التنظيمي عن مرتكبي الجرائم لديه، وتسليمهم أو إعطاء أسمائهم للنيابة العامة لبدء التحقيقات معهم حتى وإن كان ذلك يطال رؤوساً كبيرة في هذه التنظيمات، لأن ذلك هو الحل، وغير ذلك سيبقي الأمر على ما هو عليه من حالة التشرذم والانقسام وازدواجية المعايير".

وأضاف: في حال بدأت التنظيمات برفع الغطاء التنظيمي، وتسليم ما لديها من مجرمين أو محرضين على ارتكاب الجرائم، ستكون هناك قدرة حقيقية على فرض الأمن وسيادة القانون على العائلات من خلال اتحاد الفصائل والأجهزة الأمنية وتوافقها نحو هدف واحد، والحديث بلغة واحدة هي "القانون فوق الجميع"، ولن يكون هناك أحد خارجاً عنه، إلى جانب العمل على احترام وتنفيذ أحكام المحاكم مهما كانت.

واستطرد أبو جهل قائلاً: إنني، ومن موقع مسؤوليتي، أدرك أن ذلك سيكون صعباً في البداية، لكن إذا خلصت النوايا، وأرادت التنظيمات بناء وطن خال من الفوضى يُوفر فيه الأمن والأمان للجميع، ومستقبل زاهر للأجيال القادمة، يجب أن نعضّ على الجراح، ونتحمل الآلام للخروج من عنق الزجاجة إلى فضاء يسوده الحب والعدل وسيادة القانون واحترام الغير ونكران الذات.

وأعرب عن أمله في "عدم الوصول إلى هدنة أو مصالحة أو مصافحة وطنية دون حل كافة القضايا السابقة قانونياً، من خلال اعتقال الجناة ومحاكمتهم، لأنه دون ذلك لن يكون هناك صدق نوايا بين عائلات القتلى، والذي قد يعزز لغة الأخذ بالثأر من جديد، والعودة إلى دوامة العنف والعنف المضاد".

الخطة الأمنية وسلاح المقاومة

ومن منطلقات سياسية، كان لا بد من الحديث مع القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، الذي قال: بعد أن توقفت المشاكل ما بين حركتي "فتح" و"حماس"، كان الجمهور الفلسطيني يطالب بالتقدم بخطة مع الفصائل كافة للحفاظ على الأمن، وحماية أرواح المواطنين، وكان الرد على ذلك يتطلب إجماعاً وطنياً بين الفصائل والسلطة من جهة، وبين "فتح" و"حماس" من جهة أخرى.

وأضاف البطش: لكننا فوجئنا بأن السلطة وضعت خطة أمنية دون أن تستشير الفصائل التي تحملت العبء الكبير، سواء في رأب الصدع، أم في رد

العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ... وقد أوضحنا لوزير الداخلية أن الخطة الأمنية، التي هي كخطوة اجتهاد من السلطة، كان يجب أن تُعرض على الفصائل، وتُناقش معهم مُسبقاً، حتى يتم إقرارها وضمان نجاحها دون اعتراض من أحد، لأن الخطة الأمنية لا يمكن لها أن تنجح دون تعاون جميع الأطراف مع الجهات المنفذة لها، وهي وزارة الداخلية.

وحول إن كانت حركة الجهاد الإسلامي ترى أن الخطة الأمنية تمس بالمقاومة، وما هو مدى تجاوب الحركة مع متطلبات الخطة من حيث التهدئة وسلاح المقاومة، قال: أوضحنا لوزير الداخلية أن الخطة يجب ألا تمس بحق شعبنا في المقاومة، وألا تقترب أساساً من سلاح المقاومة، وعليه نحن ما زلنا في حالة تشاور على مستوى الفصائل، وسوف يتم الرد على وزير الداخلية حول الخطة الأمنية لاحقاً، ولكن بالمجمل لن نكون حجر عثرة في وجه حفظ الأمن والنظام وحماية ممتلكات المواطنين.

وتابع البطش يقول: إن حركة الجهاد الإسلامي تُمارس المقاومة على أرض الواقع بكل أشكالها المتاحة، ونحن كفصيل مقاوم لدينا ملف للدفاع عن شعبنا وحقوقه الثابتة والمشروعة، وبالتالي المقاومة لنا هي خيار إستراتيجي، لا يمكن تجاوزه طالما بقي الاحتلال الإسرائيلي يحتل أي شبر من أرضنا الفلسطينية.

وفيما إذا كانت حركة الجهاد الإسلامي ستلتزم بالتهدئة ووقف إطلاق الصواريخ التزاماً بما جاء في الخطة الأمنية، أشار البطش إلى أن "مسألة وقف الصواريخ والمقاومة تحتاج إلى مستوى سياسي لكي يناقشها، وليس خطة أمنية توضع من قبل عدد من رجال الأمن الفلسطيني"، مضيفاً أن "حركة الجهاد لم توافق على التهدئة طالما بقي الاحتلال وعدوانه مستمرين على الشعب الفلسطيني".

وعن مدى نجاح مجلس الأمن القومي المكون من قادة عسكريين وأمنيين، كان الأحرى بهم تنفيذ القوانين والقرارات، لا رسم السياسات، قال البطش "إن وجود قادة الأجهزة الأمنية في مجلس الأمن القومي لن يكون مفيداً على الإطلاق، لأنهم جهة تنفيذية للقرارات والسياسات، وليست مهمتهم رسمها".

المشكلة في ذهنية المحاصصة

من جانبه، قال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومسؤول فرعها في قطاع غزة، د. رباح مهنا: إن الدلائل الأولية، منذ تشكيل الحكومة حتى اليوم، لا تبشر بأن هذه الحكومة تسير في الاتجاه الصحيح نحو ضبط الأمن وتطبيق القانون والنظام، فاتفاق مكة وتشكيل الحكومة جاءا على أساس المحاصصة بين حركتي "فتح" و"حماس"، المسؤولتين عن حالة الفلتان، وتكريس المنهجية الحزبية في الأجهزة الأمنية، حيث تقاسمتا وحولتا هذا الجهاز أو ذاك إلى تابع لأحد الحركتين لينفذ برنامجها بعيداً عن ممارسة دوره الأساسي في حفظ أمن الوطن والمواطن، كما أن الحركتين هما اللتان تشجعان المجموعات والعائلات التي تأخذ القانون بيدها وتمارس كل مظاهر الفلتان من خطف الأجانب، والاستيلاء على الممتلكات العامة، وسرقة السيارات، وحتى القتل.

وأشار مهنا إلى أن "وزير الداخلية قدم أخيراً خطة أمنية لمائة يوم لضبط الوضع الأمني، حيث كان بادياً للعيان سطحية هذه الخطة وابتعادها عن ملامسة القضايا الجوهرية التي تخل بالأمن والنظام والعمل على علاجها، وحتى عندما حاول الرئيس تشكيل مجلس الأمن القومي، فإنه قام بتشكيله بذهنية المحاصصة وتقاسم الكعكة المسمومة بين حركتي فتح وحماس".

وأوضح أنه "من منطلق إدراك الجبهة الشعبية لأهمية الوضع الأمني، وإيقاف الفلتان والفوضى، انطلاقاً من رؤيتها بضرورة تعزيز صمود أبناء شعبنا حتى يستمر في معركة الحرية والاستقلال، نقول إن ضبط الحالة الأمنية وتطبيق القانون والنظام، يجب أن ينطلق من أسس عدة، أولها البحث عن الأسباب الموضوعية والذاتية التي ساهمت في توفير بيئة الفلتان الأمني، وهنا يبرز دور الاحتلال الذي دمر البنية التحتية للأجهزة الأمنية، وهو له مصلحة في استمرار الفلتان والفوضى والاقتتال، فهو من يقوم بتزويد السلاح للمتقاتلين لاستمرار هذه الحالة، لذلك فإن أية خطة أمنية، يجب أن تدرك هذا الواقع، وتضع الخطط لتجاوزه".

وتابع: ليس صحيحاً ما يقوله البعض من أن مقاومة الاحتلال تساعد على الفلتان، بل على العكس من ذلك فإن تجارب شعبنا الفلسطيني، أكدت أن مقاومة الاحتلال هي أحد السبل الناجعة لإيقاف الاقتتال ومظاهر الفلتان، مثل الاستعراض في الشوارع من بعض القوى المقاومة وإطلاق النار في الهواء، وحتى بعض الممارسات الخاطئة من بعض المجموعات المقاتلة.

وقال: وثاني هذه الأسس هو وجوب تحديد رؤية واضحة لموضوع الأمن، تستند إلى الواقع الملموس بكل تعقيداته، ونرى أن هذه الرؤية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة توحيد الأجهزة الأمنية لحماية أمن الوطن والمواطن، وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز، وتشكيل مرجعية موحدة للأجهزة الأمنية. وفي ظل الواقع المعاش، فإن هذه المرجعية التي هي مجلس الأمن القومي، الذي كان يجب تشكيله على أساس الشراكة الحقيقية بين كل القوى السياسية والمجتمعية، والكفاءة والنزاهة، والابتعاد عن منطق المحاصصة، وإبعاد أي شخص ممن تلوثوا بالفساد أو ممارسة أو تشجيع الاقتتال الداخلي عن تشكيلة هذا المجلس.

وشدد على ضرورة إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية وقيادتها (بشكل خاص) بعيداً عن الفئوية والمحاصصة، ووضع أشخاص مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقامة، وإعادة الاعتبار لمنتسبي الأجهزة الأمنية، وإعادة تأهيلهم وتثقيفهم وتربيتهم تربية وطنية، حتى يتمكنوا من القيام بواجبهم وهم يتسلحون بالثقة والحماس لتطبيق القانون وضبط النظام، مع التأكيد على ضرورة المصالحة الوطنية، دون طي ملفات القتل السابقة، لأن نجاح المصالحة الوطنية لن يتحقق إلا بفتح ملفات القتل السابقة، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم للقضاء لمحاكمتهم محاكمة عادلة.

وقال مهنا: إننا ندرك أن تطبيق هذه الأسس سيواجه كثيراً من المعوقات، لكننا في الوقت ذاته ندرك أنه إذا خلصت النوايا في الحكومة والرئاسة لضبط الأمن وتطبيق القانون والنظام بعيداً عن الحسابات الفئوية والخاصة، فإن الانطلاق لمراكمة النجاحات لضبط الأمن والنظام يصبح ممكناً، مشدداً على "ضرورة عدم النسيان أن شعبنا محتل، ومجمل قضيته الوطنية مهددة، وأن أعداءنا يسعون إلى إجهاض تمسك هذا الشعب بحقوقه الوطنية وصرفه عن مقاومة الاحتلال بالانهماك في همومه الحياتية، لذلك نرى أن إنهاء حالة الفلتان وضبط النظام والقانون هما قضية وطنية من الدرجة الأولى".

تحذيرات من الانفجار ومطالبات بقرع جرس الإنذار

العسكريون دون رواتب .. بعضهم يساهم في "الفلتان" وآخرون يعملون في وظائف "غير لائقة"!

عرض لقوات الأمن الوطني. (أ. ب)

كتب يوسف الشايب

ينظر بعينين يملأهما الغضب، تحملان مآسي الدنيا بأكملها ... ينفث بعنف من سيجارة "الهيشة" التي تعرف إليها مؤخراً، يتمتم، ويشتم الجميع بلا استثناء، وأولهم هو نفسه، كونه فكر ذات يوم أن يحمي الوطن، عبر الانخراط في جهاز أمني.

لم يجد محمد، وهو ضابط في أحد الأجهزة الأمنية، غير "شطف أدراج البنايات السكنية"، ليؤمن لقمة العيش لأبنائه الخمسة، بعد عام على انقطاع الرواتب .. يبتسم بمرارة، قبل أن يقول: يمكنك تصور حجم الذل الذي أوصلتنا إليه السلطة "الخربانة" .. ما حدا سائل فينا .. لا رئاسة ولا حكومة ولا زفت، مضيفاً: أستغرب أن الرئيس الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، غير قادر على تسخير سلطاته لتأمين رواتب للعسكريين، الذين لم يتقاضَ أكثر واحد فيهم، ما يعادل قيمة ثلاثة رواتب منذ أكثر من سنة .. ماذا ينتظر "أبو مازن" .. أيريد الفوضى ممن هم موجودون أصلاً لحماية الشارع منها؟! أما هنية، فهو على ما يبدو غير مكترث إلا بالقوة التنفيذية!

ويضيف محمد، الذي فقد صوابه، عند سؤاله عن أوضاعه المعيشية، وتأثيرها على هيبته كضابط، ليصرخ: منشان الله حل عني يا زلمة .. أية هيبة هاي؟! لا نجد ما نأكله، ونعمل في أعمال لا تليق بضباط في أجهزة أمنية، وأنت تتحدث عن الهيبة!

ويستهجن أبو ناصر، وهو الاسم الذي فضل الضابط المتقاعد، الذي يعمل في حراسة إحدى الشركات، تسمية نفسه به، إصرار القيادة الفلسطينية، من رئاسة وحكومة، على التساؤل المستمر عن أسباب انتشار الفوضى والفلتان في السنة الأخيرة، بمعدلات قياسية، ويقول: حين يجوع العسكري، تسود الفوضى .. هذه بديهية أمنية .. العساكر لم يعودوا غير قادرين على ممارسة مهامهم في حماية القانون، وضمان الأمن والأمان فحسب، بل باتوا يساهمون في الفلتان، كنوع من الانتقام من مجتمع وسلطة، يدركون تماماً أنهما لا يكترثان بمصائرهم.

ويتابع أبو ناصر: هناك من العسكريين، ومن رتب متنوعة، بعضها "مرموق"، يعملون في أعمال "غير لائقة" بالنسبة لمواقعهم في أجهزتهم، كنادل مطعم، أو سائق تاكسي، أو حارس بناية، أو عامل باطون، وهذا أمر مخجل .. العسكريون في ذيل قائمة اهتمام القادة السياسيين، وحين يتصدق علينا هذا أو ذاك بما هو حقنا، يكتفون بنصف راتب للعسكري، مقابل راتب كامل للمدني .. مع أن العسكريين لم يضربوا عن العمل يوماً، واستمروا في أداء مهامهم، وفي ظروف غاية في التعقيد.

وكشفت مصادر أمنية مطلعة، لـ"آفاق برلمانية"، أن العديد من العسكريين، ومن أجهزة مختلفة، انخرطوا في تنفيذ عمليات مسلحة لصالح هذا الحزب أو ذاك، ممن هم قادرون على دفع مبالغ نقدية مقابل أعمال كهذه؛ أي أنهم باتوا "أجراء" ينفذون أجندات قد لا تكون في صالح القضية الوطنية الفلسطينية، بل وينخرطون في عصابات مسلحة، أحياناً، لضمان لقمة عيش أبنائهم الجائعين.

وحذرت هذه المصادر من أن العديد من الضباط تقدموا بطلب إجازات براتب، أو من دون راتب، فالأمر سيان بالنسبة لهم، وتوجهوا بطرق قانونية أو غير قانونية للعمل لدى أصحاب ورش داخل الخط الأخضر، ما من شأنه أن يؤثر بشكل خطير على الأجهزة الأمنية التي يعملون فيها، حيث قد تتم مساومة البعض من قبل سلطات الاحتلال، مقابل الحصول على تصريح، وعند مساومة العسكري الجائع، فإن الأمر ينطوي على مخاطر لا تحمد عقباها، مؤكدة ضرورة قرع جدران الخزان، وتعليق الجرس، بخصوص رواتب العسكريين، الذين "بدأ بعضهم يفقد الانتماء لمؤسسته الأمنية"!

ولا يقتصر انقطاع رواتب العسكريين، وما يحيط به من مخاطر اندلاع "ثورة عسكرية" باتت متوقعة، وتأخذ أشكالاً متعددة، على هيبة رجل الأمن فحسب، ومخاطر تحوله إلى قاطع طريق، بل إنه بات يعرقل الخطط الأمنية بالمجمل، وفي أجهزة عدة، وهذا ما يؤكده العقيد عدنان الضميري، قائد شرطة جنين، ومسؤول قسم العلاقات العامة والإعلام في المحافظات الشمالية بجهاز الشرطة.

ويقول الضميري: تأثير انقطاع الرواتب له أكثر من اتجاه، فعلاوة على عدم قدرة العديد من الضباط، والعساكر، على الالتحاق بأماكن عملهم كونهم لا يملكون أجرة المواصلات من المنزل إلى العمل، فإن أوضاعهم النفسية غاية في السوء بسبب ذلك، وهذا يؤثر على إنتاجيتهم، وفعاليتهم في الفعل، كما أنه يضرب هيبة رجل الأمن عرض الحائط، ويجعلها "في الحضيض".

ويضيف: الوضع كارثي، وهناك قصص مأساوية في هذا الاتجاه، متسائلاً: كيف يمكن لضابط يقدم الطعام للزبائن ليلاً، أن يتجرأ على إلقاء القبض على من يمنحه "بقشيشاً"، والأمر ينطبق على من يعمل سائقاً، وينتظر أخذ شيكل أو اثنين يدفعها له راكب برحابة صدر، أو بعد أن "يطلع روحه"، معرباً عن استهجانه من سكوت الجميع عن الحالة المأساوية التي وصل إليها العسكري، منذ أكثر من عام.

وفي الوقت الذي تظاهر فيه عسكريون في مدن غزة والضفة، وأغلقوا بعض الشوارع، اتهموا من الحكومة بإثارة البلبلة، ومحاولة الانقلاب، وهذا ما يستغربه نضال، الذي يعمل في جهاز أمني معلوماتي، ويقول: يتهموننا بالعمالة والخيانة حين نطالب برواتبنا .. ماذا يريدون منا؟ أن نرى أولادنا يموتون أمامنا، ولا نتحرك .. لي ولدان لم أسجل أياً منهما في الجامعات، بسبب انقطاع الرواتب، وها هما يعملان في غسيل السيارات، مع أنهما من طلاب كلية الهندسة في إحدى جامعات الضفة الغربية.

ويتابع نضال: أستغرب هذا "التطنيش" .. إن لم يكونوا يشعرون بنا، نحن حماة الوطن، كما يسموننا، فليخافوا على أنفسهم .. ليس لدي أي مانع، في حال استمرت الأوضاع كما هي، أن أجير سلاحي للحصول على لقمة عيش أولادي، حتى لو عملت كقاطع طريق .. لا بد من أن يعي الجميع أن العسكري لو جاع ربما يقدم على الكثير من الأعمال الحمقاء، فالعديد من العساكر مسلحون، وهم، وإن كانوا لا يرغبون في ذلك، قادرون على القيام بأعمال بلطجة وزعرنة، إن اضطرتهم الأمور إلى ذلك.

ويرى نضال أن الحديث عن ضبط الشارع، وخطط أمنية لذلك، "نكتة بايخة"، متسائلاً: كيف سيقوم الشرطي، أو رجل الأمن الجائع بضبط الشارع؟! إنه يفكر على الدوام بالطريقة التي لا يلومه فيها أبناؤه على عجزه عن توفير حياة كريمة لهم، عبر توفير الحد الأدنى الكافي للعيش، ولو بعيشة غير كريمة، مؤكداً: ما لم تحل الأزمة المالية للعساكر، لن نضبط الشارع، وستتفاقم ظاهرة الفلتان الأمني، التي قد يصبح أفراد في الأجهزة الأمنية الوقود الجديد لها.

فيما غابت قضيته عن طاولة اتفاق مكة

تغيب النواب وسيلة لتغييب دور المجلس التشريعي

مجلس بلا نواب. (أ. ب. أ)

كتب حسام عزالدين

في حين لا تزال كتلتا "فتح" و"حماس" في المجلس التشريعي، تتراشقان الاتهامات بالمسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس طيلة العام الأخير، بدأ جدل واسع لدى الرأي العام حول شلل المجلس التشريعي، وعدم القيام بدوره على الوجه الأكمل.

وقال الخبير في القوانين البرلمانية د. طالب عوض، إنه في حال عدم قدرة المجلس التشريعي على عقد جلساته العادية لمدة ستة أشهر، أو على مدار دورتين، فلن يكون أمامه سوى التوجه نحو انتخابات جديدة.

وأضاف عوض "لا يوجد في القانون الأساسي، ولا النظام الداخلي للمجلس التشريعي، أية مادة دستورية تتعامل مع هذه الحالة البرلمانية، إلا أن المنطق يقول إن عدم انتظام الجلسات يعني فسخ العقد ما بين الناخب والنائب، وبالتالي لا حل إلا الدعوة لانتخابات برلمانية جديدة".

وتابع "حينما تتعطل أعمال المجالس البرلمانية في أية دولة في العالم، تعطى هذه المجالس فترة ستة أسابيع لتفعيل دورها، وإذا لم يتم ذلك لا بد من التوجه لانتخابات برلمانية جديدة".

تعطيل عقد الجلسات

ولم يتمكن المجلس التشريعي من عقد جلساته العادية منذ أواسط أيار من العام الماضي، بعدما قامت قوات الاحتلال باعتقال نحو ثلث أعضاء المجلس التشريعي من نواب كتلة الإصلاح والتغيير التابعة لحركة "حماس".

وكان من بين المعتقلين أيضاً، رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، وأمين سر المجلس د. محمود الرمحي.

وعلى الرغم من عملية الاعتقال هذه، فإن غالبية النواب اتفقوا على أن الرد الأمثل على عملية اختطاف النواب، هو أن يواصل المجلس التشريعي أعماله كالمعتاد.

وسبق عملية الاعتقال قيام نواب "فتح" بمقاطعة أعمال المجلس التشريعي، حينما اتخذ المجلس قراراً بعدم التعامل مع القرارات الأخيرة التي صدرت عن المجلس التشريعي السابق.

لكن نواب "فتح" توجهوا للمحكمة العليا للطعن بقرار المجلس التشريعي، وعادوا لجلسات المجلس، غير أن نواب "حماس" بدأوا بالتغيب لاحقاً حينما أصر نواب "فتح" على تضمين جدول الأعمال مساءلة رئيس الوزراء إسماعيل هنية، ووزير الداخلية سعيد صيام، في الحكومة السابقة، عن حالة الفلتان الأمني.

وبعد هذا الجدل، تم اعتقال نواب "حماس"، فيما سادت حالة من الإرباك والفوضى الدستورية بشأن آلية التعامل مع جلسات المجلس التشريعي.

وتزامنت هذه الحالة مع حصول حركة "فتح" على قرار المحكمة العليا الذي نص على إلغاء قرار المجلس التشريعي بشأن قرارات المجلس السابق، لكن نواب "حماس" استقبلوا قرار المحكمة بالرفض المبطن تارة، والمعلن تارة أخرى.

وتمسكت كتلة "فتح" بقرار المحكمة العليا، باعتبار أن هذا القرار سيثبت ما أقره المجلس السابق، ذو الغالبية الفتحاوية، فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذها، وبخاصة في الشأن الإداري.

ومنذ صدور قرار المحكمة العليا أواخر حزيران الماضي، لم ينجح المجلس التشريعي في عقد أية جلسة عادية، وفي كل مرة كان السبب "عدم اكتمال النصاب القانوني"!

وترافق ذلك، مع اتهامات متبادلة من حركتي "فتح" و"حماس"، بالمسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس.

اقتراح بنشر أسماء المتغيبين

ودعا أحد الاقتراحات، المقدمة من القوائم الصغيرة، التي لا يوجد لها أي تأثير على سير الجلسات، إلى نشر أسماء النواب المتغيبين، إلا أن هذا الاقتراح لم يتم التعامل معه، على الرغم من أنه بات اليوم يطرح بشكل متزايد.

وقال عوض "قد تكون آلية نشر أسماء النواب المتغيبين إحدى الوسائل الفاعلة لإجبار النواب على حضور الجلسات، وبخاصة أن عملية النشر هذه ستكشفهم أمام ناخبيهم".

وإضافة إلى ذلك، نوه عوض إلى آلية ثانية تتمثل في تولي هيئات مستقلة عملية مراقبة ورصد حضور الجلسات ونشر الأسماء.

اتهامات متبادلة

لكن، ما هي تفاصيل الاتهامات المتبادلة بين "فتح" و"حماس"؟

تستند "فتح" في اتهام نواب "حماس" بالمسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس التشريعي، إلى وجود موقف تبلور لدى "حماس" عقب اعتقال ٣٦ نائباً من كتلتها البرلمانية، ينطلق من التخوف من تمرير أي قانون أو أي قرار برلماني من قبل نواب "فتح"، وبخاصة أن عدد نواب الكتلتين تساوى، بل ربما تتفوق "فتح" عند التحالف مع القوائم البرلمانية الصغيرة.

ويرفض رئيس كتلة "فتح" البرلمانية عزام الأحمد تحميل الكتلة قسطاً من المسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس التشريعي، إلى جانب كتلة الإصلاح والتغيير.

وقال الأحمد: الجميع يتحمل المسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس التشريعي لأسباب متفاوتة، وكل من لم يشخص السبب الحقيقي لعدم انعقاد المجلس يكون قد شارك في تضليل الرأي العام.

ووجه اتهاماً مباشراً لحركة "حماس" بالمسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس منذ أكثر من ستة أشهر.

وأضاف: هناك قيادات في "حماس" تعمل على تعطيل أعمال المجلس التشريعي، وبشكل مدروس، بحيث يحولونه إلى مجلس يبحث فقط قضايا شكلية وخطابات لا يختلف عليها اثنان، مع تغييب دور المجلس في الرقابة والتشريع.

وبحسب الأحمد، فإن أزمة المجلس بدأت "حينما رفض رئيس الوزراء ووزير الداخلية حضور جلسة للاستجواب عن حالة الفلتان الأمني".

وهو يؤكد أن السبب الرئيسي لرغبة حركة "حماس" في عدم عقد جلسات المجلس إنما يعود إلى "تخوف "حماس" من تمرير قضايا لا ترغب فيها".

وقال: هذا هو السبب الحقيقي لتعطيل أعمال المجلس، وكل من يحمل "فتح" و"حماس" معاً المسؤولية فهو يشارك في عملية التعطيل.

في المقابل، رفض النائب مشير المصري، المتحدث باسم "حماس"، بشدة، الاتهامات التي أشار إليها الأحمد، معرباً عن اعتقاده بأن هذه الاتهامات "إنما هي استقواء على كتلة الإصلاح والتغيير بعد اعتقال غالبية نوابها".

وأضاف: نفاجأ بمحاولة تحميل كتلة الإصلاح والتغيير المسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس، ونحن نؤكد أن هذه الاتهامات باطلة؛ لأن "حماس" حريصة كل الحرص على تسيير أعمال المجلس التشريعي، لاسيما أنها تمثل الهرم البرلماني.

وأردف: إن القول إن "حماس" تتخوف من عقد الجلسات خشية تمرير قضايا لا تريدها، هو اتهام غير مقبول نهائياً.

وعن أسباب تعطيل أعمال "التشريعي"، حسب رؤية حركة "حماس"، قال المصري: بتقديري أن الأسباب الرئيسية لذلك هي أولاً اختطاف ثلثي أعضاء المجلس التشريعي من قبل قوات الاحتلال ... والسبب الثاني، حالة الفوضى والفلتان الأمني، ومحاولات مسلحين أكثر من مرة الاعتداء على المجلس التشريعي، بالرصاص والحجارة، ما أثر بشكل كبير على عقد جلسات المجلس.

وفي ضوء ذلك، اتهم المصري نواب "فتح" بتحمل المسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس، مشيراً إلى تغيبهم أكثر من مرة عن أعمال "التشريعي".

وأكد أن لدى حركة "حماس"، الآن، موقفاً واضحاً وصارماً بالعمل على تفعيل أعمال المجلس التشريعي، وحث كل الأطراف البرلمانية على المشاركة في ذلك.

اتفاق مكة

وفي حين اتفقت حركتا "فتح" و"حماس" على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بموجب اتفاق مكة، وما رافق ذلك من اتفاق على إنهاء حالة الاقتتال الداخلي، فإن الاتفاق على التعاون والتنسيق بين الحركتين بشأن أعمال المجلس التشريعي لم يتم، بل لم يأتِ اتفاق مكة على ذكر الأمر، لا بصغيرة ولا بكبيرة.

بالمقابل، لم يتخذ المجلس التشريعي أي موقف مبادر لحث الحركتين على حسم هذه القضية، وبقي "متلقياً" لأوامر الفصيلين، وهذا ما أشار إليه نجاح المجلس في عقد جلسة واحدة عادية فقط، يوم منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية، حينما حضرها ٨٣ نائباً، وتغيب ٨ نواب لأسباب قاهرة.

وعاد المجلس لينجح من جديد في عقد جلسته الثانية حينما أكمل نصابه بتسعة وستين نائبا قدموا للظهور أمام وسائل الإعلام وهم يطلقون خطاباتهم المؤيدة لقضايا الأسرى في يوم الأسير الفلسطيني. ثم جاء انعقاد الجلسة الأخيرة يومي ٢٤ و٢٥ نيسان وسط مطالب من بعض النواب بالاستقالة على خلفية الإخفاق بالقيام بالدور المنوط بالمجلس، والتوجه نحو انتخابات تشريعية جديدة، وهي المطالب التي عبر عنها بوضوح النائبان جميل مجدلاوي، من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقيس عبد الكريم من قائمة "البديل".

القوائم الصغيرة تحمل "فتح" و"حماس" المسؤولية

وفيما تبدي كتلتا "فتح" و"حماس" إصراراً على توجيه الاتهامات المتبادلة لبعضهما البعض، يبدي ممثلون عن قوائم برلمانية صغيرة إصراراً من نوع آخر على اتهام الحركتين بالمسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس.

وقالت النائب عن الجبهة الشعبية، خالدة جرار، إن تعطيل أعمال "التشريعي" إنما يعود إلى "استهتار من قبل الحركتين، سواء من "فتح" أم من "حماس"، حيث أنهما لا تبديان أي عزم على إلزام ممثليهما في البرلمان بحضور الجلسات".

وبحسب جرار، فإن عملية تعطيل أعمال المجلس يتم "بشكل مبرمج وغريب"!

وأضافت: وجود حكومة وحدة وطنية من هذا النوع، قد يضعف العمل البرلماني، باعتبار أن الفصائل الممثلة في الحكومة ستعمل على منع نوابها من توجيه أي انتقادات للحكومة أو ممارسة الرقابة عليها.

وقالت جرار إن قضية تغيب النواب عن حضور الجلسات "باتت اليوم قضية رأي عام، وإن قضية نشر أسماء المتغيبين عن الجلسة باتت تبحث بجدية على أمل أن تشكل وسيلة ضغط فاعلة".

أيُّ مصير بات يواجهه دور المعارضة النيابية؟!

الكتل الصغيرة المشاركة في الحكومة بين دور المعارضة و" المظلة "

كتب حسن جبر

هل من معارضة نيابية؟! (عدسة: اياد البابا)

دخل النظام السياسي الفلسطيني بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية طوراً جديداً من العمل، انقسمت بموجبه القوى والفصائل إلى أكثرية كبيرة تشارك في الحكومة، وأقلية برلمانية تقف في الطرف المعارض لأسباب قالت إنها سياسية.

وبين الأكثرية والأقلية أشياء وقضايا مشتركة كثيرة يتوقع بسببها كثير من المراقبين أن تتشابك وتختلط الأدوار، وبخاصة أن قوى الأكثرية نفسها المشاركة في الحكم تتبنى مواقف تنطوي على تناقضات على الصعيدين السياسي والاجتماعي، قد تدفع هذه القوة أو تلك للعب دور معارض إزاء بعض القضايا التي قد تطرح على البرلمان على الرغم من مشاركتها في الحكومة.

وقبل أن يغوص المراقبون في القضايا التي ستشهد تجاذبات بين أطراف العمل السياسي الفلسطيني، يتساءل كثيرون منهم عن وجود معارضة برلمانية لحكومة الوحدة الوطنية التي لم يصوت ضدها سوى أربعة نواب (نواب الجبهة الشعبية، والنائب المستقل حسن خريشة) في حين منحتها الأغلبية النيابية الثقة؟

ويحاول آخرون رمي الكرة في الملعب الآخر، من خلال التساؤل الذي يطرحونه عن إمكانية أن تُسائل كتل وقوائم الفصائل والقوى المشكلة للحكومة وزراء وشخصيات من "الشركاء" في الحكومة نفسها؟

وفي نقاش التفاصيل، يتساءل آخرون عن حقيقة ومدى تأثير الدور الذي يمكن أن تلعبه الفصائل المشاركة في ضوء الالتباس الحاصل بين دورها كمعارضة للحكومة، أو كمظلة لها لتمارس ما تشاء من عمل.

الحديث في هذه القضايا مع عدد من السياسيين الفلسطينيين أثار قضايا جديدة تناولت العمل البرلماني المعطل وأسبابه وخفاياه.

لا وجود لبرلمان للتحدث عن معارضة!

وقال ماهر مقداد، الناطق باسم حركة "فتح" في قطاع غزة، "لا يوجد لدينا برلمان حتى نتحدث عن معارضة نيابية، لأن البرلمان معطل تحت مبررات مختلفة".

وتساءل مقداد: تحت أي مبرر لا يخضع الوزراء لأي استجواب على الرغم من أنهم لم يناقشوا أي قانون منذ عام ونصف العام؟

وأضاف أن "الحياة البرلمانية مغيبة تماماً بفعل فاعل، وليس بسبب الاحتلال"، مؤكداً أن "حماس تخشى الحديث في جوانب كثيرة، على الرغم من أن الأصل أن يتم العمل ومساءلة النواب، سواء الحاليين أم السابقين".

ويعتقد مقداد أن الحديث عن معارضة نيابية مهم، لكنه مقتنع أن الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المعارضة لن يكون قوياً ليس من باب الاستخفاف، كما قال، بل بسبب أن القوتين السياسيتين القادرتين على لعب دور المعارضة مشتركتان في الحكومة (حركتا "فتح" و"حماس").

وقال: المعارضة حالة صحية لا بد من وجودها، وهذا يتطلب وجود حياة برلمانية تناقش كثيراً من القضايا على مسمع المواطنين حتى يشاهدوا ويراقبوا من انتخبوهم.

وأكد أن عدم عقد الجلسات والتغيب العمد عنها "سيشكل طعنة للتجربة البرلمانية الفلسطينية".

الرقابة على عمل الحكومة

بدوره، قال فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس"، أنه "كانت هناك، قبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، معارضة واضحة انتقلت بعد التشكيل إلى قبة البرلمان".

وأكد أن دور "التشريعي"، الآن، هو الرقابة على عمل الحكومة، وهو دور كبير ومهم.

انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً

ويعتقد النائب جميل مجدلاوي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، بوجود معارضة نيابية، على الرغم من أنها غير فاعلة أو مؤثرة بسبب التجاذب الحاد بين الكتلتين الكبيرتين اللتين تعيشان حالة من التوافق تجعل المساحة الممنوحة للمعارضة محدودة للغاية، ويصبح دور المعارضة بموجبها إعطاء رأي كمقدمة لتحويل الرأي إلى رأي عام.

وقال إن "ظاهرة انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً سادت أعمال المجلس التشريعي بجلساته المحدودة".

مطلوب معارضة في الشارع

من جانبه، قال الدكتور عائد ياغي، القيادي في المبادرة الوطنية: لا أستطيع القول إن هناك معارضة نيابية داخل "التشريعي"، لأن "كتلة الشهيد أبو علي مصطفى" الممثلة للجبهة الشعبية لم تأخذ دورها في المعارضة الحقيقية بسبب عدم التئام المجلس التشريعي سوى في جلسة واحدة خاصة بالأسرى.

وأشار إلى أن هذا القصور يعيق العملية التشريعية والرقابة على المجلس التشريعي.

ويؤمن ياغي بضرورة أن تكون هناك معارضة في الشارع الفلسطيني من القوى التي لم تشارك في الحكومة وبعض مؤسسات العمل المدني، مشيراً إلى أن "المعارضة البرلمانية لن يكون لها دور حقيقي وإيجابي".

وقال: هذا ليس تقليلاً من شأن كتلة أبو علي مصطفى، بل لأن هذا هو الواقع.

المعارضة انتقلت إلى داخل الحكومة

ونوه صالح ناصر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، إلى أهمية أن تكون هناك معارضة برلمانية لجهة ممارسة مزيد من الرقابة على عمل الحكومة، ومدى تنفيذها لما تم الاتفاق عليه.

وقال: إن الوزير قد يلتزم بقرارات الحكومة، لكن حزبه في حل من أمره، مؤكداً أن المعارضة يمكنها أن تلعب دورها بغض النظر عن حجمها وعددها.

بدوره، قال وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، أن "تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي نالت الثقة بالأغلبية الساحقة في المجلس التشريعي جعل من دور المعارضة البرلمانية دوراً ضعيفاً، انتقلت بموجبه المعارضة إلى داخل الحكومة، وبخاصة أنها تتشكل من فصائل وتيارات متعددة".

وأضاف: هذا سيقود كل تيار داخل الحكومة إلى محاولة الدفاع عن رؤيته التي شارك على أساسها في الحكومة.

"التباس الدور" يبقى سيد الموقف

وكما تختلف الفصائل حول وجود المعارضة البرلمانية، تختلف أيضاً حول دور الفصائل المشاركة في الحكومة وإمكانية أن تعارض هذه الحكومة من داخلها.

وأكد مقداد على حق الفصائل المشاركة في الحكومة بأن تستجوب وأن تعترض وتقول رأيها في كل شيء، "لكن عادة ما يفرض الفصيل أو الحزب موقفه على أعضاء البرلمان الذين يمثلونه".

واستذكر مقداد كيف كان أعضاء "فتح" يصوتون ضد ما يرونه خاطئاً من المواقف التي تتخذها الحكومة التي شكلتها الحركة.

وقال: هذا التوجه لا يمكن أن يكون موجوداً سوى في حركة "فتح".

من جانبه، اعتبر برهوم أن أداء الحكومة هو الذي سيحدد شكل المعارضة، مشيراً إلى أن "التزام الحكومة ببرنامجها الذي حصل على ٩٦٪ من الأصوات سيدفع الجميع إلى تأييدها".

وتابع: إذا حادت هذه الحكومة عن برنامجها فالجميع سيعارضها، ومن ضمنهم "حماس"، التي ترى أن برنامج الحكومة يختلف عن برنامجها.

وأكد أن "حماس ستراقب الحكومة وأداءها، وعندما ترى أنها ابتعدت عن اتفاق مكة ستقول ذلك بوضوح وتعبر عن وجهة نظرها".

ونوه مجدلاوي إلى أن "من واجب النائب أن يفضل انتماءه للشعب على انتمائه للكتلة المشاركة في الحكومة".

وقال: الأصل أن يتبنى النائب قضايا الجماهير، لكن للأسف في ضوء تجربة الأشهر الماضية وعدم عقد جلسات للمجلس التشريعي، لم تظهر أية مؤشرات على سلوك النواب من الكتل المختلفة.

واستبعد مجدلاوي أن تدفع الكتل لتوليد معارضة مؤثرة داخل المجلس التشريعي.

وقال: الكتل تشكل مظلة للحكومة، ومن هو في دائرة المشاركة لا يمكن أن يكون معارضاً جدياً.

غير أن ناصر يرى وجود إمكانية لأن تلعب الفصائل المشاركة في الحكومة دور المعارضة البرلمانية ومساءلة الحكومة.

وقال: نحن دخلنا الحكومة ولنا ملاحظات على خطاب التكليف واحترام الاتفاقات الموقعة، لافتاً إلى أن هذه الفصائل ليست مظلة للحكومة، وما هو إيجابي ستثمنه وما هو سلبي ستعارضه.

وتابع: لسنا معارضة عدمية، ولنا برنامجنا، وما ينسجم معنا نؤيده ونطوره، وما لا ينسجم معنا نعارضه ونضع البديل.

من جانبه، أكد ياغي أن الكتل البرلمانية لا يمكنها أن تسائل الحكومة لأنها شريكة في أي قرار تتخذه، مشيراً إلى أن الأحزاب تستطيع أن تعارض القرار.

وقال: ليس من الضرورة أن تكون جميع القرارات المتخذة في الحكومة منسجمة مع مواقف الأحزاب السياسية.

وأضاف: هذا ما نراه مع "حماس"، لكنني أعتقد أننا نتحدث عن تجربة جديدة، ويجب على جميع الأحزاب أن تعمل على إنجاح التجربة عبر دعم الحكومة في جميع المواقف البناءة والإيجابية وتصحيح المواقف.

ولا يتردد مقداد في القول إن الفصائل المشاركة في الحكومة هي أقرب لأن تشكل مظلة للحكومة، لافتاً إلى أن ذلك "لا يمنع أن تبدي الأطراف المشاركة اعتراضها على أية قضايا أو حتى الانسحاب من الحكومة".

ونوه برهوم إلى أن الفصائل المشاركة في الحكومة يجب أن تدعم الحكومة وتعمل على إنجاح برنامجها ومعارضة الاحتلال.

دعوة النواب إلى الاستقالة

بدوره، شدد مجدلاوي، الذي لا تشارك كتلته في الحكومة، على أن "الكتلة لديها رؤية واضحة تنطلق من برنامجها الانتخابي، الذي ستكون له آليات عمل داخل البرلمان وخارجه عبر أدوات فعل مختلفة تعتمد على اللجان التخصصية في كل جوانب العمل".

يشار إلى أن مجدلاوي، الذي تسعى كتلته لممارسة المعارضة البرلمانية، دعا إلى عقد جلسة لتعديل قانون الانتخابات واعتماد مبدأ التمثيل النسبي، لإعادة إجراء الانتخابات بهدف إخراج الشعب الفلسطيني من الدائرة المغلقة والعقيمة من التجاذب بين الكتلتين الرئيسيتين، في إشارة إلى الاقتتال وأجواء التوتر والصراعات بين حركتي "فتح" و"حماس"، بل وذهب في مؤتمر صحافي عقده، مؤخراً، إلى مطالبة أعضاء المجلس التشريعي بالاستقالة، منوهاً إلى أن ما حدا به لإطلاق دعوته، أو صرخته، هو شعوره بالمسؤولية والواجب اتجاه الشعب، الذي انتخب هؤلاء النواب لعضوية المجلس.

وقال إن المجلس التشريعي لم يقم بمهمته المنوطة به، ولم يمارس مهمته في التشريع وسن القوانين ومراقبة أداء السلطة التنفيذية ومساءلتها، وصولاً إلى حجب الثقة عن الحكومة كلها أو من يقصر من وزرائها.

وخلص مجدلاوي إلى القول أن قناعته تؤكد أن "المجلس لم يقم بالحد الأدنى من واجبه اتجاه المهمتين، فعلى صعيد التشريع: المجلس لم يسن قانوناً واحداً على امتداد الفترة السابقة، ووقف فقط أمام بعض قرارات ومراسيم الرئيس محمود عباس، وأمام عدد من مشاريع القوانين التي لم نستكمل أياً منها".

وتابع: أما على صعيد الرقابة والمساءلة، فإنه "من الطبيعي أن يكون أداء المجلس سلبياً وأقرب إلى الغياب التام في ظل عدم انعقاد جلساته منذ شهر آب الماضي، أي منذ ثمانية أشهر، ما أضعف تماماً دور المجلس في مساءلة السلطة التنفيذية عن حالة الفلتان الأمني وغيرها من مشكلات المجتمع.

رغم ما أشاعه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من تفاؤل

آفاق محدودة أمام قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تجاوز الأزمة

تظاهرة في رام الله ضد الفقر.. (عدسة: فادي العاروري)

كتب أمجد التميمي

ساد أوساط المواطنين الفلسطينيين والقطاعات الاقتصادية المختلفة، تفاؤل كبير مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية قبل نحو شهر.

وكان لهذا التفاؤل أسبابه المنطقية والمبررة، وفي مقدمتها "الرهان" على قدرة هذه الحكومة على كسر الحصار المالي الدولي المفروض على الأراضي الفلسطينية في عهد الحكومة الفلسطينية العاشرة بقيادة "حماس"، وأيضاً قدرة الحكومة الحادية عشرة على تحقيق انفراج اقتصادي ومالي يزيل هموم عام من المعاناة، وبخاصة بالنسبة لموظفي القطاع العام الذين ذاقوا الأمرين بسبب عدم انتظام صرف رواتبهم.

إلا أن المعطيات، حتى الآن، تؤشر لصعوبات كبيرة في مواجهة الحكومة الحالية ووزير ماليتها د. سلام فياض، الذي يعول عليه المواطنون الكثير في إنقاذ الوضع وإعادة الأمور إلى نصابها.

أمل ضئيل بحدوث انفراج قريب

في الجهة المقابلة، ينظر محللون وخبراء اقتصاديون إلى الأمور من منظور آخر، ربما هو أكثر تشاؤمية من نظرة المواطن العادي، إلا أنه في الوقت ذاته أكثر واقعية وقرباً إلى حقيقة الأمور.

ويجمع المحللون الاقتصاديون على أن الاقتصاد الفلسطيني سيبقى أسير المزاج الدولي والإسرائيلي من دون حل سياسي عادل يعطي الفلسطينيين حقوقهم، ويفتح الأفق أمامهم لتطوير اقتصاد مستقل.

ويعتقد الخبير الاقتصادي د. سمير عبد الله، مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، أن الخيارات المتاحة أمام وزير المالية وحكومة الوحدة الوطنية برمتها صعبة من دون إطلاق عملية سلام جديدة، بشروط وآلية جديدة تنعش القطاع الخاص الفلسطيني.

وقال عبد الله "من دون وجود مناخ سياسي جديد، وهو ما لا أعتقد أنه سيحصل خلال العامين المتبقيين للإدارة الأميركية الحالية في الحكم، فإن السلطة الوطنية ستبقى تتعكز على الإيرادات المحلية المتآكلة شهراً بعد شهر".

وأكد أن الدول العربية، لاسيما المملكة العربية السعودية، الراعية لاتفاق مكة الذي أفضى إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، مطالبة بأخذ دورها ومساعدة السلطة الوطنية، "وبالحد الأدنى توفير قيمة فاتورة الرواتب الشهرية".

ويقر عبد الله بأن المساعدات العربية والدولية "ستبقى حلولاً مؤقتة". وقال: لا يوجد لغاية الآن، بصيص أمل في أن نخرج من حلقة الفقر والأزمة الاقتصادية المغلقة، فالوضع يسير نحو الأسوأ، وإسرائيل تضيق على مصادرنا وتسير في مشروع الجدار لخنقنا، والسلطة تتآكل يوماً بعد آخر.

وأضاف: الولايات المتحدة الأميركية والدول التي رعت عملية السلام تقوم بتلهيتنا، وكأن الموضوع يتعلق بشروط قبول الحكومة وسياستها، وهي لم تقدم شيئاً على الطاولة.

وطالب عبد الله الدول العربية بالضغط على اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي لإيقاف المأساة التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني.

قيود تقود إلى المستحيل

أما فياض، فما أن تسلم حقيبة وزارة المالية حتى طار في جولة ماراثونية إلى العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، في محاولة منه لحشد المساعدات للسلطة الفلسطينية وإقناع هذه الدول باستئناف مساعداتها الاقتصادية للشعب الفلسطيني، ورفع الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية، وإلغاء القيود على عمل البنوك الفلسطينية وتعاملها مع وزارة المالية والحكومة.

وفي إشارة منه إلى الصعوبات الكبيرة التي تعترض عمل الحكومة، اعتبر فياض أن القيود المفروضة على الجهاز المصرفي الفلسطيني خانقة، وتجعل الأمور في منتهى الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة.

وللدلالة على عمق الأزمة المالية، قال فياض إن حكومة الوحدة الوطنية تحتاج إلى ١٫٣٥ مليار دولار من المساعدات الدولية هذا العام لتفادي أزمة خانقة، وأن القيود المصرفية على السلطة الفلسطينية ما زالت أكبر عائق تواجهه وزارته في تأدية مهامها.

وعلى الرغم من السوداوية التي تستشف من تصريحات وزير المالية، فإن قدراً من التفاؤل يفلت هنا وهناك، حيث قال فياض "يمكن أن يكون صحيحاً القول إن الحصار قد بدأ يتفكك، ولكن لا نستطيع أن نقول إن الحصار قد انتهى. فعلى سبيل المثال، فيما يتصل بالدور الإسرائيلي، لدينا أموال تحتجزها إسرائيل التي تمتنع عن تحويل إيرادات الضرائب أولاً بأول بموجب الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين في هذا الشأن".

فتش عن إسرائيل

ويحمل المسؤولون الفلسطينيون الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية في الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا السياق، قال د. سمير أبو عيشة، وزير التخطيط الحالي، القائم بأعمال وزير المالية في الحكومة السابقة، "إن حجز إسرائيل لأموال الضرائب المستحقة لصالح السلطة الفلسطينية هو السبب الحقيقي والأهم للأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية، لاسيما أن المساعدات الخارجية ارتفعت بنسبة ٢٠٧٪ في العام ٢٠٠٦، على الرغم من الحصار الدولي على الحكومة، مقارنة مع حجم المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية في العام ٢٠٠٥".

يشار إلى أن حجم الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية سجل انخفاضاً بنسبة ٣٩٪ مع نهاية العام ٢٠٠٦ عما كان عليه في العام ٢٠٠٥، ويعزى السبب الرئيس لهذا الانخفاض إلى حجز إسرائيل أموال الضرائب، وهو ما تسبب بتفاقم الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها السلطة الوطنية.

فبينما كانت الإيرادات المحلية تصل في السنوات الماضية إلى نحو ٣٠ مليون دولار شهرياً، انخفضت بشكل ملموس ولم تتعدَّ حاجز الـ ٢٢ مليون دولار شهرياً العام الماضي.

وأكد أبو عيشة أن حل الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية مرهون بإفراج إسرائيل عن أموال الضرائب التي تحتجزها، منوهاً إلى أن السلطة الوطنية "كان بإمكانها تلافي أي عجز في ميزانية العام ٢٠٠٦ لو حولت إسرائيل الأموال الضريبية التي تحتجزها لصالح خزينة السلطة الوطنية".

الموازنات العامة مشكلة المشاكل

تبنى الموازنات المالية لمعظم دول العالم على أسس علمية متينة وفق افتراضات وتوقعات اقتصادية شبه ثابتة قابلة للتحقيق بناء على حجم الإيرادات ومعدل النفقات العام.

كما أن الموازنات تهدف لتوزيع الثروة القومية على القطاعات المختلفة لتحقيق أهداف تنموية واضحة المعالم، لكن الوضع في فلسطين ليس كذلك، فالموازنات الحكومية متذبذبة بين عام وآخر بناء على المزاج السياسي الإسرائيلي والدولي وموقفهما من السلطة الوطنية.

فموازنات السلطة الوطنية تعتمد بشكل كبير على إيرادات المقاصة الضريبية، التي تجبيها إسرائيل، ومن المفترض أن تقوم بتحويلها لخزينة السلطة الوطنية وفق اتفاقية أوسلو المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام ١٩٩٣، وأنشئت بموجبها السلطة الوطنية واقعاً على الأرض.

وتبين الأرقام أن إيرادات المقاصة تمثل ما يقارب ٤٠-٤٥٪ من إيرادات السلطة الوطنية الإجمالية، الأمر الذي يمكن إسرائيل من التحكم بطبيعة موازنات السلطة الوطنية، وهو ما بدأ يتضح بشكل ملموس مع بداية انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠، باحتجاز إسرائيل أموال الضرائب الفلسطينية كنوع من المساومة والضغط على السلطة لإيقاف عمليات المقاومة.

وتشكل المساعدات الدولية والعربية المقدمة للسلطة الوطنية ما يقارب ٣٠-٣٥٪ من مجمل إيرادات الميزانية، فيما تشكل الإيرادات المحلية ما يقارب ٢٥٪ فقط من الميزانيات.

وتفاقمت المشكلة بشكل رئيسي في العام الماضي ٢٠٠٦ عقب فوز حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة، وما نجم عن ذلك من حصار مالي خانق، إسرائيلي ودولي، على السلطة الوطنية لمطالبة الحكومة بالاعتراف بإسرائيل وتلبية الاشتراطات السياسية الأخرى.

واستمر هذا الحصار من شهر آذار من العام الماضي وحتى يومنا هذا، على الرغم من تشكيل حكومة وحدة وطنية، ما جعل المراقبين الاقتصاديين يرسمون صورة قاتمة لإمكانية حصول تحسن قريب وملموس على الموازنات العامة للسلطة الوطنية، وبخاصة أن إسرائيل ما زالت تحتجز أموال الضرائب الفلسطينية، التي وصلت قيمتها مع نهاية العام المنصرم ٢٠٠٦ إلى ٦٦٠ مليون دولار، وهو ما يشكل تقريباً ٩٥٪ من مجمل العجز الحاصل في ميزانية السلطة العام الماضي، حيث بلغت قيمة العجز في الميزانية ٦٥٥ مليون دولار.

وكانت موازنات السلطة الوطنية أخذت تتحول عاماً بعد آخر لتنحصر في العمل الإغاثي الطارئ على حساب الخطط التنموية، لاسيما في ظل ارتفاع مستمر في نسبتي البطالة والفقر بالأراضي الفلسطينية منذ العام ٢٠٠١، وما تسببت به الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة من حرمان العمال الفلسطينيين من التوجه إلى عملهم داخل الخط الأخضر، إضافة إلى تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية بالحواجز العسكرية، وإقامة جدار الفصل العنصري، الذي قضم الكثير من المساحات الزراعية للمواطنين.

غياب الخطط التنموية

وبشكل عام، يرى المحللون أن موازنات السلطة الوطنية لا تعد وفق إطار كلي وواضح يخدم العملية التنموية.

وقال د. نصر عبد الكريم، أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت، "موازنة السلطة الوطنية تبدو كأرقام صماء بلا أهداف تنموية".

وأضاف "الموازنة لا تعد وفق إطار اقتصادي كلي واضح ومتكامل"، مؤكداً غياب التنسيق بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الأخرى عند إعداد الموازنة، منتقداً غياب الخطط المدروسة لوضع الموازنات.

واستطرد عبد الكريم "الموازنة تبدو محكومة باعتبارات خارجية أكثر منها داخلية، وغالباً لا يتم احترام الجدول الزمني لإعداد الموازنة حسب النصوص القانونية".

كما أكد غياب الدور الحقيقي للمجلس التشريعي في إقرار الموازنة والرقابة على تنفيذها، مطالباً بتفعيل دور ديوان المراقبة المالية والإدارية.

ونوه إلى تدني مستوى الشفافية في الموازنات الفلسطينية ومدى التزامها بالمعايير المالية الدولية.

وطالب عبد الكريم بتفعيل دور لجنة الموازنة والمالية في المجلس التشريعي في عملية إقرار الموازنة والرقابة على تنفيذها، وتحسين الإطار الكلي للموازنة.

ويوافق عبد الله على ما ذهب إليه عبد الكريم، غير أنه يرى أن السلطة الوطنية سعت للمرة الأولى في العام ٢٠٠٢ إلى وضع موازنة حقيقية ومتوازنة وقائمة على خطة اقتصادية واضحة.

وأضاف عبد الله "لكن في موازنة هذا العام أصبحت الأولويات تختلف عن ذي قبل، فلم يعد الأمر يتعلق

◀

بمشاريع تطويرية بقدر حاجة السلطة للحفاظ على بقائها والقيام بعمليات إغاثية طارئة بسبب التدهور الاقتصادي الحاصل نتيجة العدوان الإسرائيلي".

وخلص إلى القول "إن عهد السلطة الوطنية لم يشهد إعداد موازنة حقيقية، بمعنى وجود خطة تعكس التوجه الاقتصادي والاجتماعي نفسه".

ونوه عبد الله إلى أن الفترة الواقعة بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٠، شهدت إعداد السلطة لموازنات خلت من العجز، حيث كانت الإيرادات تصل إلى نحو مليار و٢٠٠ مليون دولار، وحجم النفقات بالقيمة نفسها تقريباً.

وقال "كانت الضرائب التي تجبى من قبل إسرائيل خلال هذه الفترة تتراوح بين ٦٠ و٦٥ مليون دولار شهرياً، وتشكل نحو ٦٠٪ من الإيرادات العامة".

وأشار إلى أن الإيرادات المحلية كانت تصل إلى نحو ٣٠ مليون دولار، إضافة إلى مصادر أخرى، مثل استثمارات السلطة في الخارج والداخل، بينما كانت المساعدات الدولية المباشرة لخزينة السلطة محدودة. وبين أن موازنات السلطة كانت تشهد عجزاً بسيطاً يتراوح بين ٥٠-١٠٠ مليون دولار سنوياً في السنوات التي سبقت العام ١٩٩٨.

وأكد انه نتيجة لتوقف إسرائيل عن تحويل أموال الضرائب بعد العام ٢٠٠٠ نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى، زاد العبء المالي على كاهل السلطة الوطنية بسبب التعامل مع التدمير الإسرائيلي للبنية التحتية والموارد البشرية الفلسطينية وتفاقم مشكلتي البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية.

وشهدت الفترة بعد العام ٢٠٠٠ زيادة ملحوظة في احتياجات السلطة الوطنية للمساعدات الدولية، حيث وصلت المساعدات العربية للسلطة شهرياً ما يقارب ٥٠ مليون دولار، إضافة إلى المساعدات الدولية، كما شهدت الفترة ذاتها انخفاضاً مستمراً في الإيرادات المحلية ومدخولات السلطة الاستثمارية بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور.

وقال عبد الله "بدأت إسرائيل خلال هذه الفترة في تعطيل التدفق الشهري للإيرادات الحكومية الفلسطينية، وأصبحت تقتطع منها أجزاء لتحصيل فواتير الكهرباء والماء والمستشفيات، التي أصبحت المؤسسات الفلسطينية غير قادرة أصلاً على تسديدها، كما تلقى دخل المواطن الفلسطيني ضربة كبيرة، وأصيب الوضع الاقتصادي برمته بخلل كبير".

وأضاف "نتيجة ذلك، أصبحت وظيفة الموازنة محصورة في الحفاظ على البقاء، وليس لمدة طويلة المدى، بل لتدبير أمور آنية للتعامل مع واقع التدمير الاحتلالي".

بدوره، انتقد د. عادل الزاغة، أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت غياب التنسيق بين الوزارات كافة، لاسيما وزارتي المالية والتخطيط، في وضع خطط تنموية منسقة ومركزة.

ودعا إلى تعزيز القدرات المتعلقة بالعمليات الخاصة بالبيانات وضمان تعزيز آليات إدارة اللوازم الوطنية والإدارة المالية.

وطالب بتطوير وتحسين التنسيق بين الدول المانحة على أساس "إعلان باريس"، والالتزام بالعمل مع الحكومة الفلسطينية لتطوير إستراتيجية تنموية واضحة، وتقديم الدعم المالي طويل الأمد لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية.

ونوه الزاغة إلى ضرورة وجود إستراتيجية ومرجعية وطنية بالتنسيق بين القطاعين الحكومي والأهلي لتلقي وإدارة المساعدات الأجنبية، وتحديد دقيق للقطاعات التي يجب استثمار المساعدات فيها وفق أجندة فلسطينية.

وأكد أنه "من دون وجود المساعدات الأجنبية، فإن الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية سيكون أسوأ مما هو عليه اليوم".

مساعدات إغاثية في غزة. (أ.ف. ب)

الإنفاق الحكومي محرك لعجلة الاقتصاد

قبل العام ٢٠٠١، كان جزء من الموازنة يخصص لبعض المشاريع التنموية، ولكن التأثير المباشر لموازنات السلطة على العملية التنموية بقي محدوداً بشكل عام، وكانت معظم المشاريع التنموية تمول من قبل جهات مانحة، ولم تكن الأموال المرصودة تدخل في موازنات السلطة.

وأكد عبد الله أن جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي يضخ في السوق، منوها إلى أن رواتب موظفي القطاع العام تنعكس على القوة الشرائية، التي بدورها تنعكس إيجابياً على المنتجات الوطنية، ما ينعش الاقتصاد الوطني برمته.

وقال "بعد إنشاء السلطة، أصبحت الرواتب مصدراً مهماً ومؤثراً في الاقتصاد الوطني"، مشيراً إلى أن إنفاق ما يسمى بـ "الإدارة المدنية الإسرائيلية" قبل إنشاء السلطة لم يكن يتعدى ٢٥٠ مليون دولار سنوياً في أحسن الأحوال، كان معظمها ينفق على المنتجات الإسرائيلية، بينما بلغ معدل الإنفاق الحكومي في عهد السلطة الوطنية مليار ونصف المليار دولار، منها ١ر٣ مليار دولار للرواتب، والباقي عبارة عن نفقات جارية أخرى.

فاتورة الرواتب

تستحوذ فاتورة الرواتب على الجزء الأكبر من موازنات السلطة الوطنية، ما يجعل إمكانية القيام بعمليات تنموية محدودة جداً.

وقد ارتفعت حصة فاتورة الرواتب من الموازنة بما يقارب ٤٠٪ عند تأسيس السلطة لتصل إلى أكثر من ٨٠٪ في السنوات الأخيرة، ما دفع البنك الدولي والدول المانحة إلى الطلب من السلطة الوطنية، في أكثر من مرة، تقليص عدد الموظفين إلى النصف، أو تقليص حجم الأجور.

وفي الوقت الذي تشهد فيه موازنات السلطة الوطنية منذ تأسيسها حتى يومنا، ثباتاً عند مستوى مليار ونصف المليار دولار سنوياً، فإن فاتورة الرواتب من الميزانية تضاعفت قرابة ثلاث مرات منذ تأسيس السلطة، لتقفز من ٤٨ مليون دولار شهرياً العام ١٩٩٤ إلى ١٢٠ مليوناً مع نهاية العام ٢٠٠٦، وهو ما شكل عبئاً كبيراً على كاهل السلطة، وأفقدها القدرة على وضع سياسات تنموية قابلة للتطبيق.

يذكر أن الجهاز الوظيفي للسلطة الوطنية يعاني تضخماً كبيراً، إذ يبلغ عدد موظفي السلطة الوطنية نحو ١٦٢ ألف موظف، موزعين بواقع ٨٥ ألف عامل في الأجهزة الأمنية، و٧٧ ألفاً في القطاع المدني.

وأكد د. باسم مكحول، منسق وحدة البحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، أن موازنات السلطة الوطنية لا تستند إلى خطط وسياسات تنموية.

وأرجع مكحول أسباب ذلك إلى أمرين: الأول، اعتماد الموازنات على أموال الدول المانحة والمساعدات الخارجية وأموال الضرائب التي تمر عبر إسرائيل، وهو ما أفقد السلطة القدرة على السيطرة على مواردها، وبالتالي التخطيط. والثاني، استحواذ الرواتب على القسم الأكبر من الموازنات، ما يقلل نسبة المصاريف الرأسمالية إلى أقل من ٢٠٪، وهو ما يجعل التأثير التنموي لهذه الموازنات محدوداً جداً.

وقال "الموازنات ليست سوى توزيع لحصص كل وزارة من الرواتب والحصص الوظيفية، وليس حصص الوزارات من المشاريع التنموية".

ونوه عبد الله إلى أن سياسة التوظيف الخاطئة بدأت قبل العام ٢٠٠٠، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ توقفت السلطة عن التوظيف إلا في تعبئة شواغر في التربية والتعليم.

وأضاف "في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، قامت السلطة بعمليات استيعاب كبيرة لشبان كانوا في وضع المطاردة من قبل الاحتلال، لكنني أعتقد أنه تم الزج بأعداد كبيرة تحت هذا المبرر، ما زاد من أعباء السلطة وفاقم الأزمة".

غير أن عبد الله يرى أن هناك سبباً آخر لزيادة فاتورة الرواتب يتمثل في تطبيق الشق المالي لقانون الخدمة المدنية، ما أدى إلى زيادة فاتورة الرواتب بنسبة ١٥-١٦٪.

توزيع غير منطقي للإيرادات

وتبين موازنات السلطة الوطنية أن قطاعات حيوية ومهمة من الشعب الفلسطيني لا تحتل إلا جزءاً يسيراً من الموازنات، ففي وقت سارعت فيه إسرائيل إلى توسيع الاستيطان وقضم المزيد من أراضي الضفة الغربية منذ إقامة السلطة، لا تستحوذ الزراعة سوى على ٨٪ من الموازنة، فيما لا تتعدى حصة الشؤون الاجتماعية نسبة ٥٪، على الرغم من وصول نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى أكثر من ٦٠٪.

وقال د. حسن خريشة، نائب رئيس المجلس التشريعي، "لا توجد موازنات حقيقية تقدم للمجلس التشريعي لمناقشتها، فكل ما يقدم هو عبارة عن افتراضات حول حجم المساعدات والضرائب التي سيتم تحصيلها خلال العام".

وأشار إلى أن هذه الافتراضات تجعل السلطة الوطنية أسيرة لأهواء الدول المانحة وإسرائيل، مؤكدا افتقاد موازنات السلطة لعوامل الاستقرار والثبات اللازمة للمضي في أية عملية تنموية.

وأوضح أن الموازنات لا تراعي احتياجات الشعب الفلسطيني في مختلف الميادين بسبب استحواذ الرواتب على القسم الأكبر منها.

وتحتل التربية والتعليم ما يقارب ١٦٪ من الموازنة، وقطاع الصحة ما يقارب ١١٪ منها، غير أن خريشة أوضح أن استحواذ هذين القطاعين على نسبة جيدة من الموازنة لا يعني أنهما يساهمان في العملية التنموية في ضوء الجزء الكبير الذي يخصص من الموازنة لتغطية الرواتب، علاوة على ارتفاع تكلفة العلاج في الخارج.

وبين خريشة أن نسبة الأمن تصل إلى قرابة ٣٥٪ من مجمل موازنات السلطة، على الرغم من افتقاد الأراضي الفلسطينية للأمن، وعدم اتجاه السلطة نحو شراء الأسلحة، منوّهاً إلى أن ارتفاع نسبة الأمن في الميزانية يؤكد مدى استحواذ الرواتب على القسم الأكبر منها.

ومهما يكن من أمر، فإن من الواضح أن الاقتصاد الفلسطيني، ولسنوات طويلة، سيبقى رهين الأسر والتبعية، وسيبقى المواطن العادي هو الذي يدفع ثمن سياسات إسرائيل والمجتمع الدولي والسياسات المالية الفلسطينية الخاطئة.

ماذا بعد؟

في ضوء هذا الواقع، لا تبدو مهمة حكومة الوحدة الوطنية سهلة، بل تكاد تكون مستحيلة مع استمرار فرض الحصار المالي الدولي عليها، ولو جزئيا، وكذلك إصرار إسرائيل على استمرار احتجاز أموال السلطة.

ومع ذلك، يبدي وزير الاقتصاد الوطني، زياد الظاظا، تفاؤلا بإمكانية تعافي الاقتصاد الفلسطيني قريبا، وهو أمر لا يتوقعه محللون اقتصاديون وممثلون عن القطاع الخاص.

وقال الظاظا، في تصريحات نشرتها الصحف مؤخرا (انظر صحيفة "الأيام"، ٢٤ نيسان)، أن لدى الحكومة "الامكانات والمقومات اللازمة لإعادة تأهيل الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المستقبل القريب"، غير أنه ربط فرصة إحداث تغيير حقيقي في مكونات الاقتصاد الوطني الوطني بكسر الحصار، لاسيما الحصار المصرفي، الأمر الذي اعتبر أنه لن يطول، متوقعا أن تنجح جهود الرئاسة والحكومة في رفع هذا الحصار، الذي اعتبره "مجرد فترة زمنية لن تطول".

لكن وكيل وزارة الاقتصاد الوطني، جواد الناجي، لا يبدو أنه يشارك الوزير الظاظا تفاؤله، حيث قال في تصريحات صحافية أنه "لن يكون هناك أمل في حدوث انفراج اقتصادي يذكر" من دون معالجة القضايا الجوهرية المتمثلة برفع الحصار المالي والاقتصادي، والإفراج عن أموال السلطة المحتجزة لدى إسرائيل، وإتاحة حرية حركة التنقل للبضائع والأفراد، إضافة إلى رفع القيود الأميركية عن البنوك.

وإلى ذلك، يضيف محللون وممثلو القطاع الخاص أن تعافي الاقتصاد الوطني يتطلب توفر عدد آخر من العوامل، في مقدمتها تبني الحكومة خطة اقتصادية تكفل الخروج من الأزمة الراهنة، وتحقق الانتقال من مرحلة المساعدات والمشاريع الإغاثية إلى مرحلة تنفيذ مشاريع ذات علاقة بالتنمية المستدامة. وفي تصريحات صحافية (الأيام، ٢٤ نيسان)، انتقد نافذ الحرباوي، رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، عدم تبني الحكومة خطة اقتصادية شاملة، يشارك بها القطاع الخاص، ويعمل على تنفيذها بما يتلاءم وخصوصية الوضع القائم. وقال "إن استمرار الوضع الداخلي كما هو عليه منذ تشكيل الحكومة، من دون إحداث أي تغيير جوهري على مستوى إنهاء الحصار، سيجعل من الصعب ظهور بصيص أمل تجاه حدوث أي انفراج أو تحسن في الوضع الاقتصادي".

فقر وتسول.. (عدسة: فادي العاروري)

ما بعد قمة الرياض

حراك سياسي محموم في غياب رؤية توحد الفلسطينيين في مواجهة نتائجه

عباس، أولمرت.. لقاءات ثنائية برعاية أميركية. (أ.ف.ب)

كتب فايز أبو عون

يبدو أن الفلسطينيين متفقون على وجود حراك سياسي نشط، منذ انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرياض، لكنهم مختلفون حول ما يمكن أن يؤول إليه بشأن آفاق انطلاق مفاوضات حول قضايا الحل النهائي، وهو خلاف تذكيه المخاوف من أن يفضي التحرك العربي لتسويق "مبادرة السلام العربية" إلى فتح أبواب عدد من العواصم العربية أمام إسرائيل، من دون أن تدفع الأخيرة الاستحقاقات التي تنص عليها المبادرة ذاتها، وفي مقدمتها انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وبين مؤيد للقاءات الثنائية بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت أملاً بفتح أفق سياسي يمهد لانطلاق مفاوضات حول قضايا الحل النهائي، ومعارض أو مشكك في النوايا الإسرائيلية والأميركية من وراء عقد هذه اللقاءات، ومحذر من مغبة توفير الغطاء الفلسطيني لإستراتيجية الرئيس جورج بوش في الشرق الأوسط ومساعي إسرائيل لتحقيق اختراق في اتصالاتها مع عدد من الدول العربية، فإن الأمر الثابت أن هذا التباين الشاسع إلى حد التناقض في تقييم مختلف القوى السياسية الفلسطينية لأفق الحراك السياسي الراهن وجدواه، إنما يعكس غياب الرؤية الفلسطينية الموحدة للتعامل مع هذا الحراك السياسي، بل وعدم وجود خطة سياسية لدى الحكومة الفلسطينية، التي تضم شركاء سياسيين من فصائل مختلفة، لا تجمع معظمها رؤية موحدة، أو حتى متقاربة، للموقف الفلسطيني المطلوب من الحراك السياسي الراهن.

"حماس": اللقاءات مع أولمرت أمنية وليست سياسية

القيادي في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والناطق باسمها فوزي برهوم، قال: إن الجهد العربي في قمة الرياض مُرحب به إذا كان جهداً يدعم الحقوق والثوابت الفلسطينية، ويكون مدعاة للأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا الجهد العربي اصطدم بحائط الصد الأميركي والإسرائيلي.

وأضاف برهوم: لكن، ربما حالة الحراك التي يشهدها العالم العربي والدولي، هي نتيجة للجهد المبذول من قبل رئيس السلطة الوطنية محمود عباس، ورئيس الحكومة إسماعيل هنية، وكافة المجتهدين في تسويق حكومة الوحدة الوطنية، وبرنامجها السياسي، بحيث تزامن هذا التسويق مع قمة الرياض، وأصبحت القضية الفلسطينية حاضرة على كل مستوى، وعلى كل طاولة، سواء على الصعيد العربي أم الأوروبي، فحالة الحراك السياسي هذه بعد القمة، جاءت في إطار الجهود المبذولة من الجميع.

وتابع: أما عن الرؤية الفلسطينية الموحدة للتعامل مع التطورات السياسية المستقبلة على القضية الفلسطينية، فهي مركزة في اتجاهات عدة، أولها فك الحصار، وإنجاح حكومة الوحدة الوطنية، وتسويق برنامج هذه الحكومة، وإيجاد ظهير عربي وإسلامي قوي لتسويق القضية الفلسطينية على المستوى الأوروبي، من أجل عزل المشروع الأميركي الداعم للاحتلال الإسرائيلي ضد هذه الحكومة، وكذلك ضد المشروع الوطني الفلسطيني.

وحول رؤية حركة "حماس" للقاءات الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت، قال برهوم إن "كل مراقب فلسطيني، بغض النظر عن توجهه وانتمائه السياسي، يحكم على هذه اللقاءات بوصفها غير ذات أهمية، وغير ذات جدوى على الإطلاق، بل تأتي في سياق الضغط الأميركي على الرئيس عباس للتواصل مع الجانب الإسرائيلي في مصلحة إسرائيلية بحتة، ليس من شأنها أن تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني".

وذكر برهوم أن "الكل وجد أن هذه اللقاءات هي لقاءات أمنية، وبروتوكولية، من شأنها فقط أن تصب في مصلحة الأمن الإسرائيلي على حساب أمن المواطن الفلسطيني، موضحاً أن اللقاء الأخير كان لقاء فريداً من نوعه، من حيث كونه لقاء مشروطاً بأن لا يتم الحديث فيه عن قضية القدس، أو قضية اللاجئين، أو الاستيطان، أو حتى عن أيٍّ من معالم السيادة الفلسطينية، وبالتالي فهي لقاءات مخيبة للآمال، والمراد منها حفظ وتجميل وجه الاحتلال الإسرائيلي أمام العالم، وكأنه يتفاوض مع الفلسطينيين ويتحاور معهم، وأن الخطوط مفتوحة بين رئيس السلطة وأولمرت، وهذا ما تريده أميركا بالضبط".

وعن البديل التي تطرحه "حماس" عوضاً عن هذه اللقاءات، قال برهوم: البديل هو تمتين الجبهة الداخلية، وتصليب القرار الفلسطيني، واستغلال الظهير العربي والإسلامي، وإيجاد موطئ قدم للحكومة الفلسطينية في المنظومة الدولية، وتحديداً الدول الأوروبية، من أجل فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وفضح المشروع الصهيوأميركي، وعزله عن الساحة الدولية بما يخدم مصلحة شعبنا الفلسطيني، وألا نكون حريصين على أي علاقات مع الاحتلال، لأن الاحتلال ما زال يقتل شعبنا، ويدمر أرضنا، ويهود قدسنا، ويعتقل الآلاف من أبنائنا، وما زال يحاصر حكومتنا.

"فتح": اللقاءات تمهيد للمفاوضات النهائية

من جانبه، قال عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، رئيس اللجنة الوطنية للوفاق الوطني، إبراهيم أبو النجا، إن الرؤية الفلسطينية، وبخاصة بعد قمة الرياض، أصبحت موجودة وترتكز على قرارات الشرعية الدولية والعربية، وعلى خطاب التكليف، وبرنامج الحكومة المستند إلى هذا الخطاب، والذي أكد على قرارات الشرعية الدولية، والقمم العربية، والمجالس الوطنية المتعاقبة، والبرنامج المتفق عليه من قبل الجميع، والمتمثل في وثيقة الوفاق الوطني.

وأضاف أبو النجا: إن ذلك كله يؤكد أن لدى الفلسطينيين رغبة في تحريك الملف السياسي، وأنهم جادون في اللقاءات مع الطرف الإسرائيلي، للتهميد لانطلاق مفاوضات الحل النهائي، موضحاً أن "هناك قضايا لا يمكن من دونها الذهاب إلى هذه المفاوضات، ومن شأن هذه اللقاءات تقريب وجهات النظر، ووضع عوامل ثقة للتأسيس للقاءات أوسع خاصة بقضايا الحل النهائي".

وذكر أن "كل الذين يطالبون الرئيس عباس بطرح ما حدث في هذه اللقاءات على الملأ، ويقللون من أهميتها، هم بالفعل لا يريدون أن يتم هذا التواصل الذي يعتبر ذا جدوى، ويؤسس لأرضية طيبة لعمل اللجنة التي انبثقت عن مؤتمر القمة العربية، وهي اللجنة الرباعية العربية، لتشارك الطرف الفلسطيني في التحرك، وتشرح وجهة نظره، وتؤكد على الحلول التي يجب أن تكون مدرجة في قمة القرارات الدولية والعربية".

وأكد أبو النجا أنه "في ظل هذه الظروف بالذات، يجب التقليل، قدر الإمكان، من التعليقات غير المجدية، لأنها لا تساهم في صنع الأجواء المطلوبة، واستمرار الرئيس عباس في عملية التسلسل، لأن الذين يعتبرون أن المسألة تسير في غير صالح التوجهات الفلسطينية لا يعرفون تعقيدات الأمور"، لافتاً إلى أن "أبو مازن معني الآن بحل الإشكالية التي تتمثل في فك الحصار، والاعتراف بالحكومة، وتسهيل مهامها وإنجاحها على الصعيدين الداخلي والخارجي".

وبين أن "وزير الداخلية قدم للجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية في السادس عشر من نيسان الخطة الأمنية، بعد أن أُقرت من قبل مجلس الوزراء، ومجلس الأمن القومي، حيث ستجد كل الدعم والتأييد بعد أن تُثرى من قبل أعضاء لجنة المتابعة كفصائل عمل وطني وإسلامي، والكل يبدي حرصه على إنجاح هذه الخطة".

كما نوه أبو النجا إلى "اللجنة الوطنية العليا للوفاق الوطني، التي صدر بها مرسوم رئاسي من أجل أن تهيئ الساحة الفلسطينية للقيام بمصالحة وطنية، وترتيب البيت الداخلي"، معتبراً ذلك "نقلة نوعية بعد أن أصبحت قضية الشعب الفلسطيني، قضية إغاثة واقتتال داخلي".

وقال: بالنظر إلى تعقيدات القضية الفلسطينية، فالحل السياسي لا بديل عنه، وإذا فشل أو تعثر هذا الحل، سيعرف العالم أننا لسنا المتسببين في ذلك؛ لأن هناك رباعية عربية، وخارطة طريق، وقرارات شرعية دولية، ورؤية الرئيس الأميركي جورج بوش، وقد اعتمد الفلسطينيون ذلك كله، ولكن للأسف الشديد فإن الإسرائيليين لم يعتمدوا أياً من هذه المبادرات.

"الشعبية": ما يجري عملية ضغط لفرض إملاءات

بدورها، قالت عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدكتورة مريم أبو دقة، أن ما يحدث الآن من حالة حراك سياسي غير مسبوق، محلياً وإقليمياً ودولياً، وبخاصة بعد القمة العربية في الرياض، "هو مجرد حراك لتمويه وتضييع القضية الفلسطينية، وعدم وضعها في مسارها الصحيح من حيث الضغط باتجاه الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجروا منها العام ١٩٤٨".

وأضافت أبو دقة: اللقاءات كافة التي عقدت، وحالة الحراك السياسي الموجودة، هي مجرد محاولة لتحريك المسار السياسي على طريق المبادرة العربية، ولكن يمكن تسميتها بحركة العاجز، وغير القادر، وأن ما يجري هو ترويج للمبادرة العربية، التي تُعرف بمبادرة التطبيع المجاني مع إسرائيل قبل الوصول إلى أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني.

ولفتت إلى أنه لا يوجد في الأفق القريب أي تحريك للقضية الفلسطينية على المسار السياسي، وأن ما يجري هو عملية ضغط على الفلسطينيين لفرض إملاءات، وتنفيذ أجندات أميركية تلبي المصالح الأميركية والإسرائيلية، وبالتالي تستطيع أميركا من خلال ذلك فرض سياسة الشرق الأوسط الجديد التي تمثلها وزيرة الخارجية كونداليزا رايس للخروج من مستنقع العراق، وإنقاذ إسرائيل من هزيمتها التي تكبدتها في لبنان.

وحول رؤية الجبهة الشعبية للقاءات بين عباس وأولمرت، أوضحت أبو دقة أن "الجبهة تعتبر أن هذه اللقاءات هي شكل من أشكال التنسيق الأمني، وليس السياسي، لأنها لم تجلب على المستوى السياسي أي شيء، ومن المفروض أن يكون لهذه اللقاءات ثمن يجب أن تدفعه إسرائيل، يشمل وقف بناء جدار الفصل العنصري، والعمل على إزالته، ورفع الحواجز، وإطلاق سراح الأسرى، ووقف سياسة الاغتيالات والاعتقالات، لا أن تبقى مجرد لقاءات بروتوكولية ضارة وغير مفيدة على الإطلاق، لأن إسرائيل تكسب الوقت في فرض المزيد من الحصار وضم الأراضي وتوسيع المستوطنات تحت غطاء هذه اللقاءات".

ولفتت إلى أن البديل لهذه اللقاءات هو ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة التمثيل النسبي الكامل لأعضاء المجلس الوطني وفق اتفاق القاهرة، وأيضاً تشكيل مجلس أمن قومي بمشاركة كل فصائل العمل الوطني التي لها أذرع مسلحة، بغض النظر عما إذا كانت مشاركة في الحكومة أم غير مشاركة، والاتفاق على وضع خطة أمنية واحدة لتوفير الأمن والأمان، واستمرارية المقاومة باتفاق الجميع على زمانها ومكانها وشكلها، والعمل والتنسيق

مع العرب والعالم من أجل الضغط على إسرائيل لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها حقهم في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين.

حزب الشعب: حراك سياسي غير جدي

ولم يختلف رأي عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني، تيسير محيسن، عن رأي من سبقه بالقول إن الحكومة حتى الآن، باستثناء برنامجها السياسي، لم تقدم خطة سياسية واضحة المعالم، وأن برنامج الحكومة هذا، عكس ما ساد من أجواء الوفاق الوطني الذي وُضعت أسسه في اتفاق مكة، وما نتج عنه من وقف للاقتتال، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتشكيل مجلس الأمن القومي.

وأضاف محيسن: إن هذا البرنامج الذي انعكس إيجاباً على مجمل الحياة الداخلية الفلسطينية، وما ساهم في إيجاده من حالة حراك سياسي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وبخاصة بعد قمة الرياض، لم يُقابل من الإسرائيليين، أو المجتمع الدولي، بأي تقدم على المسار السياسي، لاسيما فك الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني، وقبول حكومة الوحدة الوطنية التي قبلت بقرارات الشرعية وأعلنت احترامها لها.

وتابع: بالتالي، عدم تعاطي المجتمع الدولي مع اتفاق مكة، والبرنامج السياسي الذي شكل أرضية سياسية لأي تحرك سياسي، حال دون تقدم المسارات التفاوضية، وأدى إلى عجز الحكومة ووضعها في حالة ارتباك. وقال: كنت أتمنى أن تدفع الحكومة بعد كل ذلك باتجاه فكرة عقد مؤتمر دولي.

وأشار محيسن إلى أن "حالة الحراك السياسي على المستويات كافة، هي حالة حراك غير جدية، وكل ما فعلته وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، هو أن تمنت على الرئيس محمود عباس أن يستمر في لقاءاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت دون وجود أجندة سياسية واضحة، وبخاصة أن هذه اللقاءات بدأت بثلاث لاءات: أولها لا للحديث عن الاستيطان، ولا للحديث عن القدس، ولا للحديث عن اللاجئين".

وأضاف: من دون طرح هذه اللاءات أصلاً، كانت هناك لاءات إسرائيلية أخرى، أولاها ما تتعرض له الضفة من احتلال، والأراضي التي تتعرض للضم لصالح جدار الفصل العنصري، والاستيطان، وما يجري من عمليات اغتيال واعتقال، وهذا جميعه يتنافى مع الاتفاقات الموقعة، والمخرج من ذلك كله هو الدعوة إلى مؤتمر دولي يعيد ملف القضية الفلسطينية إلى طاولة المجتمع الدولي، لأنه لا جدوى من لقاءات هي عبارة عن لقاءات عامة وبروتوكولية فقط، الغرض منها إيهام العالم بأن هناك مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية، وبالتالي تحفيز العالم، وبخاصة العربي، على التقرب أكثر من إسرائيل وإقامة علاقات معها.

وحول ما إذا كان يوجد في الأفق أي حل سياسي، أوضح محيسن أنه "لا يوجد أي حل سياسي، وليس هناك أي حل مطروح في الأفق القريب، وهذا يتطلب من الرئاسة ورئاسة الوزراء، الدفع باتجاه استعادة زمام العملية السلمية للضغط على المجتمع الدولي، إما عبر عقد مؤتمر دولي، وإما الضغط على الطرف الإسرائيلي للعودة إلى طاولة المفاوضات، لأن استمرار الوضع على حاله من شأنه خلق وقائع جديدة على الأرض، وبخاصة في الضفة الغربية، دون أن يتحرك أحد من المجتمع الدولي، في حين أن الفلسطينيين غير قادرين على مجابهة ذلك في ظل وجود تواطؤ دولي".

ولفت محيسن إلى أن "اللقاءات الفلسطينية – الإسرائيلية غير جدية؛ لأنها تستحضر قضايا تفصيلية، ولا تقدم أي حلول لها، أي أنها أشبه بلقاءات علاقات عامة، وإعطاء وهم بأن هناك شيئاً ما يجري، ونحن غير مطلوب منا أن نعطي انطباعاً وهمياً للعالم بأن هناك شيئاً يجري".

مطلوب رؤية فلسطينية موحدة

وفي هذا السياق، قال المحلل السياسي محسن أبو رمضان إن "اتفاق مكة شكل خطوة مهمة باتجاه إنهاء حالة التوتر والاحتقان، وبخاصة بين القوتين الرئيسيتين في المجتمع الفلسطيني ("حماس" و"فتح")، حيث انعكست الاشتباكات الدموية والصراع على السلطة، سلباً على معنويات المواطنين، وأضرت بصورة شعبنا وكفاحه العادل، وعليه فلا يمكن التعامل مع المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية دون القدرة على ترتيب البيت الداخلي وإنهاء كل مظاهر الشرذمة والتوتر والانقسام".

وأضاف: من هنا، يمكن النظر لأهمية تشكيل حكومة ائتلاف وطني ضمت معظم القوى والفعاليات السياسية، وبخاصة البرلمانية، وحتى تكتمل تلك الخطوة فهي بحاجة إلى وقف العديد من المظاهر السلبية والضارة، لاسيما استمرار حالة الفلتان الأمني، وإعادة الهيبة لمبدأ سيادة القانون، وهي أمور لا يمكن تجاوزها من دون وحدة الإرادة والعمل، وليس الاكتفاء بالشعارات أو اعتماد الخطط، والانتقال لمعالجة المشكلات الأخرى، وبخاصة حالة التدهور في مستوى المعيشة، عبر صياغة الخطط والبرامج واعتماد الموازنات والتشريعات التي تمكن وتقوي الفئات الاجتماعية المهمَّشة والضعيفة، وتحاول نقلها من حالة الإغاثة إلى حالة التنمية والاعتماد على الذات.

ولفت أبو رمضان إلى أن "عملية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية تكتسب أهمية خاصة في ظل استمرار المرحلة التي نعيشها بوصفها مرحلة تحرر وطني ديمقراطي، الأمر الذي يستوجب التمسك بالعنوان الوطني والتوحيدي الذي يعبر عن الهوية الوطنية لشعبنا ويمثله في أماكن تواجده كافة"، موضحاً أنه "لا يمكن أن تترسخ قيمة تشكيل كل من حكومة الوحدة الوطنية، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، من دون الاتفاق على رؤية سياسية موحدة، تنهي الأجندات الحزبية والفصائلية، وتوحد الجهود والطاقات باتجاه تحقيق هذه الرؤية".

وبيّن أن المتغيرات الإقليمية العديدة التي جرت، شكلت تعثراً للمشروع الإسرائيلي والأميركي بالمنطقة من خلال إخفاق إسرائيل في حرب لبنان والصعوبات المستمرة التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق، مضيفاً أن "التحركات السياسية الأميركية، تهدف إلى محاولة إثارة انطباعات باتجاه الاهتمام بالقضية الفلسطينية، التي أكد تقرير بيكر – هاملتون على اعتبارها القضية المحورية في الشرق الأوسط، ولكن يبدو أن التحرك الأميركي، وبخاصة الذي تقوده وزيرة الخارجية الأميركية غير جاد، ويهدف إلى تكتيل الموقف العربي في سياق الضغط الموجه ضد إيران على خلفية ملفها النووي".

وذكر أبو رمضان أن "المبادرة العربية ذات توجه إستراتيجي من حيث أنها تنهي الحلول الجزئية والمؤقتة، والانتقالية، وتتناول الملف الفلسطيني كرزمة واحدة تحت شعار عودة الحقوق مقابل السلام، ولذلك كان من المناسب التمسك بها كما هي من دون الاستجابة للضغوطات التي كانت ترمي إلى شطب حق العودة وحدود الرابع من حزيران العام ٦٧".

وقال: عليه، فمن الأهمية بمكان الاستفادة من المعادلة الإقليمية الجديدة، التي تكمن في حاجة الولايات المتحدة للموقف العربي باتجاه المعالجة الجادة لملف القضية الفلسطينية، وذلك عبر الاستمرار بالتمسك بالمبادرة العربية كما هي، وتحميل إسرائيل مسؤولية إضاعة الفرصة التاريخية المجسدة بمعادلة السلام الشامل مقابل التطبيع الشامل.

وأضاف: أعتقد أن إسرائيل تريد تزوير مبدأ الدولة المستقلة واستبدالها بالدولة ذات الحدود المؤقتة وبالمهمات الوظيفية المعينة، كما تريد البدء بالتطبيع على حساب إعادة الحقوق لأصحابها، موضحاً أن "هذا المنهج الإسرائيلي ينسجم مع مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير الذي يهدف إلى تقويض الهوية العربية وترسيخ إسرائيل كقوة متنفذة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في العالم العربي، وعلى حساب حقوق الفلسطينيين الوطنية ومصالحهم الاقتصادية وحقوقهم الإنسانية".

وتابع أبو رمضان قائلاً: إن المتغيرات الإقليمية في المنطقة تفترض رؤية فلسطينية موحدة، لا يمكن أن تأتي من دون إرادة وطنية مشتركة على قاعدة تجاوز الأجندة الحزبية والذاتية والفصائلية، والتفكير الجاد بإدارة الصراع السياسي والوطني من أجل تحقيق الأهداف الوطنية في التحرر الوطني والاستقلال.

وقال: من هذا المنطلق، فإننا بحاجة إلى الانتقال إلى مرحلة أرقى من الوحدة، تتجسد بالاتفاق على رؤية موحدة وخطة إستراتيجية موحدة، الأمر الذي يمكننا من تفهم الخطوات السياسية الفلسطينية في سياق الخطة المتفق عليها، فلا يمكن استيعاب دورية وتكرار الجلسات والاجتماعات بين الرئيس عباس وأولمرت إذا لم تحقق النتائج المفيدة، وبخاصة في ظل اشتراطات الحكومة الإسرائيلية التي سبقت اللقاء الأخير من حيث عدم بحث قضايا الحل النهائي، كما أن تلك الاجتماعات لم تسفر في الوقت نفسه عن تحسين حركة المواطنين في إطار الاستمرار بسياسة الاحتلال عبر الحواجز والمعازل وبناء الجدار.

وأضاف أبو رمضان: في جميع الأحوال، نحن بحاجة إلى رؤية فلسطينية موحدة تستند إلى ترتيب البيت الداخلي، وتفعيل أدوات الكفاح الشعبي المرتبط باستنهاض أوسع حملة تضامنية مع شعبنا في مواجهة سياسة الاحتلال العسكري والاستيطاني وممارساته التي تخرق يومياً كل الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية.

ما بين اتفاق مكة وقمة الرياض

(قراءة في الحالة الإسرائيلية)

بقلم: أنطوان شلحت

على الرغم من أن القمة العربية في الرياض أقرّت مجدداً، في ٢٨ آذار ٢٠٠٧، المبادرة العربية للسلام، فإن إسرائيل تواصل الحديث عن "المبادرة السعودية" فحسب. وتدلّ التجربة الطويلة والمريرة للصراع في هذا الشأن تحديداً على أن التسميات الإسرائيلية ليست بريئة البتّة (مثلاً، العالم كله يسمي خطة الرباعية الدولية لتسوية الصراع "خريطة الطريق"، وهذا هو اسمها فعلاً، في حين أنّ إسرائيل تصرّ على تسميتها بـ"خريطة الطرق" للتهرّب من استحقاقات الطريق الواحدة، ولإعفاء نفسها من تقديم أية خطوات مطلوبة منها).

ومن نافل القول إنّ هذه المبادرة الأخيرة ليست المبادرة العربية للسلام، بطبيعة الحال. وبحقّ رأى عدد من المعلقين والمحللين السياسيين أنّ إسرائيل تؤيدها لأنها ليست موجودة أصلًا، فضلاً عن كونها خطة تسويقية في أقصى تعديل. أمّا بشأن المبادرة العربية، فيؤكد هؤلاء أنّ عدم وجود "توافق مبدئي" بين إسرائيل والدول الأعضاء في الجامعة العربية بشأن جزء من بنود التسوية المقترحة، سيجعل من الصعوبة بمكان ترجمة المبادرة قولاً وعملاً. وهنا، بالذات، تتم الإشارة إلى أنّ المبادرة العربية، التي سبق أن تبنتها الجامعة العربية في العام ٢٠٠٢ ورفضتها إسرائيل جملة وتفصيلاً، تدعو إلى سلام إسرائيلي– عربي– فلسطيني على أساس العودة إلى حدود العام ١٩٦٧، وإيجاد حلّ عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين يستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

غير أنّ قراءة موضوعية للحالة الإسرائيلية الراهنة، لا بدّ لها من أن تفضي إلى رؤية أن "التعاطي الإيجابي" الإسرائيلي حتى مع المبادرة السعودية التي لم تعد قائمة، هو أقرب إلى الضريبة الكلامية أو المناورة اللفظية، منه إلى الموقف الواعد بأي اختراق ملموس في المدى المنظور.

تقف خلف هذا التقدير أسباب عدة.

مهما تكن هذه الأسباب فإن اثنين منها لهما وقع شديد:

– الأول: استمرار سياسة "انعدام الشريك" الإسرائيلية إزاء الطرف الفلسطيني.

– الثاني: ضعف القيادة الحالية في إسرائيل، وافتقادها إلى القدرة على القيادة أو المبادرة، وإلى الشرعية "الأخلاقية" (هذا ما تدل عليه استطلاعات الرأي)، ترتباً على كونها قد زجّت الدولة في مغامرة الحرب ضد لبنان، وخرجت غير منتصرة منها.

***

١. تعكس سياسة "انعدام الشريك" في الوقت ذاته الموقف الإسرائيلي من اتفاق مكة بين حركتي "فتح" و"حماس". وهو الموقف الذي تميّز برفض الاتفاق واعتباره منطوياً "على تراجع الرئيس محمود عباس، في سبيل إقامة حكومة الوحدة الفلسطينية، عن مطلب اعتراف حماس بإسرائيل". وقد اعتبر أكثر من ناطق إسرائيلي رسمي أن "رفض حماس الاعتراف بإسرائيل، وبالتالي غياب مثل هذا الاعتراف عن برنامج حكومة الوحدة، يحولان دون دعم وتأييد إسرائيل للتوافق الوطني الفلسطيني".

وعلى الرغم من أنّ إسرائيل لا تزال ترى في الرئيس عباس، إلى الآن، شريكاً في "الحوار"، فإنها لا تفوّت أية فرصة للتلميح بأن شراكته السياسية مع "حماس" تهدّد بوضع العلاقات معه محلّ "إعادة نظر".

وعشيّة قمة الرياض أقنعت وزيرة الخارجية الأميركية، كونداليزا رايس، رئيس الحكومة الإسرائيلي، إيهود أولمرت والرئيس عباس بالموافقة على عقد لقاءات منتظمة بينهما، وذلك من باب أن "أهمية اللقاء تكمن في مجرّد انعقاده". لكن في موازاة ذلك تواصل إسرائيل سياسة الحصار الاقتصادي على الحكومة الفلسطينية، ناهيك عن استمرار حربها المتعددة الأشكال على الشعب الفلسطيني. وتهدف هذه الخطوات أساساً إلى إضعاف حركة "حماس" أو تشجيع إحداث تغيير في موقف الحركة اتجاه إسرائيل. وإلى هذا يضيف البعض عاملاً آخر لا يقلّ أهمية هو مراعاة "عدم حصول نكوص أو انحسار في مكانة الحركة"، لأن من شأن ذلك أن يحدث "فراغاً في الساحة السياسية الفلسطينية" يمكن أن تملأه آنئذ قوى "أكثر تطرفاً".

على صلة بهذا، لا يمكن التغاضي عن أنّ هناك غايات إسرائيلية مستترة خلف المناورات اللفظية المتعلقة بالمبادرة العربية، وهي في نهاية المطاف غايات مرتبطة بمحاولة تعزيز الدور الإسرائيلي في السياسات الإقليمية والدولية، والتي بدورها تفسّر الحديث الإسرائيلي المتواتر عن "الخطر النووي الإيراني" والسعي نحو إيجاد قاعدة "مصالح مشتركة" مع "أطراف عربية معتدلة" ضد هذا الخطر، تشعّ على مستقبل التسوية مع الشعب الفلسطيني، لجهة تجويفها.

***

٢. تعيش حكومة إيهود أولمرت هذه الأيام ذروة حالة الشلل السياسي التي آلت إليها بتأثير النتائج الكئيبة لحرب لبنان الثانية.

وتشير آخر التقارير الصحافية الإسرائيلية إلى أنّ أولمرت نفسه يبدو منهمكاً في الأسابيع الفائتة بالمشاورات حول اليوم التالي للجنة تقصّي مجريات الحرب المذكورة (لجنة فينوغراد)، وفيما إذا سيكون في وسعه أن يحلّق بعد التقرير، بل وحتى أن يبني لنفسه بنية قيادية جديدة، أكثر من انهماكه بالمبادرات السياسية.

كما تشير إلى أنّ من شأن تأثير تقرير فينوغراد أن يكون أخفّ وطأة على المسؤولين الإسرائيليين الآخرين المرشّح أن يتعرّض لهما بالتوبيخ أو الإدانة. فدان حالوتس، الرئيس المستقيل لهيئة الأركان العامة للجيش، سيقرأه في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة، حيث التحق بدورة دراسية. وعمير بيرتس، وزير الدفاع، سيتأبّط التقرير حتى هزيمته التي تبدو شبه مؤكدة في الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب "العمل" في أيار المقبل.

ولا شكّ في أن أولمرت سيتلقى صفعة من لجنة فينوغراد. والسؤال الذي يقلقه وما زال معلقاً: ما هو حجم الصفعة؟ فلقد بات من الواضح لأولمرت أن تقرير اللجنة لن يكون أسود تماماً، إذ أنه لم توجّه رسائل تحذيرية. لكنه لن يكون أبيض تماماً، حيث أن اللجنة وعدت بأن ينطوي على "استنتاجات". والمؤشرات التي تتسرّب من اللجنة تشي بأنه سيكون تقريراً قاسياً في كل ما يتعلق بأولمرت. وعلى رأي أبرز المعلقين في صحيفة "يديعوت أحرونوت" يكفي أن تتبنى لجنة فينوغراد ما ورد في كتاب عوفر شيلح ويوآف ليمور "أسرى في لبنان"، الذي صدر في إسرائيل قبل أسابيع عدة، ويعرض أولمرت كمذنب رئيس عن "أخطاء" حرب لبنان الثانية، لكي تصدر حكم إدانة بحقّه.

النتيجة المطلوب استخلاصها ممّا تقدّم أوجزها، بكفاءة، معلق الشؤون العربية في صحيفة "هآرتس" بالقول: لعلّ الذعر الذي يطبق على خناق رئيس الحكومة ناجم عن أن إسرائيل لم تواجه قطّ وضعاً دقّت فيه بابها مبادرة عربية ووسطاء عرب ورؤية عربية لسلام كامل وشامل ومصالحة لا مع دول المواجهة فحسب، وإنما مع التاريخ أيضاً. لكن لا يوجد هنا من يرد على كلّ ذلك بالمثل.

وقد لا يعني هذا انتفاء الردّ الإسرائيلي، بقدر ما يعني أنّ هذا الردّ يمكن أن يكون أي شيء باستثناء الجنوح إلى التسوية التي تفتح المجال لسلام قائم على أساس من العدل.

حادثة "ريما" تفتح ملف دور الحضانة

" فلتان حضاني " .. قانون ينتظر الإقرار ولائحة تنفيذية قد تبصر النور بعد عامين من إقرارها!

كتب يوسف الشايب

"قانون الشؤون الاجتماعية، بما يتضمنه من فقرات تنظم عمل رياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية، بات قاب قوسين أو أدنى"، يؤكد قيس عبد الكريم، رئيس اللجنة الاجتماعية في المجلس التشريعي، في حين تؤكد بسمة أبو صوي، مدير عام دائرة الأسرة والطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية، أنه سيتم العمل، منذ مطلع أيار، باللائحة التنظيمية التي أقرها مجلس الوزراء، في حزيران من العام ٢٠٠٥، والخاصة بدور الحضانة، على الرغم من رفضها تقديم وعود واضحة إلى الجمهور، بالقضاء على ظاهرة الحضانات غير المرخصة بحلول تشرين الثاني المقبل؛ أي بعد ستة أشهر من بدء تنفيذ اللائحة، كما تنص، لنقص واضح في الكادر المؤهل للقيام بهذه المهمة، ولنقص في الموازنات، وغيرها من الأسباب.

وفي الوقت الذي يحاول فيه مسؤولون في وزارة الشؤون الاجتماعية إعفاء الوزارة من أية مسؤولية عن حال الفوضى الحاصلة في قطاع "دور الحضانة"، وأنها تؤكد عزمها على اتخاذ إجراءات مشددة، ودور أكبر لها في المرحلة المقبلة، يطالب محمد الخطيب، المسؤول عن ترخيص دور الحضانة في الوزارة نفسها، بالنظر إلى الجزء الممتلئ من الكأس، مؤكداً أن الفوضى الحاصلة في مجال رياض الأطفال في طريقها إلى التلاشي، في وقت قريب. ويصر رضوان العطياني، المسؤول السابق عن ترخيص ومراقبة دور الحضانة، على أن الإجراءات السابقة، وعلى الرغم من أنها كانت تستند إلى لوائح داخلية، أعدت بناء على اجتهادات من العاملين في الوزارة، دون إغفال القوانين المعمول بها في الدول المجاورة، فإنها لم تكن تختلف كثيراً عما ورد في اللائحة التنظيمية.

مصادر أخرى في الوزارة، فضلت عدم الكشف عن اسمها، أكدت أن الأمور، وحتى ما قبل عامين، كانت "شوربة"، فلا تدقيق في المعايير، ولا اهتمام في مواصفات الحضانات، والكادر المشرف عليها، ولا في توقيع إجراءات عقابية، فهذا يستمر في فتح حضانته، لأنه يعمل في بلدية ما، وذاك يعرف الوزير، أو وكيل الوزارة، وتلك تملك نفوذاً اجتماعياً، أو تستغل حالة الفوضى، و"طاسة وضايعة"، كما يقولون، فالأمور كانت تسير وفق مزاجية الموظف، أو بناء على قاعدة المنفعة، والمصالح المتبادلة.

وكانت الدنيا "قامت ولم تقعد"، إثر وفاة طفلين في حضانة "ريما" بمدينة البيرة، ما أثار ردود فعل غاضبة إزاء القضية التي تحولت لقضية رأي عام، فتحت ملف "دور الحضانة"، على مصراعيه، على الرغم من تأكيدات جميع المسؤولين أن خطة إصلاح قطاع "دور الحضانة" كانت معدة سلفاً، وكان يجري العمل على إنجازها، قبل الحادث المؤسف في الحضانة.

غموض

تبدأ بسمة أبو صوي، الحكاية من أولها، حين تقول: عند نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، والوزارات، لم تكن ثمة خطط واضحة للعمل وتقسيمه، وكان الغموض سيد الموقف، وكانت ثمة تناقضات كثيرة، وصراع مصالح بين الوزارات، لأن إضافة مسؤوليات أكبر لأية وزارة تعني موازنة أكبر، فأصبحت دور الحضانة، أي الأطفال دون سن الرابعة، من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية، ورياض الأطفال (من سن الرابعة فما فوق) من اختصاص وزارة التربية والتعليم ... كان العمل عشوائياً، ولم تكن ثمة قوانين تنظم العمل، بل إن بعضها، إن لم يكن معظمها، لا يزال غائباً إلى يومنا هذا.

وتضيف أبو صوي: ما قبل العام ٢٠٠٥، الذي صدرت في حزيران منه لائحة تنظيمية خاصة بدور الحضانة، كانت المعايير في منح التراخيص، والرقابة على الحضانات، تستند إلى لوائح داخلية، واجتهادات ليس إلا ... الأمور بدأت تختلف منذ العام ٢٠٠٤؛ أي منذ تقديم مشروع قانون الشؤون الاجتماعية الفلسطيني إلى المجلس التشريعي، وصدور اللائحة التنظيمية لرعاية الطفولة في آذار من العام نفسه، ومن ثم لائحة تنظيم دور الحضانة للعام ٢٠٠٥، والذي شهد في تشرين الأول منه صدور قرار من مجلس الوزراء بإحالة قانون الشؤون الاجتماعية إلى المجلس التشريعي.

والملفت أن وزارة الشؤون الاجتماعية، التي من حقها دون غيرها، حسب القانون، منح تراخيص دور الحضانة، ومراقبتها، كان من غير الواضح إذا ما كان من حقها إغلاق أية حضانة مخالفة، وتقول أبو صوي: نادراً ما كان يتم الإغلاق، ولم يكن واضحاً ما إذا كانت الوزارة، أو النيابة العامة، أو وزارة الداخلية، أو الشرطة، الجهة المخولة بإغلاق الحضانات غير القانونية.

ويقر العطياني بأن صلاحيات الوزارة، التي تعد صاحبة الاختصاص، لم تكن واضحة على الإطلاق، وأن إشكالات كبيرة كانت تطفو على السطح، بين فترة وأخرى، بينها وبين وزارة التربية والتعليم العالي، تعرقل عمل الإدارات المشرفة على الحضانات، ويقول: كانت هناك صلاحيات نظرية للوزارة، ليس أكثر، مع أن دائرة الحضانات في الوزارة دائرة جديدة، وبخاصة أن فكرة الحضانات الخاصة، لم تطف على السطح قبل العام ١٩٩٨.

ويؤكد العطياني أن المعايير المستخدمة في تراخيص الحضانات سابقاً، تتقاطع بشكل كبير مع المعايير المنوي استخدامها، بناء على اللائحة الجديدة، إلا أن عدم توفر الحد الأدنى من التعاون، من قبل وزارة الصحة، وغيرها من الوزارات صاحبة الاختصاص، ومن أصحاب دور الحضانة، ومن الأهل أنفسهم، ساهم في عرقلة العمل كثيراً.

لائحة غير ملزمة

وتقر أبو صوي بأن اللائحة التنفيذية غير ملزمة، كونها ليست قانوناً، لكنها جاءت لتنظيم العمل في مجال دور الحضانة، مؤكدة أن "الحوادث القاسية التي حدثت نتيجة الفوضى في هذا القطاع، أو لأسباب أخرى، جعلتنا نقف أمام مسؤولياتنا بحزم وإصرار، على الرغم من أن الخطط كانت تسير بشكل واضح نحو تنظيم القطاع، قبل الكثير من هذه الحوادث".

وحول تأخر نشر اللائحة في الجريدة الرسمية (الوقائع) من حزيران ٢٠٠٥ وحتى نيسان ٢٠٠٦، تقول أبو صوي: وفق معلوماتنا، فإن التأخير كان لأسباب مادية، فبسبب الضائقة المالية التي كان يعيشها ديوان الفتوى والتشريع، لم تصدر "الوقائع" طيلة تلك الأشهر، ما عطل إصدار الكثير من القوانين.

وتضيف أبو صوي: حتى هذه اللحظة، لم نتسلم النسخة الرسمية من قبل الديوان، أو من "الوقائع" التي نشرت فيها اللائحة، مع أننا نتعامل وفق نسخة عن اللائحة حصلنا عليها من أحد مواقع الإنترنت، مشيرة إلى أن الدائرة القانونية في الوزارة "تتابع الأمر، لكن حتى الآن لا جديد"!

وحول تأجيل بدء العمل باللائحة من نيسان ٢٠٠٦، وحتى أيار ٢٠٠٧، كما هو مخطط، تجيب: السنة الماضية كانت سنة صعبة على الجميع، فبسبب الحصار المالي على الشعب الفلسطيني، وما رافقه من انقطاع للرواتب، والإضراب العام لموظفي السلطة الوطنية، لم يتم تحقيق أي إنجازات تذكر في هذا المجال، مع العلم أننا، وعلى الرغم من كل ذلك، عملنا على تطوير معايير ترخيص دور الحضانات، بالاستفادة من اللائحة، والاطلاع على التجربتين الأردنية والإسرائيلية في هذا المجال، وبناء على خبرتنا وتجربتنا على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية.

وتم في تلك الفترة، أي العام الماضي، تشكيل اللجنة المركزية لمتابعة دور الحضانة، وهي الجهة المخولة بالرقابة على هذه الدور، وتحقيق الإجراءات العقابية حال المخالفة، وتتكون من وزارة الشؤون الاجتماعية، وبالتحديد دائرة الأسرة والطفولة فيها، والمخولة بمنح التراخيص، ووزارة الصحة، عبر لجنتي البيئة والصحة المدرسية، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة المواصلات، والدفاع المدني، وتمت إضافة المحافظات، لدورها التنفيذي، وأهميتها في توفير القوة اللازمة لإلزام الحضانات بقرارات اللجنة، وبخاصة أن المحافظة هي السلطة السياسية العليا في المدينة.

وتقر أبو صوي أن مستوى التعاون، تفاعل بشكل كبير بعد حادثة حضانة "ريما" في البيرة، التي خلقت الاهتمام العام، وأوجدت نوعاً من الاستنفار لم يكن في السابق، وسيؤثر بشكل إيجابي على تفعيل اللائحة.

وعود .. ولكن!

وتعد أبو صوي أنه، مع بداية أيار، ستبدأ اللجنة المركزية بتطبيق اللائحة التنفيذية، بعد أن تستكمل تشكيل اللجان الفرعية في المحافظات كافة، عبر الإعلان في جميع الصحف عن ضرورة تصويب الحضانات لأوضاعها، في حد أقصاه ٦ أشهر، مشيرة إلى أنه سيتم إغلاق الحضانات المخالفة بعد هذه المهلة، وذلك حسب ما ورد في اللائحة، وسيتم ذلك بالتنسيق مع المحافظة، والنيابة العامة، والشرطة، وتقول: ثمة تعاون كبير من جميع الأجهزة، لكنه برز، وللأسف، بعد وفاة الطفلين.

وفي الوقت الذي تتمنى فيه ألا يؤثر الفلتان الأمني على تطبيق اللائحة، وتؤكد أن هناك تنسيقاً لتعميمها بالتوازي على قطاع غزة، لا تعد أبو صوي بأن جميع الحضانات ستكون قانونية، أو تغلق، مع نهاية العام الجاري، وتقول: لكي أكون أكثر شفافية، نحن نعاني من الكثير من الإشكالات في الوزارة، فلا كادر قادراً على القيام بجميع عمليات التفتيش.. هناك نقص في الكادر، وهنا نناشد المواطنين التعاون معنا للإبلاغ عن أية حضانة غير قانونية، أو تعمل بشكل يخالف التعليمات ... في مديرية رام الله والبيرة، وهي التي تضم العدد الأكبر من الحضانات، هناك مشرف واحد فقط على دور الحضانة، ماذا يمكن أن يفعل؟! ثم إن الموظفين، لم يتقاضوا رواتبهم، وبالتالي لا يمكن تكليفهم فوق طاقتهم ... هناك حاجة لكادر، ولانتظام الرواتب، وتخصيص بعض الموازنات لإجراء حملات التوعية، وما شابه، ودون ذلك، لن تسير الخطة كما هو مأمول منها.

وزارة الصحة

زيد أبو شاويش، المسؤول عن التراخيص الخاصة في وزارة الصحة، أكد على أن الحضانات ودور رعاية الأطفال هي، حسب القانون، من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية، مشيراً إلى أن لجاناً مشتركة في السابق كانت تقوم بالإشراف على ذلك، وأن دائرة البيئة في وزارة الصحة كانت تشارك فيها، مشدداً على الدور الكبير الذي يجب أن تلعبه وزارة الصحة في الفترة المقبلة، وهذا ما أقرته الوزارة فعلاً، وبخاصة أن إجراءات الترخيص والرقابة على دور الحضانة كانت دون المستوى المطلوب.

ويقول أبو شاويش: بعد الحادثة الأخيرة، وبناء على تعليمات وكيل وزارة الصحة، تمت متابعة الحادثة، واتخاذ قرار بتفعيل دور وزارة الصحة واشتراط موافقتها على الترخيص، بناء على معايير وضعتها الوزارة نفسها، أسوة بجميع الوزارات والدوائر الأعضاء في اللجنة المركزية، وتعاطى الجميع بإيجابية مع ذلك ... صحيح

أن الدور الأكبر لوزارة الشؤون الاجتماعية، لكن مع حالة الفوضى التي كانت سائدة في السابق داخل تلك الوزارة، ومع الحادثة الأخيرة التي فتحت عيون الجميع على دور الحضانة، كان لا بد للوزارة أن تتدخل.

ويضيف: هناك اجتماعات متواصلة بهذا الخصوص، وتمت مخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية، والتعميم باتخاذ إجراءات جديدة من وزارة الصحة، فيما يتعلق بالإشراف، والتدريب، والرقابة، باتجاه تعميم حضانات نموذجية، بينما أكد الوزير رضوان الأخرس، أنه سيقوم بالكشف أمام الجمهور عن أية مخالفات في هذا المجال، أو في مجال المشافي غير القانونية، ليخلي مسؤوليته، وبخاصة في حال لم نتمكن من إغلاق دور الحضانة، أو غيرها، لسبب أو لآخر.

أما إبراهيم عطية، مسؤول دائرة البيئة في الوزارة، فيؤكد أن جهوداً كبيرة بذلت في هذا المجال، "بشكل شخصي"، بالتنسيق مع "أفراد" في وزارة الشؤون الاجتماعية، مثل محمد الخطيب، وغيره، "لكن العراقيل كانت كثيرة، والفوضى كانت شديدة .. ولا حياة لمن تنادي".

ويؤكد عطية: منذ سنوات، التفتنا إلى هذا القطاع الحيوي والمهم، وحذرنا من الفوضى التي يعيشها، ولكن لم نجد آذانا صاغية .. الآن الأمور تختلف، وهناك معايير واضحة يعمل بناء عليها الجميع، وهناك تعاون كبير للحد من حال الفوضى المستشرية في دور الحضانة.

وتطالب وزارة الصحة دور الحضانة بتقديم طلب خطي لمديرية الصحة في المحافظة للحصول على عدم ممانعة، وفقاً للشروط الصحية التي وضعتها الوزارة، ومنها الرقابة على المطبخ، وتطعيم العاملين، والنظافة العامة، والصرف الصحي، والموقع البيئي للحضانة، وضرورة توقيع اتفاقية مع طبيب مشرف، وتجهيز الحضانة بخزانة للإسعاف الأولي، وتزويد مديريات الصحة بكشف يضم أسماء الأطفال في الحضانة وأعدادهم وأعمارهم، وأن تكون العاملات حاصلات على شهادة الثانوية العامة كحد أدنى، والمسؤولة متخصصة في التربية أو مجال ذي علاقة بدور الحضانة، واشتراط الحصول على دورات في الإسعاف الأولي للعاملين والعاملات، والحصول على التراخيص اللازمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، والبلديات، والدفاع المدني، وجميع الجهات ذات العلاقة، وتأمين الحضانات ضد الحوادث، والكوارث.

ووضعت كل جهة عضو في اللجنة المركزية لدور الحضانة، شروطاً خاصة بها، في حال طبق نصفها، سنصل إلى حضانات نموذجية، ربما تضاهي حضانات الدول الراقية والمتقدمة، ولكن يبقى الأهم تطبيق هذه الشروط على أرض الواقع، وبخاصة أن قانون الشؤون الاجتماعية، لا يزال ينتظر "التشريعي"، واللائحة التنفيذية لا تزال تنتظر مرحلة التدشين، على الرغم من مرور قرابة العامين على صدورها!

القانون

محمد الخطيب، المسؤول عن تراخيص الحضانات في وزارة الشؤون الاجتماعية، يطالب بتجاهل حالة الفوضى التي كانت سائدة في الماضي، قدر الإمكان، على الرغم من تأثيرها السلبي، والتركيز على ما هو قادم، مشيراً إلى أن ثمة توجهات حقيقية، ولدى جميع الجهات المعنية، لتنظيم هذا القطاع، مشدداً على ضرورة تمرير قانون الشؤون الاجتماعية، عبر المجلس التشريعي في أسرع وقت.

وحول القانون، يقول قيس عبد الكريم: قانون الشؤون الاجتماعية الفلسطيني أحيل إلى المجلس التشريعي من قبل مجلس الوزراء، في أيلول من العام ٢٠٠٥، ولم يتسنَّ النظر فيه ... المجلس الجديد، الذي جاء بعد أربعة أشهر من ذلك الوقت، لا يقوم بأعماله بالشكل المطلوب، فهو نادراً ما ينعقد، لأسباب تتعلق بالتكتل الحزبي، والمصالح الفئوية للفصائل، وأخرى تتعلق باعتقال الاحتلال لأكثر من أربعين نائباً في الضفة الغربية.

ويؤكد عبد الكريم: على الرغم من ذلك، اللجنة أعطت الأولوية لهذا القانون، وأخذ حقه في النقاش مع مندوبين من وزارة الشؤون الاجتماعية، والفريق القانوني الذي وضع مسودة مشروع القانون، وتم تقديم ملاحظات جوهرية من اللجنة في المجلس التشريعي، ومنها ما يتعلق بضرورة تشديد الرقابة على دور الحضانة، وتفعيل الأدوار المختلفة في هذا الشأن، للوصول إلى دور حضانة آمنة، لا تشكل بأي حال من الأحوال خطراً على أبنائنا ... بدأ هذا العمل منذ تموز الماضي، وطوال الأشهر الماضية تم الاجتماع أكثر من مرة، والخروج بجملة توصيات، منها ضرورة ابتعاد القانون قدر الإمكان عن الإغراق في التفاصيل الداخلية لوزارة الشؤون الاجتماعية، وأن يأخذ بعين الاعتبار التداخلات القانونية، وتشابك الصلاحيات بين الوزارة وهيئات حكومية أخرى، كوزارات المرأة، والشباب، والتربية، وتخفيف القيود التي كان يتضمنها بخصوص عمل المؤسسات الأهلية المتخصصة بالقضايا ذات البعد الاجتماعي، لكن من النقاط التي تم التشديد عليها ضرورة التشدد في منح التراخيص لدور الحضانة، والرقابة على هذه الدور، وهذا ينطبق على دور الإيواء أيضاً.

ويضيف: الكثير من النشاطات الاجتماعية كان يستغل بصورة غير سوية، إما بسبب الإهمال، أو بقصد الربح المادي السريع، أو لتطبيق أجندات اجتماعية لا تنسجم مع قيم مجتمعنا ... يجب أن يشتمل القانون على معايير واضحة للترخيص، وآليات صارمة للرقابة على هذه الدور، وهناك اتفاق من الجميع على ذلك.

ويستطرد عبد الكريم: كنا أنهينا مناقشة مشروع القانون قبل الحادثة الأخيرة في حضانة "ريما"، وهذا لم يقلل من متابعتنا كلجنة لما حصل، لكن ما يمكن قوله الآن، إن القانون بات جاهزاً لطرحه على المجلس التشريعي، وأن ما يعيقه هو عدم انتظام جلسات المجلس، حتى بات من النادر أن تعقد جلسة هنا أو هناك.

قراران حكوميان بتخصيص قطعة أرض بديلة وتشكيل لجنة للتحقيق دون تنفيذ

أسباب كارثة قرية "أم النصر" باتت معروفة لكن مخاطر تكرارها بشكل أسوأ لا تزال قائمة

كتب خليل الشيخ

بعد مرور نحو شهر على كارثة طفح المياه العادمة في قرية أم النصر، لا تزال مخاطر تكرارها قائمة، لكن هذه المرة ستكون أشد خطورة على بلدة بيت لاهيا.

ولا تتوقف الإجراءات والاحتياطات لمنع حدوث كارثة أخرى، لكن معوقات كبيرة تحول دون تأكد القائمين على إدارة هذه المياه من عدم حدوث كارثة جديدة، لاسيما في ظل الزيادة الهائلة في ضخ المياه العادمة إلى أحواض الصرف الصحي.

ذلك ما أكده المسؤولون في محافظة شمال غزة: سلطة المياه، البلديات، مصلحة مياه الساحل، وعدد من المهندسين المتابعين لمشكلة هذه المياه في محافظة شمال غزة.

ولم يلمس أيٌّ من هؤلاء المسؤولين بوادر إيجابية حول البدء في تنفيذ قرار مجلس الوزراء بتخصيص قطعة أرض لنقل سكان قرية أم النصر، أو على الأقل تشكيل لجنة تحقيق رسمية حول تفاصيل الكارثة، لكنهم بدوا على دراية تامة بالأسباب التي أدت إلى حدوث الكارثة.

وتتابع الأوساط المحلية مخاطر طفح المياه العادمة، والمشاريع التي تنفذها الجهات المسؤولة لمنعها، فيما لا تنقطع الأسئلة والاستفسارات من قبل المواطنين والمهتمين حول سبب انهيار الساتر الترابي لأحد الأحواض، في السابع والعشرين من شهر آذار الماضي، الذي أدى إلى مقتل خمسة مواطنين وتدمير مئات المنازل، وكذلك عن نتائج جهات التحقيق التي أُعلن عن تشكيلها فور وقوع الكارثة.

"آفاق برلمانية" تابعت القضية من خلال مجموعة لقاءات مع عدد من المسؤولين في محافظة شمال غزة، والجهات المسؤولة عن إدارة المياه.

"أم النصر" تغرق في المياه العادمة. (عدسة إياد البابا)

أسباب الكارثة بحسب النتائج الأولية

قال المهندس ربحي الشيخ، نائب رئيس سلطة المياه: عملت سلطة المياه، منذ وقوع الكارثة، على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، ومعرفة ملابسات الحادث، فتبين من خلال النتائج الأولية لعمل اللجنة أن هناك خللاً في إدارة المياه وقع قبل الكارثة بأيام عدة.

وأوضح أن تساؤلات عدة طُرحت حول سبب القيام بحفر حوض إضافي تبلغ مساحته نحو ٢٠ دونماً، في مكان مرتفع يبعد مئات الأمتار عن المنازل في القرية، لافتاً إلى أن "السبب وراء ذلك هو رفض مواطني قرية أم النصر حفر حوض ترشيح جديد في مكان شمال الأحواض، واضطرار الجهات المسؤولة إلى حفره في مكان مرتفع".

واعتبر أن إدارة هذه المياه والتعامل مع الضخ الزائد للمياه العادمة، كان يواجه أزمة حقيقية، وهناك حاجة ماسة لإنشاء حوض ترشيح جديد.

وقال: إن حوض الترشيح الجديد كان من المفترض أن يعمل لمدة شهرين فقط، وأن لا يزيد ارتفاع المياه العادمة فيه على متر حسب المواصفات الهندسية، علماً بأن حوضي الترشيح اللذين كانا يعملان في المنطقة، كانا بحاجة لصيانة، إلا أن كميات مياه الأمطار التي هطلت في فصل الشتاء المنقضي، حالت دون استكمال أعمال الصيانة اللازمة.

وتابع الشيخ حديثه: إن تزايد الأمطار طيلة الفترة الماضية أدى إلى عرقلة أعمال الصيانة من جهة، وتزايد الضخ في الحوض الجديد (المنهارة سواتره) من جهة أخرى، ما أدى إلى ارتفاع منسوب المياه العادمة إلى نحو مترين ونصف، وتشبع للتربة المحيطة، ومن ثم انهيار الساتر، وحدوث الكارثة.

وانتقد القصور في أعمال المراقبة الدائمة على ارتفاع منسوب المياه، مشيراً إلى أن هناك بلاغات حول ارتفاع المنسوب، دفعت إلى توقف الضخ لأيام عدة، في الأحواض الكبيرة التي قد تسبب كارثة كبيرة، ثم أُعيد استئناف الضخ في الحوض الجديد.

وقال: لا نريد توجيه اتهام لأحد، لكننا وضعنا أيدينا على الأسباب.

لم تختلف الأسباب التي ذكرها الشيخ عن تلك التي ذكرها عدد من المسؤولين في مصلحة مياه الساحل، والبلديات، ومجلس الخدمات المشترك حول أسباب الانهيار، إلا أن جميعهم أكد أن هناك أزمة حقيقية كانت ولا تزال في إدارة هذه المياه، بسبب عرقلة مشاريع نقلها إلى المنطقة الشرقية في بلدة جباليا، وفق مشروع كبير لهذا الغرض.

الحاجة إلى تفعيل لجنة لتقصي الحقائق

ودفعت شكاوى المواطنين وتخوفاتهم من تكرار حادثة الطفح في قرية أم النصر في محافظة شمال غزة إلى التحرك الفاعل مع جميع الجهات المختصة.

وحرص محافظ شمال غزة إسماعيل أبو شمالة على طرح قضايا عدة وتساؤلات خلال اجتماعات مستمرة مع البلديات وسلطة المياه ومصلحة مياه الساحل، تتعلق بتحديد كميات المياه العادمة التي تصل للأحواض العشوائية، وتفعيل قرار الرئاسة، والحكومة، بتخصيص قطعة أرض لنقل سكان قرية أم النصر، والإسراع في نقل الأحواض للمنطقة الشرقية، إضافة إلى متابعة أعمال لجنة تقصي الحقائق بعد حادثة الطفح الأخيرة.

وقال أبو شمالة: كميات المياه العادمة التي تصل إلى الأحواض لا تزال غير معروفة بدقة، وهناك تضارب في الأرقام التي لا تتماشى مع الواقع، مؤكداً أهمية وضع عدادات لمعرفتها، تمهيداً لاتخاذ خطوات تحول دون زيادة تجمع المياه العادمة في الأحواض القائمة.

واعتبر أن محافظة شمال غزة ليست جهة تنفيذية لمشاريع، بل هي جهة إشراف ومتابعة للمشاريع المنفذة، لافتاً إلى أنه تم بحث قضايا عدة تحول دون إتمام المشروع،

وتتعلق بالإمكانات المالية والفنية، وعراقيل يواجهها عمل الشركة المنفذة وتتعلق بقيام المسلحين والعائلات بمنع استمرار العمل.

وأكد أن "المحافظة لا تريد تناحراً بين الجهات المختصة في التعامل مع مشكلة الأحواض، بل تريد تكاملاً في العمل فيما بينها لإنهاء المشكلة".

وفيما يتعلق بلجنة التحقيق التي يجب تشكيلها استناداً إلى قراري الرئاسة والحكومة، دعا أبو شمالة الجهات المختصة إلى تفعيل هذه اللجنة، وبحث أسباب الكارثة، وأوجه القصور في التعامل مع الحوض الذي انهار، وصولاً إلى الخروج بنتائج عملية، من شأنها منع تكرار الكارثة، واتخاذ ترتيبات تفادي كارثة محتملة.

عراقيل والخطر ما زال قائماً

رئيس بلدية بيت لاهيا السابق محمد المصري، ومدير محافظة شمال غزة الحالي، أشار في حديثه إلى العراقيل التي حالت دون تنفيذ مشاريع نقل هذه المياه، في السابق، بدءاً بانقضاء مدة طويلة لتسلم الأرض المخصصة لتنفيذ المشروع من وزارة الأوقاف، وعراقيل وضعها الاحتلال لنقل المياه إلى البحر، والتهديد بتدميره عبر الطائرات، مروراً بتهديد الجهات المانحة بعدم صرف التمويل اللازم لنقل المشروع إلى المنطقة الشرقية، وانتهاء بأسباب ناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية في المنطقة، وتدخل بعض المسلحين في أعمال تنفيذ المشروع.

وأكد المصري أن مخاطر تكرار الكارثة لا تزال قائمة، لاسيما في ظل الزيادة الهائلة للمياه العادمة، والحاجة لمزيد من الوقت لتنفيذ المشاريع اللازمة لدرء هذه المخاطر والتخوفات.

محاولات لدرء الخطر

بعد حدوث الكارثة، سارعت الجهات الدولية للضغط على إسرائيل لوقف العراقيل التي فرضتها طيلة الفترة الماضية، وإيجاد وسائل لدرء الخطر المحدق، فكان ذلك من خلال السماح بضخ الزيادة من المياه العادمة في منطقة خالية قريبة من السياج الحدودي، إلا أن تخوفات سكان القرية البدوية من خطر هذه المياه ساهم في زيادة الضغط على الجهات المسؤولة من أجل إيجاد الحل البديل.

وقال المهندس على أبو مرسة، القائم بأعمال رئيس بلدية بيت لاهيا، أن "البديل هو محاولة الحصول على موافقة الجانب الإسرائيلي لضخ الزيادة من هذه المياه في البحر، بعد معالجتها"، مشيراً إلى وجود تمويل خاص لهذا المشروع، "إلا أن التوقعات بعرقلة الإسرائيليين لهذا المشروع، الذي يمتد لأشهر عدة، قللت من إمكانات الوصول إلى الحل البديل".

وأوضح أبو مرسة أن أكثر ما يقلقه هو تعرض نحو عشرة آلاف من سكان بلدة بيت لاهيا للخطر في حال انهيار السواتر الغربية للأحواض الكبيرة، التي تحتوي على نحو ٣ ملايين متر مكعب من المياه العادمة، مشيراً إلى أن أية زيادة في ضخ جديد للمياه العادمة في تلك المنطقة من شأنها أن تعرض السواتر الترابية المحيطة بهذه المياه للانهيار.

وقدر القائمون على إدارة المياه العادمة في محافظة شمال غزة أن ما بين ١٦ إلى ٢٠ ألف متر مكعب يتم ضخها يومياً في تجمع أحواض الصرف الصحي، وهو ما ينذر بكارثة حقيقية في حال لم يتم إيجاد مكان مخصص لضخ هذه المياه.

في الخامس عشر من شهر حزيران القادم، يتوقع المهندس الشيخ كما غيره من القائمين على إدارة هذه المياه، البدء في ضخ المياه العادمة لحوضي ترشيح تمت إقامتهما ضمن المرحلة الأولى من مشروع نقل المياه العادمة إلى شرق جباليا.

وأوضح أن الجهات المنفذة لهذا المشروع كرست أعمالها في تجهيز هذين الحوضين من أجل استيعاب المياه العادمة فيهما، "وبالتالي يعد ذلك انفراجاً مؤقتاً للأزمة".

وذكر الشيخ أن المشروع مكون من مرحلتين، تم الانتهاء بنسبة ٩٥٪ من المرحلة الأولى التي تشمل إقامة خط ناقل من مكان تجمع الأحواض في بيت لاهيا، وحتى مكان إقامة محطة المعالجة، الذي يبلغ طوله نحو سبعة كيلومترات ونصف، إضافة إلى إنشاء محطة ضخ، وتسعة أحواض ترشيح.

أما المرحلة الثانية، فتشمل إقامة محطة كبيرة لمعالجة هذه المياه بتكلفة مالية قدرت بنحو ٢٧ مليون دولار، وينتظر إقامتها في المرحلة التالية، في حال إحضار المعدات من خارج الوطن.

وقال الشيخ: إن ارتفاع أسعار الوقود عالمياً دفع بالجهات المختصة المسؤولة عن تنفيذ المشروع إلى إعادة النظر في التمويل اللازم للمحطة، وهو ما يجري التحضير له في هذه الأثناء.

هموم وتخوفات سكان أم النصر

ولا يتردد زياد أبو فريا، رئيس بلدية أم النصر، عن بث هموم سكان قرية أم النصر البالغ عددهم نحو ٥ آلاف مواطن، معظمهم من الأطفال، أمام المسؤولين وصناع القرار، مشيراً إلى الحالة القاسية التي يتعرض لها السكان، بسبب غياب المساعدات، وزيادة الوعود بتقديم حلول عاجلة للمشكلة دون تنفيذ أي مشاريع على أرض الواقع.

وقال: بعد حدوث الكارثة، توقع الجميع أن تبدأ الحلول الجذرية لإنهاء المعاناة المستمرة منذ سنوات طويلة، لكن الواقع أفرز شيئاً مختلفاً.

وأشار أبو فرية إلى أن المواطنين لا يزالون يتوقعون كارثة أكبر، في حال لم يتم تنفيذ إجراءات عاجلة لإنقاذهم، منوهاً إلى أنهم "عولوا كثيراً على قرار مجلس الوزراء والرئاسة بنقلهم إلى مكان جديد خالٍ من الأخطار والأوبئة، لكن لا بوادر إيجابية على ذلك".

وأضاف: إنهم توقعوا أن يتسلموا المساعدات النقدية التي وعدت بها السلطة الوطنية عبر مجلس الوزراء لتقديمها للمتضررين بواقع ٦٠٠ دولار للأسرة الواحدة، لتعينهم على مواجهة ظروفهم القاسية، مؤكداً أنهم لا يزالون يأملون في تسلمها.

واعتبر أبو فرية أن ما يواجهه السكان من مشكلات صحية وبيئية دفعتهم إلى التباحث بشأن اتخاذ قرار بمنع تدفق هذه المياه، مؤكداً أن "البلدية لن تسمح بحدوث كارثة أخرى في ظل تقاعس الجهات المختصة عن اتخاذ إجراءات فورية".

وتابع: المساعدات أصبحت شبه منعدمة، قياساً بتلك التي كانت بعد حدوث الكارثة بأيام قليلة، ولم تعد المؤسسات الإنسانية تقدم للمتضررين ما كانت تقدمه، حيث بات من الضروري على أرباب الأسر أن يبحثوا بين أنقاض منازلهم المدمرة على ما يقتات به أطفالهم.

وقال: إن المواطنين لا يزالون يقيمون في الخيام القماشية التي تسلموها من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالة الغوث الدولية، باستثناء عدد قليل ممن استطاع ترميم منزله، والعودة إليه.

وأوضح أن "ظروفهم المعيشية قاسية جداً وهم يقضون الأيام والليالي، لا تسترهم سوى خيمة قماشية، من دون أدنى مقومات الحياة الكريمة"، مشيراً إلى أن غالبية هؤلاء المواطنين فقدوا أموالهم ومقدراتهم الثمينة تحت المياه والوحل الذي غمر منازلهم.

ولم يخفِ في سياق حديثه، تخوفه من تكرار حادثة الطفح في وقت قريب، لاسيما أن المياه العادمة لا تزال تصب في مكان تجمع الأحواض، ما ينذر بكارثة قادمة.

وقلل أبو فرية: من الإجراءات التي اتخذتها مصلحة مياه الساحل تخفيف حجم الأخطار المقبلة بسبب تجمع المياه العادمة عبر ضخ جزء منها في مكان قريب من القرية، بحيث يقلل ذلك كمية المياه المتجمعة في الأحواض، التي تشكل في مجملها خطراً على حياة الآلاف من المواطنين في بلدة بيت لاهيا.

وتطرق إلى اجتماع عقده وجهاء ومواطنون واللجنة المحلية في القرية، مؤخراً، بشأن التهديد بمنع تدفق المياه العادمة إلى مكان جديد في القرية، وهو المشروع الذي ساهم في حل المشكلة مؤقتاً، في حال عدم اتخاذ قرارات فورية لمنعها.

وإلى حين اتخاذ إجراءات فعلية لإزالة كل عوامل كارثة قادمة بسبب هذه المياه، ستظل تخوفات المواطنين قائمة، وتشاؤم الجهات المسؤولة يتفاقم شيئاً بعد شيء، ربما بانتظار أسوأ مما كان.

عائلة من "أم النصر" تواجه نتائج الكارثة. (عدسة اياد البابا)

أهالي "أم النصر" يتحولون إلى لاجئين. (عدسة اياد البابا)

هل ينجح الصحافيون في تحسين حالهم هذه المرة؟

نقاشات قانون الإعلام ونقابة الصحافيين .. زفاف في غياب العروسين!

صحافيون يحتجون ضد خطف الصحافي البريطاني في غزة. (عدسة اياد البابا)

كتب حسام عزالدين

"مثل حفل العرس، الذي يقام في غياب العروس والعريس"، بهذه الكلمات شبه بعض الصحافيين حالة النقاش والجدل الدائرة في الوسط الصحافي، أو لدى منظمات أهلية شرعت في الآونة الأخيرة في تنظيم ورش عمل مكثفة لبحث وضع الإعلام الفلسطيني.

فـ "العرس" هو جلسات النقاش وورش العمل التي تحاول جاهدة الخروج بتوافق على سبل بناء واقع إعلامي مثالي، و"العريس" هو الصحافيون الغائبون عن التأثير في واقعهم الصحافي والإعلامي، و"العروس" هي الجسم النقابي القادر على لملمة أوضاع الصحافيين والوقوف خلفهم في سعيهم نحو تغيير الواقع الإعلامي بشكل عام.

وتنظم في الآونة الأخيرة، بمبادرة من منظمات أهلية، ورش عمل، يهدف بعضها إلى البحث عن سبل النهوض بواقع نقابة الصحافيين، وبعضها الآخر البحث في واقع الإعلام من حيث التشريعات والقوانين.

وفي حين أن الصحافة المحلية والإعلام بشكل عام بحاجة ماسة إلى قانون خاص بالإعلام الفلسطيني يمكن الصحافيين من الوصول إلى المعلومة بشكل حر، فإن بحث هذه القضايا بمبادرة من قبل منظمات أهلية، وليس الصحافيين أنفسهم، أو النقابة التي يفترض أن تمثلهم وتدافع عن حقوقهم، أسهم في بروز اتهامات و"ثرثرات" تزعم أن دولاً وجهات أجنبية تقف وراء دعم هذه الحالة من النقاش على أمل وضع قانون يلائم رؤية هذه الدول ومفهومها للديمقراطية الغربية وحرية الرأي.

لكن تطوير وبحث واقع ومستقبل الواقع الإعلامي ليس من حق الصحافيين وحدهم، كما يقول البعض، بل هو من حق كل متلقٍ للمعلومات والأخبار، سواء أكان فردا أم مؤسسة.

ويقول الإعلامي نبهان خريشة، المحاضر في جامعة بيرزيت: من حق المنظمات الأهلية بحث موضوع الإعلام، بل من حق أي إنسان بحث هذا الموضوع باعتبار أن الإعلام يدخل في مناحي الحياة كافة.

ويفرق خريشة بين الإعلام والصحافة، وقال "من حق أي مؤسسة أن تمارس النشاط الإعلامي وتبحث فيه، لكن ليس من حق كل مؤسسة أن تمارس الصحافة".

وأضاف "الإعلام أوسع من العملية الصحافية".

النقابة .. قضية القضايا

وبالتوازي مع بحث قضايا الإعلام من خلال ورش عمل ومشاريع دراسية، بدأ صحافيون منذ مدة ببحث واقعهم مجدداً، وتحديداً "قضية القضايا" المتمثلة بحاجتهم إلى جسم نقابي يدافع عنهم وينظم العملية الصحافية المحلية على الأقل.

وآخر "حفلات النقاش" التي بدأت تقترب من إمكانية تسميتها "مبادرة"، ما يعكف عليه بعض الصحافيين، من إحياء النقاش مجدداً حول إشكالية النقابة والصحافيين، هذا النقاش الدائر منذ سنوات من دون التوصل إلى نتيجة.

وما يميز النقاش الدائر بين الصحافيين منذ أيام، أنه بدأ يأخذ شكل النقاش "المؤسسي"، حيث شارك صحافيون فلسطينيون يمثلون مؤسسات صحافية محلية رسمية، وعربية، وحتى دولية، في اجتماعات، ما زالت متواصلة، بهدف التوصل إلى نتيجة تفضي إلى تفعيل دور النقابة، أو إلى بلورة توجه جديد، وهما خياران يتراوحان ما بين الالتقاء أو الافتراق: الوئام في جسم نقابي موحد، أو الطلاق.

وينقسم الصحافيون في آرائهم بشأن واقع النقابة ودورها، حول المحاور التالية:

١- الدخول إلى النقابة عبر انتساب غير المنتسبين أو من رفض تنسيبهم فيها، وإمكانية إحداث التغيير من داخلها.

غير أن أصحاب هذا الرأي يواجهون بموقف "ضبابي" من قيادة النقابة، وبخاصة فيما يتعلق بتنسيب الصحافيين في النقابة، حيث أن غياب النظام الأساسي للنقابة عن متناول أيدي الصحافيين أنفسهم، يدفع مجلس النقابة إلى التفرد في تحديد رؤيته "القانونية" لاعتماد أي صحافي جديد عضواً في النقابة أو رفضه.

والسؤال الذي يحتار الصحافيون في الحصول على إجابة عنه، هو: هل سيتم التعامل مع صحافي يعمل في مهنة الصحافة منذ أكثر من عشر سنوات، كأي صحافي جديد إذا انتسب للنقابة حديثاً، وبخاصة أن "قانون النقابة" لا يمنح الصحافي حق الترشح أو الانتخاب إلا بعد مرور عامين على انتسابه.

وقد حاول صحافيون لقاء نقيب الصحافيين للبحث عن إجابات لهذا السؤال، لكن اللقاء مني بالفشل بعد تملص النقيب منه.

وفي كل الأحوال، فإن أصحاب هذا الرأي لا يغفلون أيضاً، ضرورة "غربلة" العضوية بعد إعلان النقابة عن أسماء الأعضاء المنتسبين إليها قبل التوجه نحو أي مؤتمر جديد للنقابة. وفي نهاية المطاف، فإن "التعثر" أو عرقلة عملية تنسيب الصحافيين غير المنتسبين، أو "التحايل" لمنع "غربلة" العضوية، من شأنه أن يعيد الصحافيين إلى نقطة الصفر مجدداً، وربما البحث عن طريق آخر قد يفضي إلى الافتراق.

٢- السعي لتشكيل جسم نقابي جديد.

يوازي هذا المحور، في مدى أهميته بين الصحافيين، المحور الأول، حيث يرى البعض أن تجاهل مجلس النقابة لكل هذه اللقاءات ولمطالب الصحافيين، ومدى حاجتهم إلى جسم نقابي مهني يوفر لهم الحماية النقابية على الأقل، بعدما عجزت الحكومة عن توفير الحماية الجسدية والقانونية، يجب أن يدفع الصحافيين للبحث عن آلية تشكيل جسم نقابي جديد للصحافيين.

لكن ما يتخوف منه الصحافيون، هو ما برع فيه مجلس النقابة في تصوير من يحاول تشكيل جسم نقابي جديد، كمن يحاول شق "وحدة الصف الوطني الفلسطيني، وضرب التاريخ السياسي للشعب الفلسطيني"، وبالتالي تصنيفه في خانة "المتآمرين"!

٣- دفع هذا التخوف، الذي يبرز في المحور الثاني، بعض الصحافيين نحو تبني رأي ثالث، يتمثل في التوجه نحو الأحزاب والفصائل لكي تمارس ضغوطها على مجلس النقابة، وتحديداً النقيب، ليبادر إلى فتح الباب أمام الصحافيين للانتساب، والالتزام بتشكيل لجنة نزيهة تشرف على عملية "غربلة" العضوية، ومن ثم تحديد موعد للانتخابات.

ويعارض بعض الصحافيين التوجه للفصائل والأحزاب، باعتبار أن المطلوب هو تشكيل نقابة مهنية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بعيداً عن العودة مجدداً إلى المحاصصة الحزبية في العمل النقابي على حساب الجانب المهني.

٤- يبرز رأي رابع، يتمثل في الدعوة إلى تشكيل أندية للصحافيين في كل محافظة على حدة، باعتبار أن جهد لملمة الصحافيين في أرجاء الوطن كافة بحاجة إلى تفرغ تام من قبل متطوعين، وهو ما قد يبدو صعباً في ظل انشغال الصحافيين في عملهم، لكنه قد يكون ممكناً إذا كان على صعيد المدينة الواحدة، كما أن مثل هذا التوجه قد يجرد مجلس النقابة من "ورقة" اتهام الصحافيين بالسعي لشق النقابة.

ومهما كان الرأي الذي سيتوافق عليه الصحافيون في النهاية، فإن الأمر الذي يحظي بتوافق حتى الآن هو ما بدأه صحافيون بشكل فعلي من عملية تسجيل لكل الصحافيين القائمين على رأس عملهم، وحشد أكبر عدد ممكن من الصحافيين المهنيين لدعم أي شكل أو توجه من الممكن أن يقدم عليه الصحافيون في الفترة القريبة المقبلة.

ويشارك في هذه النقاشات إعلاميون في قمة الهرم الوظيفي في مؤسسات إعلامية كبرى، وهو ما يعطي هذه النقاشات أهميتها.

وقال خريشة، الذي يشارك في هذه النقاشات، "لا يمكن القول إن هذه النقاشات وليدة اللحظة الراهنة، بل تندرج ضمن تحركات مستمرة لتحسين الوضع الصحافي الفلسطيني، وبخاصة أن الجسم الصحافي النقابي يعيش حالة من الترهل التي لا يمكن السكوت عن استمرارها".

ولعل العامل الأكثر تحفيزاً للصحافيين على التحاور والبحث عن سبل لتطوير وضعهم المهني، هو تزايد الانتهاكات لحرية العمل الإعلامي، لاسيما الاعتداءات التي نفذت ضد العديد من الصحافيين والمؤسسات الإعلامية في ظل حالة الفلتان الأمني السائدة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك تكرار عمليات خطف الصحافيين الأجانب، من دون أن يكون لتحركات الصحافيين الاحتجاجية تأثير حاسم في وضع حد لهذه الانتهاكات، في ظل ضعف النقابة، وبخاصة في الضفة الغربية.

ويشارك في هذه النقاشات مؤسسات إعلامية رسمية، مثل هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.

وقال مدير البرامج في التلفزيون عماد الأصفر أن الصحافي العامل في المؤسسات الإعلامية الرسمية بحاجة ماسة لتوفير الحماية له من قبل جسم مهني فاعل.

وأضاف "في الآونة الأخيرة، ومع تفاقم حالة الفلتان الأمني مقابل ضعف هيبة السلطة، ازدادت حاجة الصحافي العامل في المؤسسة الرسمية إلى وجود جسم نقابي يوفر له الحماية".

ويتفق الأصفر مع الرأي القائل إن "العديد من المؤسسات الأهلية بدأت تشغل نفسها بالبحث في قضايا الإعلام، في ظل غياب نقابة جامعة للصحافيين، كان من المفترض أن تبادر هي إلى مثل هذه الأنشطة".

وقال "هذا الأمر معيب جداً بحق الصحافيين".

ونوه إلى أن نقاشات الصحافيين ومبادراتهم لتنظيم وتطوير واقعهم الصحافي والمهني "ليست الأولى"، موضحاً أن "نقابة الصحافيين تتحايل دائماً على هذه النقاشات وهذه المبادرات، وتحاول تشويهها بإدخال مصطلحات غريبة عليها، كاتهام الصحافيين بالسعي نحو التطبيع، كما تحاول امتصاص حالة النقمة والرغبة في تطوير الواقع الصحافي بأساليب شتى". وهي أساليب لم يتنصَّ الحصول على تعقيب من نقيب الصحافيين عليها، وهو الذي تهرب من اللقاء مع عدد من الصحافيين لمناقشة الآراء سالفة الذكر في هذا التقرير.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

جديد

تهافت أحكام العلم في إحكام الايمان

عزمي بشارة

لا قداسة في اجتهاد قداسة البابا، ولا قداسة في أي رد عليه، لا ردنا ولاغيره.

ليس الإسلام موضوع محاضرة البابا، هذا صحيح في الظاهر فقط. ولكن حتى لو كان صحيحاً ظاهراً وباطناً، فإن هذا لا يجعلها ولا يجعل اقتباساته عن الإسلام من نص محرر من القرن الرابع عشر أقل خطورة. فالفكرة الواردة عن "الإسلام" في النص هي مجرد أداة إيضاح للعلاقة غير المرغوبة برأية بين العقل والإيمان في العقيدة الدينية ذاتها. وإذا كان رأي البابا بالإسلام هو ما يرد من ريشة الملك البيزنطي منويل الثاني أم لم يكن، يتم في المحاضرة توسل هذا "الإسلام" كلون معاكس في الخلفية لإيضاح المرغوب بابوياً للعقيدة المسيحية. فالمرفوض المكروه يجلب لإيضاح المرغوب. على ضوء ذلك، يصبح السؤال "هل المرغوب هو موضوع المحاضرة أم المكروه؟".

من التحرير الى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨

هلغى باومغرتن

في لحظة يبدو فيها النضال الفلسطيني وكأنه يدخل في مرحلة جنوب – إفريقية نموذجية، تغدو المراجعة النقدية للنفس والماضي والتاريخ والمرحلة الراهنة ضرورة لا مفر منها، استعداداً لاستنباط الوسائل والتكتيكات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الطور الجنوب إفريقي الجديد الذي أخذ يفرض نفسه، ليس على الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ولا شك أن كتاب الدكتورة هلغى باومغرتن إسهام مهم وجديد، من منظور متطلبات اللحظة الفلسطينية الراهنة، في مثل هذه المراجعة. وبهذه المناسبة، جدير بنا أن نتذكر دوماً الحقيقة القائلة بأنه "محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يكرروه" – صادق جلال العظم.

هلغى باومغرتن:

تدرس حالياً العلوم السياسية في جامعة ببرزيت، وهي ممثلة الهيئة الالمانية للتبادل العلمي في فلسطين. درَّست في كل من توبيجن، نيويورك، لندن، وحصلت على شهادة الدكتوراه من برلين. درست في السابق في الجامعة الامريكية في بيروت، وجامعة جوتيجن، والجامعة الحرة في برلين. لها العديد من الاصدارات حول تاريخ وسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، بالاضافة الى الهجرة العمالية في الشرق الاوسط، والسؤال حول التحول الديمقراطي في دول المشرق. في العام ٢٠٠٢ اصدرت في الالمانية كتاب حول السيرة السياسية لحياة ياسر عرفات. وتعمل حالياً على اعداد كتاب حول حركة حماس وسيصدر في اللغة الالمانية.

برزو النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية.. والمنظمات غير الحكومية المحلية

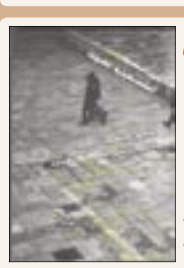

ساري حنفي و ليندا طبر

يهدف هذا الكتاب إلى تقصي طرق تأثير المانحين والمنظمات الدولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بسياسات التنمية وتعزيز عملية الدمقرطة. كما يبحث الكتاب في قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على المساهمة في تشكيل الأجندات العالمية من خلال الناشطية العابرة للحدود القومية والمؤتمرات الدولية. من أجل تحديد هذه الإشكاليات الواسعة، قد قام المؤلفان بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات: الصحة، المرأة والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن خلال البحث في هذه القطاعات الثلاثة تبين لهما التأثير المهم للتفاعل بين ا"لعالمي" و " المحلي" في العلاقات الدولية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة المساعدات، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية؛ بمعنى أن الأطراف الفاعلة والهيكليات الاجتماعية المحلية لم تكن ساكنة ولعبت دوراً ولو ضعيفاً في العلاقات العابرة للحدود القومية، وحاولت المفاوضة لإيجاد مكان لها في نظام المساعدات.

ولكن هذه الدراسة بينت أنه كان هناك هامشاً مهم للمفاوضات لم تستثمره المظمات الأهلية الفلسطينية بشكل كافٍ.

المؤلفان :

ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في بيروت ومدير سابق للمركز الفلسطيني للاجئين والشتات "شمل"–رام الله. له سبعة كتب وعدد كبير من المقالات في اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية حول موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي للاجئين، والشتات، ودراسات حول الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية.

ليندا طبر: طالبة دكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن.
لها مؤلفات عن الانتفاضة الفلسطينية.

جديد

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الاسيرة

إياد الرياحي

يعالج هذا الكتاب الحياة الداخلية للأسرى التي هي محل اهتمام الكثيرين، سواء ممن عايشوا تجربة السجون أم من المتابعين لقضية الأسرى. هذه التجربة، التي بدأت من بداية الاحتلال ولم تنته بوجود السلطة الفلسطينية، حملت معها الكثير من المتغييرات على صعيد الحياة الداخلية للأسرى. كانت أهم هذه التغيرات تلك التي طرأت على الوضع التنظيمي لفصائل الحركة الأسيرة، وما حملته من إمكانيات للتطرق إلى موضوعات لم يكن بالإمكان الحديث عنها، وظلت أعواماً طويلة تحت السطح. ساعد على هذا التوجه تراجع التعصب للبنى الموجودة، حيث بدا الأسرى أكثر موضوعية في تقييم تجربتهم، وأكثر موضوعية في محاكمة التجربة العامة. حدث ذلك ؟ ربما ؟ لأن التجربة تراكمت ونضجت، كما يرى البعض، أو بسبب حالة الضعف والترهل التي تعيشها الحركة الأسيرة، بما أفضى الى حالة من الانفتاح، كما يرى البعض الآخر.

التنظيمات والاحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني

جميل هلال

شكلت الأحزاب السياسية منذ ظهور النظم الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر الأدوات الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العامة في الدولة الحديثة.

وتولت مع الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية توجيه عمليات التغيير السياسي والاجتماعي.

ويمكن القول، على الصعيد السياسي، إن الحزب السياسي والدولة الحديثة (القومية) ترافقا وميّزا العصر الحديث عن سابقاته.

وعلى الرغم من التساؤلات التي باتت تطرح في العقدين الأخيرين حول تراجع دور الأحزاب التمثيلي والتعبوي قياساً بمراحل سابقة، وعلى الرغم، كذلك، من تذمر وخيبة أمل أعداد متزايدة من المواطنين في العديد من الديمقراطيات الليبرالية من دور الأحزاب الراهن، فإنها حافظت على كونها الأداة الأبرز للتمثيل السياسي، والأقدر على التنافس الديمقراطي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية.

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

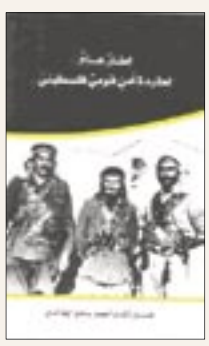

حسين آغا
وأحمد سامح الخالدي

يواجه الفلسطينيون تحديات فريدة لأمنهم القومي كشعب تحت الاحتلال وفي المنافي في الشرق الاوسط والعالم. هذا الكتاب هو الاول من نوعة الذي يعالج القضايا الامنية من وجهة نظر فلسطينية ، سواء بحل الدوليتين او بدون. المؤلفات يستكشفان مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني اينما وجد.

الهدف الاساسي للكتاب هو وضع اساسات امنية لا عدوانية جديدة للفلسطينيين. وطرح القضايا والمشاكل الامنية القومية التي تواجه الفلسطينيين للنقاش والبحث وذلك بغية التوصل الى صيغة توافقية حول معضلة الامن وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

المؤلفان:

حسين آغا واحمد سامح الخالدي: باحثان في الشؤون السياسية والاستراتيجية.

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول

جوني عاصي

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام حكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة، يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين.

ويتناول هذا الكتاب بعد التطرق إلى الاجتهادات النظرية المختلفة، مسألة سيطرة "براديغم التحول" (transition paradigm) الذي بدأ مع دانكوارت روستو، وتطور فيما بعد على يد شميتر واودينيل مع دراسة التحول الديمقراطي في كل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية في سنوات السبعينيات والثمانينيات. ثم يتناول أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على إعادة نظر ببراديغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي الدولي.

جوني عاصي:

خريج معهد الدراسات السياسية وحاصل على لقب الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من كلية الحقوق جامعة جون مولان في مدينة ليون. حالياً، يُدرس القانون الدولي والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. صدر له دراسة حول "الامم المتحدة: ازمة الدبلوماسية المتعددة الاطراف" ورقة استراتيجية معهد ابو لغد للدراسات الدولية ٢٠٠٤، ومقدمة كتاب "تحولات سياسية في العالم العربي" الجزء الثاني، بالاضافة الى تعقيبات على اوراق بحثية قدمت الى معهد ابو لغد للدراسات الدولية.

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس

فيصل دراج

باستثناء أسماء ثقافية قليلة، تدور الثقافة العربية اليوم في حلقة مفرغة، حدّها الأول الدفاع عن "أصالة" لا تحديد فيها، وحدها الآخر الحديث عن "حداثة" لا تقل ضبابية. وبسبب تجريد لا تحديد فيه يميل الطرفان إلى "الكليات"، التي تسمح بأسئلة سهلة وبإجابات أكثر سهولة، بعيداً عن الواقع المعيش والتاريخ القريب الذي أفضى إليه. بل إن في هذه الثقافة، الملتفة حول ذاتها إلى حدود الانغلاق، ما يحيل على "حرب أهلية ثقافية" أكثر مما يحيل على غيرها. يسعى هذا الكتاب إلى حوار مع الثقافة العربية الحديثة، متوجهاً إلى اسمين، أحدهما طه حسين، الذي لا يزال، على الرغم من الظلام المسيطر، يعثر على قراء وتلاميذ، وثانيهما أدونيس، الذي يلقي بأسئلة متمردة كثيرة، واضحة متسقة حيناً، وقليلة الوضوح والاتساق أحياناً أخرى.

فيصل دراج:

ولد في الجاعونة ، فلسطين عام ١٩٤٣ وأكمل دراسته الجامعية في دمشق، وأنجز دكتوراه في الفلسفة من فرنسا عام ١٩٧٤، موضوعها الاغتراب والاغتراب الديني عند كارل ماركس.
عمل لاحقاً في مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت، وساهم في معظم المجلات الفلسطينية والعربية، وعلّم فترة في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق. أصدر بالتعاون مع عبد الرحمن منيف وسعد الله ونوس دورية "قضايا وشهادات" وصدر منها سبعة مجلدات، كما اصدر بالتعاون مع جمال باروت ستة مجلدات بعنوان: مصائر الأحزاب السياسية في الوطن العربي.
من كتبه: "الواقع والمثال"، "دلالات العلاقة الروائية"، "ذاكرة المغلوبين"، "الرواية وتأويل التاريخ"، "مستقبل النقد العربي" (بالتعاون مع سعيد يقطين)، "نظرية الرواية والرواية العربية". فاز الكتاب الأخير بجائزة أفضل كتاب عربي في مطلع الألفية الثالثة، وذلك في معرض الكتاب في القاهرة ، كما حظي هذا الكتاب أيضاً بجائزة الإبداع الأدبي في فلسطين لعام ٢٠٠٢.

الطبقة الوسطى الفلسطينية بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

نادرة جداً هي الدراسات عن الطبقة الوسطى لا في فلسطين فحسب، بل في المجتمعات العربية ايضاً، ولأكثر من سبب. قد يكون بينها النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية، والميل السائد منذ الثمانينيات الى التركيز على القضايا المتعلقة بالهوية، لا على الانقسامات والصراعات الاجتماعية. يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق الى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتغرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها. لكن الباحث لم يغفل دور المشاهدة العينية والاتسعانة بما يرد في الصحافة، وما يعقد من مؤتمرات ونَدوات، وما ينشر في المجال الأدبي، ولذا يجمع الكتاب بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث، في حوار مع تصرزات وخطابات شخوص موضوعه، وهم يعيشون يوميات مجتمع فلسطيني في صراعه من اجل كسب انعتاقه وتحقيق إنسانيته وبناء مستقبله بحرية.

جميل هلال:

سوسيولوجي وكاتب، له عدد من المؤلفات والمقالات والكتب. من هذه الكتب: "استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو"، "تكوين النخبة الفلسطينية". وله مساهمات في مجلات ودوريات عربية وأجنبية. وهو محرر مشارك في "مجلة الدراسات الفلسطينية

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بل – ألمانيا
الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بل

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ – ٢ –(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥ – ٢ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org